وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الندوات والحلقات النقاشية

2022-2021

الاشراف العام
ا.د. سامي عبيد محمد
الاشراف والاخراج الفني
م.ر. ابحاث سهام ناصر كاظم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الندوات والحلقات النقاشية

للعام الدراسي 2022-2021

فهرس المحتويات

ت	عنوان الندوة او الحلقة النقاشية	المشاركون	الصفحة
1-	موازنة 2021 بين الهدر والاصلاح	ا.د.نبيل جعفر عبدالرضا ا.د.يوسف علي عبد الاسدي ا.د. عدنان فرحان عبدلحسين ا.م.د.شعبان صدام الامارة	31-4
2-	سد أليسو تأثيراته الاقتصادية والبيئية في العراق وموقف القانون الدولي منه	ا.د.سامي عبيد محمد ا.د.شكري الحسن – كلية الاداب ا.د.ساجد احميد الركابي – كلية القانون	43-32
3-	الدينار العراقي من القوة الى الضعف خيارات حذف الاصفار	ا.د.يوسف علي الاسدي ا.د.سامي عبيد محمد	49-44
4-	تداعيات تخفيض الدينار العراقي امام الدولار الامريكي الاقتصادية والاجتماعية	ا.د.يوسف علي الاسدي ا.د.سامي عبيد محمد ا.م.د.شعبان صدام الامارة د.قاسم رهيف الفهد	56-50
5-	اليات تسعير النفط الخام	ا.د.نبيل جعفر عبدالرضا ا.د.يحيى حمود حسن	73-57
6-	الاهمية الاقتصادية للملاحة البحرية في خور عبدالله	ا.م.بان علي حسين د.نجم الدين عبدالله نجم م.عدنان حبيب عروج	86-74
7-	تاثير المخدرات على الانسان الوقاية والمعالجات	العميد الركن طلال علي حسين المقدم محسر جاسم	87
8-	الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الارهاب في العراق دراسة تحليلية لفترة احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية	ا.د.امجد صباح عبدالعالي ا.د.عدنان فرحان عبدالحسين ا.م.د. احمد صدام عبدالصاحب م.علي طالب شهاب	100-88
9-	الحرب الروسية الاوكرانية وانعكاساتها على الامن الغذائي والطاقة	ا.د. سامي عبيد محمد ا.د.نبيل جعفر عبدالرضا ا.د.رجاء عبدالله عيسى م.م.رائد عبد فهد	112 - 101
10-	مخاطر الهجرة غير القانونية	مركز موارد العمل وهجرة العمال مؤسسة تجديد العراق للتنمية والتطوير	113
11-	قراءة اقتصادية لقانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية	ا.د. نبيل جعفر عبدالرضا ا.د.سامي عبيد محمد ا.م.د. احمد صدام عبدالصاحب	119 -114

موازنة 2021 بين الهدر والاصلاح

موازنة 2021 بين الهدر والإصلاح

الأستاذ الدكتور نبيل جعفر المرسومي

لم تخرج موازنة 2021 عن ارثها التاريخي ، فهي استنساخ لما درجت عليه الموازنات العامة في العراق منذ عام 2004 التي لا تختلف احداها عن الاخرى سوى في الارقام التقديرية للايرادات العامة والنفقات العامة . اذ لا يمكن توصيف موازنة 2021 بالموازنة الإصلاحية فهي من نمط الموازنات التقليدية التي تعتمد على الأبواب والبنود ، إذ تركز على تحقيق الإيرادات دون أي اعتبار للتخطيط المتوسط أو طويل الأجل ، ولا يتم فيه تقييم عوامل الإنتاجية والأداء ، أما النفقات العامة فلا تحدد في ضوء الآثار المترتبة عليها بسبب عدم التركيز على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد ، مما يؤدي إلى وجود هدر في هذه الموارد ، بمعنى آخر أن نظام الموازنة العامة في العراق وتحقيق الإيرادات يركز على القواعد والإجراءات واللوائح أكثر من تركيزه على الكفاءة الاقتصادية. وهذا يعني أن الموازنات العامة في العراق تقوم بنيتها على أساس أن النفقات العامة تصنف إدارياً، أي أن النفقات العامة توزع على الدوائر والوزارات التي تدخل موازناتها في الموازنة العامة على شكل اعتمادات أو مخصصات سنوية، ثم تُصنّف هذه المبالغ السنوية التي تخصص لكل وحدة إدارية في شكل نوعي، ووفق الغرض من النفقة التي تسمى بنود الإنفاق أو مواد الإنفاق وغالباً ما تكون متشابهة.

أما موازنة البرامج والأداء، التي تفتقد اليها الموازنات العراقية فتهتم بتبويب موازنات الوحدات الإدارية إلى وظائف ومهمات، ثم برامج رئيسة ثم أخرى فرعية، يُربط بينها وبين البيانات المالية. وهي تزوّد الإدارة بوسائل القياس الدقيقة مثل كلفة الوحدة، وقياس العمل ومعدلات الأداء . أن موازنة البرامج والأداء تركز على تأثير الإنفاق الحكومي على المواطن من خلال تقديم الخدمات المختلفة ، أي مدى الفائدة التي انعكست على المواطن وعلى الاقتصاد الكلي، وأثرها على الرفاه الاجتماعي . يمكن توصيف الموازنات العراقية ومنها موازنة 2021 بانها موازنات توزيعية مهمتها الرئيسة توزيع ايرادات النفط العراقي على ابواب الصرف التقليدية دون ان تؤدي الى تغيير نوعي او هيكلي في بنية الاقتصاد العراقي ، والمثير للقلق في هذه الموازنة هو العجز الكبير فيها والممول اساسا من الاقتراض الداخلي والخارجي والذي ربما سيوقع العراق في فخ المديونية !! . ما يميز موازنة 2021 عن الموازنات السابقة وجود روابط منهجية واضحة بينها وبين ما بين الورقة البيضاء للإصلاح الاقـتصادي ، فبعد تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار من دون اية استعدادات سابقة او موازية ، جاءت مسودة قانون الموازنة بنموذج

متجدد لفرض الضريبة على الدخل لكامل الرواتب والاجور لموظفي الدولة والمتقاعدين على حد سواء ، لتدخل الاقتصاد في حالة من الركود التضخمي .

اهمية الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة اهم اداة سياسية اقتصادية اجتماعية تعكس توجهات واهداف القوى المهيمنة في المجتمع لأنها الوسيلة الاكثر فاعلية في ضمان تحقيق هذه التوجهات والاهداف .فالموازنة العامة ليست مجرد تخمينات رقمية مالية وحسابية لتمويل انشطة وفعاليات الدولة وانما تمثل ترجمة عملية لمجمل اهدافها .وعليه فهيكل النفقات العامة وهيكل الايرادات العامة وطبيعة عجز الموازنة العامة وطرق تمويله تعكس بشكل حاسم طبيعة ومضمون هذه الاهداف للموازنة اهمية سياسية كبيرة اذ ان ارغام السلطة التنفيذية بأن تتقدم سنويا للمجالس التشريعية النيابية لغرض التصديق عليها واجازتها من قبل نواب الشعب في صرف النفقات العامة وتحصيل الايرادات فان هذا يعني اخضاع الحكومة للرقابة المستمرة ، تلك الرقابة التي تتجلى في القدرة على تعديل الاعتمادات التي تطلبها او رفض مشروع الموازنة .

يعد قانون الموازنة اهم وثيقة اقتصادية مالية لأنها ملزمة التنفيذ قانونيا (بعكس خطة التنمية الوطنية والورقة البيضاء)، ولأنه يتم بموجبها تقييم مدى التزام الحكومة بتنفيذ المنهاج والبرنامج الوزاري التي تقدمت بهما، ولأنها تعكس التوجهات الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للسلطة التنفيذية، ان قانون الموازنة محدد زمنيا بسنة واحدة فقط، خلافا للقوانين الاخرى التي تبقى سارية المفعول اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية مالم تلغى بقانون اخر ويمكن تعديلها عند الضرورة. اما قانون الموازنة فيبدأ وينتهي سريانه بين بداية و نهاية السنة المالية المعنية .

الافتراضات التي تقوم عليها موازنة 2021

سعر برميل النفط المصدر = 42 دولار

معدل صادرات النفط = 3.250 مليون برميل يوميا منها 250 الف برميل من كردستان

سعر صرف الدولار = 1450 دينار

الناتج المحلي الإجمالي = 300 ترليون دينار

المؤشرات العامة

الإيرادات العامة = 93.159 ترليون دينار

الإيرادات النفطية = 73 ترليون دينار

الإيرادات غير النفطية = 20.149 ترليون دينار

النفقات العامة = 164.206 ترليون دينار

النفقات التشغيلية = 136.450 ترليون دينار وبضمنها أقساط خدمة الدين والبرامج الخاصة

النفقات الاستثمارية = 27.755 ترليون دينار

نسبة النفقات التشغيلية الى اجمالي الموازنة العامة = 83%

نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي الموازنة العامة = 17%

ترتيب موازنة العراق بين الموازنات العربية لعام 2021

1) السعودية = 263.9 مليار دولار
2) العراق = 113مليار دولار (حسب سعر الصرف الجديد)
3) الجزائر= 62 مليار دولار
4) قطر = 53 مليار دولار
5) المغرب = 51.7 مليار دولار
6) عمان = 29.380 مليار دولار
7) تونس = 19.4 مليار دولار
8) الامارات العربية = 15.8 مليار دولار
9) الأردن = 14 مليار دولار
10) البحرين = 8.780 مليار دولار
11) سوريا = 6.8 مليار دولار

موازنة العراق لعام 2021 هي ثاني اكبر موازنة عربية بعد السعودية . موازنة العراق اكبر من موازنات خمس دول مجتمعة وهي قطر + الامارات + البحرين + سوريا +الأردن . وبالرغم من ذلك فالعراق هو

الدولة الوحيدة في العالم التي لجات الى تخفيض سعر صرف عملتها الوطنية كأحد أساليب تمويل عجز الموازنة وهو أيضا الدولة الوحيدة التي استقطعت من رواتب موظفيها لضغط النفقات العامة.

عجز الموازنة :

ارتفع العجز المخطط في موازنة العراق لعام 2021 الى 71 ترليون دينار أي ما يعادل 49 مليار دولار (محسوبة بسعر صرف الدينار الجديد في موازنة 2021) وهو الأعلى في تاريخ الموازنات العراقية والاعلى على مستوى الدول العربية ودول منظمة أوبك اذ بلغ عجز الموازنات في قطر 9.5 مليار دولار ، تونس 3.2 مليار دولار، البحرين 3.4 مليار دولار الجزائر 22 مليار دولار السعودية 38 مليار دولار .

علما ان نسب العجز في الموازنة العراقية 2021 كانت على النحو الاتي :

نسبة العجز من اجمالي الموازنة = 43.3%

نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي = 23.7% وهو اعلى بنحو ثمانية اضعاف النسبة المقررة في قانون الإدارة المالية والبالغة 3%

اصبح العجز صفة ملازمة للموازنات العراقية منذ عام 2004 . إن مصدر الخطورة الحقيقية, كقاعدة عامة, يتأتى من الربط الوثيق بين نمو عجز الموازنة ونمو المديونية الداخلية والخارجية وهذا الأمر قد يدخل الاقتصاد والموازنات اللاحقة في حلقة مفرغة ذات آثار مدمرة للاقتصاد.

تمويل عجز الموازنة :

ترليون دينار من الحساب المدور لوزارة المالية

8.5 ترليون دينار سندات وطنية

47.8 ترليون دينار خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي

500 مليار دينار قروض من المصارف الحكومية – الرشيد والرافدين و العراقي للتجارة

13.522 ترليون دينار من الاقتراض الخارجي ومن 24 دولة ومنظمة دولية وإقليمية

الايرادات العامة :

المصدر الرئيسي للإيرادات العامة يتأتى من الايرادات النفطية. وهذا يعني ان تقديرات الايرادات العامة مرتبطة بتقديرات الكميات المتوقع تصديرها من النفط الخام اضافة الى تقديرات اسعار النفط العالمية المتوقعة وهي عوامل تتميز بالتقلبات واحيانا الشديدة ، مما يوجب الحذر عند تقدير كل من النفقات العامة (وخاصة النفقات التشغيلية الجارية) والايرادات العامة . وتعكس هيمنة الايرادات النفطية على الايرادات العامة وتدني مساهمة الانشطة غير النفطية طبيعة الاختلال الكبير والمستديم الذي تعاني منه الموازنات العراقية منذ عدة عقود والتي تؤشر بدورها مدى هشاشة الاقتصاد العراقي وتبعيته المتزايدة لسلعة النفط . بلغت الإيرادات النفطية 73 ترليون دينار في موازنة 2021 وهي اقل بنسبة 22% عن تقديرات موازنة 2019 بسبب انخفاض سعر برميل النفط المقدر من 46 دولار الى 42 دولار وتراجع كميات النفط المصدرة من 3.880 مليون برميل عام 2019 الى 3.250 مليون برميل عام 2021 .

الملاحظ هو التحفظ الشديد في اختيار سعر برميل النفط المخطط وقدره 42 دولارا للبرميل الذي يبدو بعيد جدا عن سعر برميل النفط العراقي المصدر . بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة في مازنة 2021 نحو 78% مقابل 22% للايرادات غير النفطية التي تتمثل بالرسوم الجمركية وحصة وزارة والمالية من أرباح الشركات العامة وبالضرائب السلعية والضرائب على الدخول اذ نصت الموازنة على الاستمرار بفرض ضرائب على كارتات الهاتف النقل وبنسبة 20% وفرض رسم مقداره 25 الف دينار على تذكرة السفر الخارجي و 10 آلاف دينار على تذكرة الطيران الداخلية مع فرض ضريبة مبيعات بنسبة 10%على الخدمات المقدمة في المولات والأسواق الكبرى ، وفرض ضريبة على السكائر والتبوغ والمشروبات الروحية بنسبة 20% وفرض ضريبة على مبيعات السيارات بنسبة 10% فضلا عن فرض ضرائب كبيرة على رواتب الموظفين والمتقاعدين بنسب متصاعدة تصل الى 40% من الراتب الكلي وضرائب أخرى بنسبة 10% على المكافئات التقاعدية ومكافئات نهاية الخدمة . وترتبط الزيادة في الإيرادات غير النفطية بشكل رئيس بزيادة الضرائب على الثروات والدحول بمبلغ 5.5 ترليون دينار مقارنة بعام 2019 نتيجة لزيادة الضرائب المفروضة على الموظفين والمتقاعدين .

النفقات العامة :

ازدادت النفقات العامة في موازنة عام 2021 بنسبة 23% عن موازنة عام 2019 فيما ارتفعت النفقات التشغيلية بنسبة 36% في حين انخفضت النفقات الاستثمارية بنسبة 22% .

وقد استحوذ قطاع الطاقة على الحصة الأكبر في موازنة 2021 اذ بلغت 33 ترليون دينار بنسبة 20% من النفقات العامة يليها قطاع الخدمات الاجتماعية بمقدار 31.4 ترليون دينار وبنسبة 19% ثم الامن والدفاع 27.6 ترليون دينار وبنسبة 16.8%

بقيت النفقات التشغيلية المسيطرة على حجم الانفاق العام وبنسبة (83%) من اجمالي النفقات العامة في موازنة عام 2021 مقابل 17% للأنفاق الاستثماري وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا ان دل على شيء انما يدل على ان ليس للحكومة من برامج انمائية واضحة المعالم من اجل دفع عملية النمو في الاقتصاد العراقي والحد من احادية الاعتماد على النفط. ان الارتفاع الكبير في الانفاق العام انصب على الانفاق التشغيلي الجاري بشكل اساس وهو ما يشكل مؤشرا خطيرا في دولة نامية كالعراق تحتاج الى موارد كبيرة وهائلة لإعادة اعماره في كل المجالات ابتداء من البنى التحتية بما فيها التعليم والصحة والاسكان والطرق الى قطاعات النفط والصناعة والزراعة بالإضافة الى توفير الحد الادنى لمستويات معيشة تليق بإنسان في بلد متخم بالموارد. اما النفقات الاستثمارية فكانت لتغطية نفقات المشاريع الاستثمارية في الوزارات في حين لم يخصص سوى ترليوني دينار لاعمار وتنمية مشاريع الاقاليم وتوزع حسب عدد سكان كل محافظة ومعيار الفقر .. أن الانفاق الاستثماري في العراق غير فاعل اي انه غير موجه نحو الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية التي تزيد من الطاقة الانتاجية للبلد وتحسن من بيئته الاستثمارية .ويلاحظ ان موازنة عام 2021 تخلو من المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية التي يترتب عليها احداث دفعة قوية للاقتصاد العراقي فلم تخصص موارد مالية كافية لاستكمال ميناء الفاو الكبير مثلا الذي ابتدأ العمل فيه عام 2010 ومازال في مراحله الاولية اذ بلغت تخصيصات ميناء الفاو الكبير في الموازنة ٤٠٠ مليون دولار يتم اقتراضها من بنك الاستيراد والتصدير الكوري او بضمانته وهو ما يعادل ١٥٪ من كلفة تنفيذ المرحلة الاولى لميناء الفاو الكبير وهذا يعني اننا بحاجة وفقا لهذا المستوى من التخصيصات الى نحو ٧ سنوات لإنجاز المرحلة الاولى فقط مع ان المدة المقررة لإنجازه تبلغ اقل من ٤ سنوات كما لم تتضمن التخصيصات الاستثمارية الانفاق على تطوير الصناعة النفطية التحويلية وخاصة قطاعي التكرير والبتروكيمياويات . ولذلك ينبغي الاعتناء بطبيعة الانفاق الاستثماري وتحديد اولويات الاستثمار بدقة من أجل توفير المقومات اللازمة للنهوض الاقتصادي وتعزيز الانتاج المحلي وتوفير الموارد المالية اللازمة لتسديد اقساط خدمة الدين الخارجي .

نموذج عن كيفية توزيع التخصيصات الاستثمارية في موازنة 2021

الصناعة = 33.220 مليار دينار

الزراعة = 43.460 مليار دينار

الموارد المائية = 143.313 مليار دينار

الأوقاف الدينية = 196.137 مليار دينار

وهذا يعني ان التخصيصات الاستثمارية للأوقاف الدينية تعادل ستة اضعاف تخصيصات وزارة الصناعة و اكثر من أربعة اضعاف تخصيصات وزارة الزراعة على الرغم من الأوقاف الدينية تمتلك موارد ذاتية كثيرة . كيف يمكن ان يتطور البلد وهو يخصص اقل من 3 بالألف من موازنته الاستثمارية للزراعة والصناعة ؟؟ وهو ما يضع علامة استفهام كبيرة حول الكيفية التي ينبغي ان يتم بها تنويع الاقتصاد العراقي في ظل الاهمال المتعمد لهذين القطاعين التي تعبر عنه التخصيصات المتواضعة للصناعة والزراعية اللتان تعدان الاساس والمرتكز لأي سياسة اقتصادية تستهدف التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وبدونهما يغدو الحديث عن الاصلاح الاقتصادي غير جدي ويفتقد الى المصداقية .

الانفاق العسكري والاجتماعي في موازنة 2021

تخصيصات الانفاق العسكري = 27.617 ترليون دينار

حصة الانفاق العسكري من الانفاق العام = 16.8%

حصة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي = 9.2%

تخصيصات الانفاق الاجتماعي (التربية والتعليم والصحة) = 8.020 ترليون دينار

حصة الانفاق الاجتماعي من الانفاق العام = 4.9%

حصة الانفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي = 2.7%

حصة الانفاق العسكري يفوق حصة الانفاق الاجتماعي بنسبة 344%

يمثل العبء الاجتماعي الكبير في العراق احد المقاييس المهمة لمعرفة أثر الإنفاق العسكري على طبيعة النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة . أن الاهتمام بالإنفاق العسكري على الرغم من أهميته في

توفير الامن والاستقرار إلا انه يؤثر سلبيا في طبيعة الإنفاق الاجتماعي وتطوره المتمثل بالإنفاق التعليمي والصحي اللذين يعدان من ضرورات الحياة فدورهما لا يقل أهمية عن الإنفاق العسكري في تحقيق وبلوغ الأمن و الاستقرار ، ومساهمتهما في الحد من التهديدات والمخاطر غير المسلحة التي يتعرض لها العراق ، خصوصا في مجال الأمية والأمراض والتشرد مع ما يعانيه من الاختلالات البيئية والفساد، فضلا عن دور الإنفاق التعليمي والصحي في تهيئة الأجواء الملائمة لتحقيق التنمية ، فتحسين المستوى التعليمي والأوضاع الصحية من المؤشرات الأساسية لتحسين الأحوال المعيشية وتعزيز الرقي الإنساني الذي يعد أهم أداة لتحقيق الأمن ومن بعدها التنمية.

الترف والتبذير في موازنة العراق الإصلاحية لعام 2021

بعض النفقات التشغيلية للوزارات ودوائر الدولة المختلفة

المستلزمات الخدمية = 2.896 ترليون دينار

المستلزمات السلعية = 16.708 ترليون دينار

صيانة الموجودات = 578 مليار دينار

البرامج الخاصة = 1.130 ترليون دينار

المجموع = 21.313 ترليون دينار وهو يعادل 14.6 مليار دولار

هذا المبلغ اكبر من موازنة الأردن واكبر من ضعف موازنة سوريا ، ولو تم اختزال الرقم الى ثلاثة ترليونات دينار فقط فإن المبلغ المتبقي يعادل ثلاثة اضعاف المبلغ الذي ستحصل عليه وزارة المالية من تخفيض سعر صرف الدينار

الديون في الموازنة

أقساط خدمة الدين الخارجي = 6.881 ترليون دينار

تعويضات الكويت = 2.167 ترليون دينار

أقساط خدمة الدين المحلي = 7.880 ترليون دينار

أقساط الدين الداخلي والخارجي = 17.761 ترليون دينار

الفوائد = 4.596 ترليون دينار

الفوائد على القروض الخارجية = 1.461 ترليون دينار

فوائد على الدين المحلي = 2.593 ترليون دينار

النفط في موازنة 2021

تخصيصات وزارة النفط = 16.387 ترليون دينار

تخصيصات شركات التراخيص النفطية = 13 ترليون دينار

نسبة تخصيصات التراخيص الى تخصيصات وزارة النفط =79.33%

نسبة تخصيصات التراخيص الى الإيرادات النفطية بعد استبعاد كردستان لعدم علاقتها بالتراخيص = 19% .

حصة شركات التراخيص في الموازنة العامة = 8%

حصة شركات التراخيص في الموازنة العامة اكبر من حصة ست 12 وزارة مجتمعة وهي : التربية والتعليم والصحة والزراعة والصناعة والنقل والموارد المائية والعدل والتخطيط والثقافة والشباب والمهجرين . وعلى الرغم من المبالغ الكبيرة التي تخصصها الموازنات العراقية لشركات التراخيص إلا ان صادرات العراق الحالية لم تصل الى مستوى الصادرات النفطية قبل نحو 40 عاما عندما كانت شركات النفطية الوطنية تستخرج النفط بجهودها الذاتية .

الخصخصة في موازنة 2021

المادة 47 من مشروع قانون موازنة 2021 تنص على الآتي (على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة كافة تقييم الأصول التابعة لشركاتها العامة وبما يضمن تمكينها من تأجير وبيع اصولها واستغلالها بأفضل السبل الاقتصادية من اجل تعظيم مواردها الذاتية) . وعلى ذلك فإن كل أصول الشركات العامة بما فيها الشركات النفطية وفي مقدمتها المصافي العراقية معروضة للبيع او التأجير بموجب قانون الموازنة وهو ما ينسجم مع الورقة البيضاء الحكومية التي تستند أصولها النظرية من سياسات صندوق النقد الدولي والرامية الى خصخصة القطاع العام وبيعه.

الموظفون في موازنة 2021

ارتفع عدد الموظفين على الملاك الدائم من 2.941 مليون موظف في موازنة 2019 الى 3.263 مليون موظف في موازنة 2021 وبزيادة نسبية مقدارها 11% ، منها 172 الف درجة مستحدثة عام 2019 و109 الف درجة مستحدثة عام 2020 و 34 الف درجة مستحدثة عام 2021 ، في حين ارتفعت تخصيصات رواتب الموظفين من 43.403 ترليون دينار في موازنة 2019 الى 53.839 ترليون دينار في موازنة 2021 وبزيادة نسبية قدرها 24 % . وهذه الزيادة الكبيرة في اعداد الموظفين تنسجم مع سلوك الدولة الريعية في العراق التي تسعى الى خلق الوظائف العامة لامتصاص بعض العاطلين عن العمل نتيجة لفشلها في بناء وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة التي تؤدي الى خلق فرص عمل عديدة لاستيعاب البطالة المليونية في العراق وخاصة البطالة بين الشباب الذين يزدادون سنويا بمعدلات مرتفعة ويدخلون الى سوق العمل الذي تتميز بالبطالة الواسعة والعمالة الناقصة .

تخصيصات البصرة في موازنة 2021

النفقات التشغيلية = 1.109 ترليون دينار

النفقات الاستثمارية = 552 مليار دينار وهي تتضمن تنمية الأقاليم والبترودولار

اجمالي النفقات = 1.662 ترليون دينار

علما ان اجمالي التخصيصات للبصرة في موازنة 2019 كانت 2.062 ترليون دينار ويرجع السبب في انخفاض حصة البصرة بنسبة 24% في موازنة 2021 الى تخفيض مخصصات البترودولار من 2000 مليار دينار في موازنة 2019 الى 500 مليار دينار في موازنة 2021

اما الفقرة المثبتة في الموازنة التي تنص على تخصيص 20% من المبالغ المتحققة من زيادة الايرادات النفطية الفعلية عن المخططة الى المحافظات المنتجة كل ستة اشهر فهي لا تعني شيئا والغرض من ورودها في الموازنة للتغطية على عدم رغبة الحكومة المركزية في اطلاق الاموال المخصصة للمحافظات المنتجة للنفط وفي مقدمتها البصرة وهو ما سبق ان حصل في موازنة 2018. كما لا يوجد في الموازنة اي تخصيصات مالية للبصرة عن ايرادات المنافذ الحدودية المثبتة في قانون رقم 21 للمحافظات غير المنتظمة بإقليم والذي نص على حصول المحافظات التي لها منافذ حدودية على 50% من ايرادات منافذها الحدودية . كما لم تشر الموازنة الى كيفية تسديد مستحقات البصرة من البترودولار للسنوات السابقة . ولذلك ينبغي على نواب البصرة تحديدا ومجلس المحافظة والمحافظ الالتفات الى هذا الموضوع الخطير وتداركه قبل فوات الاوان .

نقاط الضعف الهيكلية في موازنة 2021

أولا : تفتقد الى رؤية وزارة المالية المستهدف تحقيقها في الموازنة وخاصة فيما يتعلق بمساندة القطاعات الاقتصادي المتضررة من جائحة كورونا ودعم شبكة الحماية الاجتماعية واستدامة المؤشرات المالية وتوفير مصادر التمويل مع المحافظة على الحدود الامنة للدين العام وبرامج التنمية البشرية وتحفيز النشاط الاقتصادي .

ثانيا : لم تتضح السياسات الإصلاحية في الموازنة في جوانب الانفاق العام والايرادات العامة والحماية الاجتماعية .فهي لم تكن موازنة تقشفية تنسجم مع طبيعة الازمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق والتي تتطلب موازنة رشيدة تركز على الانفاق الضروري بل كانت توسعية اكثر مما كانت عليه الموازنات السابقة وخاصة في النفقات التشغيلية المتعلقة بالوزارات والهيئات المستقلة .

ثالثا : غياب تام للمؤشرات الكمية المستهدفة عام 2021 ومنها معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو متوسط دخل الفرد ومعدل نمو التوظيف ومعدل نمو الدين العام ومعدل الفقر وغيرها من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الموازنة . وعدم وجود صلة بين الموازنة وخطة التنمية الوطنية 2018 – 2022

رابعا : تتقاطع موازنة 2021 في بعض موادها مع القوانين العراقية النافذة ومنها قانون ضريبة الدخل رقم 113 لعام 1982 وتعديلاته وقانون الإدارة المالية

خامسا : تفتقد الى الدقة في مؤشراتها التقديرية التي تعد من اهم خصائص الموازنات الحديثة ويتضح ذلك جليا في المبالغة الكبيرة في تقدير النفقات العامة والايرادات غير النفطية.

سادسا : غلبة النفقات التشغيلية على النفقات العامة اذ بلغت 83% مقابل 17% فقط للنفقات الاستثمارية وهي النسبة الأدنى في تاريخ الموازنات العراقية منذ عام 2004

سابعا : الارتفاع الكبير في النفقات العسكرية التي تصل الى 27.617 ترليون دينار تشكل ما نسبته 16.8% من النفقات العامة وهو ما يمثل عامل مزاحمة مع النفقات المدنية التي يمكن ان تذهب الى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات معيشة المواطنين

ثامنا : العجز الكبير في الموازنة والذي يبلغ 71 ترليون دينار أي نحو أي ما يعادل 49 مليار دولار وهو الأعلى في تاريخ الموازنات العراقية والاكبر على مستوى الدول العربية ودول منظمة أوبك ، اذ بلغت

نسبة العجز من اجمالي الموازنة 43.3% ، و نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي 23.7% وهو اعلى بنحو ثمانية اضعاف النسبة المقررة في قانون الإدارة المالية والبالغة 3% .

تاسعا : الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي في تمويل عجز الموازنة ، وهو ما سيؤدي الى ارتفاع أقساط خدمة الدين السنوية والتأثير سلبيا على احتياطي البنك المركزي العراقي من العملات الأجنبية خاصة وان هذه الموازنة تتضمن خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي بقيمة 47.524 ترليون دينار

عاشرا : لم تتضمن الاطار الملائم لحل المشاكل العالقة بين الإقليم والمركز وخاصة فيما يتعلق بتسليم العائدات النفطية وقامت باستنساخ النص السابق المثير للجدل من موازنة 2019 ووضعته في موازنة 2021 في المادة 11 الفقرة ج التي تسمح للإقليم بعدم تسديد الإيرادات الاتحادية المتعلقة بالنفط والمنافذ على ان يتم استقطاعهما من حصة الإقليم في الموازنة البالغة 12.67%

موازنة 2021 بين ظاهرية زيادة الانفاق وحقيقة تقليص الطلب .

الاستاذ المساعد الدكتور شعبان صدام منشد الامارة

سياسات الحكومة الاصلاحية:

ارسلت الحكومة العراقية موازنتها لعام 2021 بنفقات كلية بلغت (164.2) ترليون دولار وايرادات كلية بمقدار (93.1) ترليون دولار وبعجز مالي مقداره (71) ترليون دولار وعند استبعاد المتأخرات والمديونية والقروض الاجنبية المحلية البالغة 23.2 ترليون دينار فأن العجز المالي سوف يكون (47.8) ترليون دينار وقد اتبعت الحكومة عدد من الاجراءات لغرض تعظم الايرادات ولكنها في المقابل بالغت في نفقاتها مما ادى الى تضخيم حجم النفقات وزيادة العجز المالي للموازنة في ظل قصور الايرادات .

ت	المفـــــــــردات	المبلغ (الف دينار)
ا	متأخرات اجور الطاقة المجهزة من قبل المستثمرين المحليين	609,255,000
ب	متأخرات استيراد غاز ايران	1,113,676,874
ج	متأخرات استيراد الطاقة	574,326,353
د	اقساط المديونية الداخلية	7,880,000,000
هـ	اقساط المديونية الخارجية	6,881,959,590
و	مستحقات المقاولين	598,000,000
ز	مشاريع القروض الاجنبية والمحلية	5,571,800,000
	المجموع	23,229,017,817

فأن فجوة التمويل ستكون (٤٧٨١٧٠٣٣٨٥٤) الف دينار (سبعة واربعون ترليون وثمنمائة وسبعة عشر مليار وثلاثة وثلاثون مليون وثمنمائة وأربعة وخمسون الف دينار)

ويغطى هذا العجز من الوفرة المتحققة من زيادة أسعار بيع النفط الخام المصدر أو زيادة صادرات النفط الخام أو الاقتراض الداخلي والخارجي ومن مبالغ النقد المدورة في حساب وزارة المالية الاتحادية بحسب التفاصيل المبينة في أدناه :

ت	المفـــــــــردات	المبلغ (الف دينار)
١ -(ا + ب)	اجمالـــي الايـــرادات	٩٣,١٥٩,٩٥٤,٤٨٤
ا	الايرادات النفطية	73,010,925,000
ب	الايرادات غير النفطية	20.149.029.484
٢ -(ا + ب)	اجمالـــي النفقـــات	164.206.006.155
ا	النفقات الجارية -(تشغيلية , برامج خاصة , مديونية)	136.450.386.426

ت	المفـــــــــردات	المبلغ (الف دينار)
ب	اجمالي النفقات الرأسمالية = (رأسمالية موجودات + استثمارية محلية +استثمارية قروض)	27.755.619.729
-	نفقات رأسمالية	638.219.642
-	الانفاق الاستثماري من الخزينة	21.545.600.087
-	الانفاق الاستثماري عن طريق القروض الاجنبية	5,071,800,000
-	الانفاق الاستثماري عن طريق المصرف العراقي للتجارة ومصرف الرشيد والرافدين	500,000,000
٣	اجمالي العجـز المخطط	71.046.051.671
٤	العجز الذي سيتم تمويله بعد استبعاد المديونية ومستحقات المقاولين والقروض الاجنبية والمحلية التي ستمول المشاريع	47.817.033.854
تمويـــل الفجـــوة الماليـــة (العجـــز)		
ا	خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي	47.524.094.224
ب	الرصيد المدور في حساب وزارة المالية	1,000,000,000
ج	قرض المصارف الحكومية (الرشيد الرافدين , المصرف العراقي للتجارة)	500,000,000
د	سندات وطنية	8,500,000,000
ه	قرض البنك الدولي لتمويل العجز	1,750,000,000
و	قرض صندوق النقد الدولي لتمويل العجز	5,950,000,000
ح	قرض الصندوق السعودي للتنمية	26,100,000
ط	قرض مؤسسة ضمان الصادرات UKEF البريطانية لتمويل مشاريع البنى التحتية	217,500,000

ت	المفـــــــــردات	المبلغ (الف دينار)
ي	قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتمويل العجز	750,157,447
ك	قرض JBIC الياباني	58,000,000
ل	قرض البنك الدولي / مشاريع	600,300,000
م	قرض وكالة التعاون الامني والدفاع الامريكية	72,500,000
ن	قروض بضمانة مؤسسات ضمان الصادرات الدولية لشراء الاسلحة والاعتدة	145,000,000
س	قرض بنك KFW الالماني	101,500,000
ع	الاقتراض من البنوك الاجنبية بضمانة EKN السويدية	87,000,000
ص	قروض الوكالة اليابانية JICA مشاريع	645,250,000
ق	الاقتراض من مؤسسة الصادرات الالمانية	145,000,000
ر	قروض مشاريع الصيانة لوزارة الكهرباء بضمانة مؤسسة الصادرات الدولية	145,000,000
ش	الاقتراض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	87,000,000
ت	الاقتراض من وكالة الصادرات البريطاني UKEF لتمويل وزارة الكهرباء	174,000,000
ث	قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	7,250,000
ذ	قرض الوكالة الفرنسية للتنمية AFD والحكومة الفرنسية	87,000,000
ظ	الاقتراض من البنوك الاجنبية بضمانة مؤسسات ضمان الصادرات الدولية لتمويل قطاع الكهرباء للمشاريع	362,500,000
غ	قرض البنك الاسلامي للتنمية IDB	31,900,000
غ	القرض الصيني SINO-SURE	1,015,000,000

ت	المفـــــــــردات	المبلغ (الف دينار)
ل	قرض وكالة الصادرات الكورية K-SURE	145,000,000
م	قرض بنك الاستيراد والتصدير الكوري	145,000,000
و	قرض الاشغال العامة من المصارف الحكومية و الدولية و بضمنها البنك الدولي	600,000,000
ي	قرض المصرف العراقي للتجارة لتمويل مشاريع وزارة الكهرباء والموارد المائية	174,000,000

ومن هذه السياسات التي عدتها الحكومة جوانب اصلاحية الاجراءات التالية :

اولا: تخفيض قيمة العملة كسياسة اصلاح :-

اقدمت الحكومة العراقية في موازنتها لعام 2021 على تخفيض قيمة العملة سعيا منها وراء زيادة الايرادات العامة المتأتية من تصدير النفط الخام ولكن هذه الزيادة الظاهرية في الايرادات العامة التي جعلت الحكومة تزيد من انفاقها ادت الى نتائج سلبية عميقة في التأثير على الطلب الكلي وبالتالي فان الزيادة في الانفاق قابلها انخفاض كبير في مستوى الدخول المخصصة ومن ثم انخفاض في مستوى الطلب الكلي الذي يعد المحرك الاساس للنشاط الاقتصادي على المستوى القومي ويمكن ان نصيغ هذه الافكار على النحو الاتي:

1- تخفيض قيمة العملة :

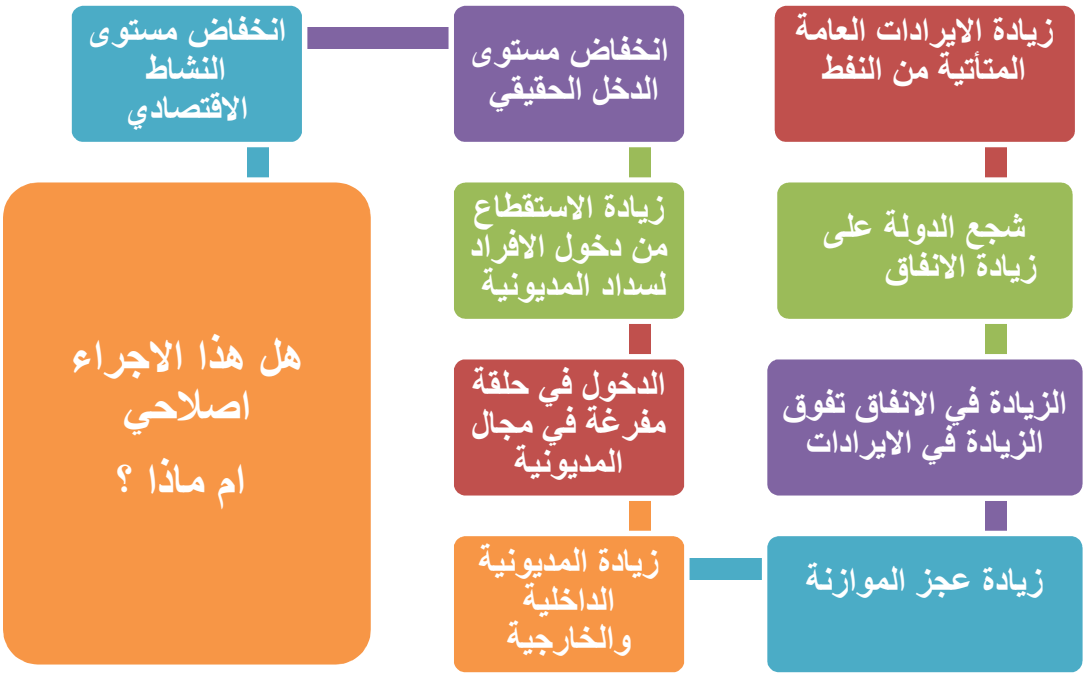

الايرادات النفطية قبل تخفيض قيمة العملة =

كمية الصادرات (برميل يومياً) × سعر البرميل × عدد ايام السنة × سعر الصرف

= 3250000 × 42 × 365 × 1190

= 59,288,775,000,000 دينار عراقي

الايرادات النفطية بعد تخفيض قيمة العملة =

1450 × 365 × 42 × 3250000 =

72,242,625,000,000 = دينار عراقي

الفرق في الايرادات النفطية جراء تخفيض قيمة العملة = 72,2 – 59,2 = 13,0 ترليون دينار عراقي

بالتالي فأن الزيادة في الايرادات النفطية لم تأتي عن تغيرات في الكميات او في اسعار النفط بل ان المتغير الوحيد هو تخفيض قيمة العملة (سعر الصرف الرسمي) .

2- تخفيض قيمة العملة

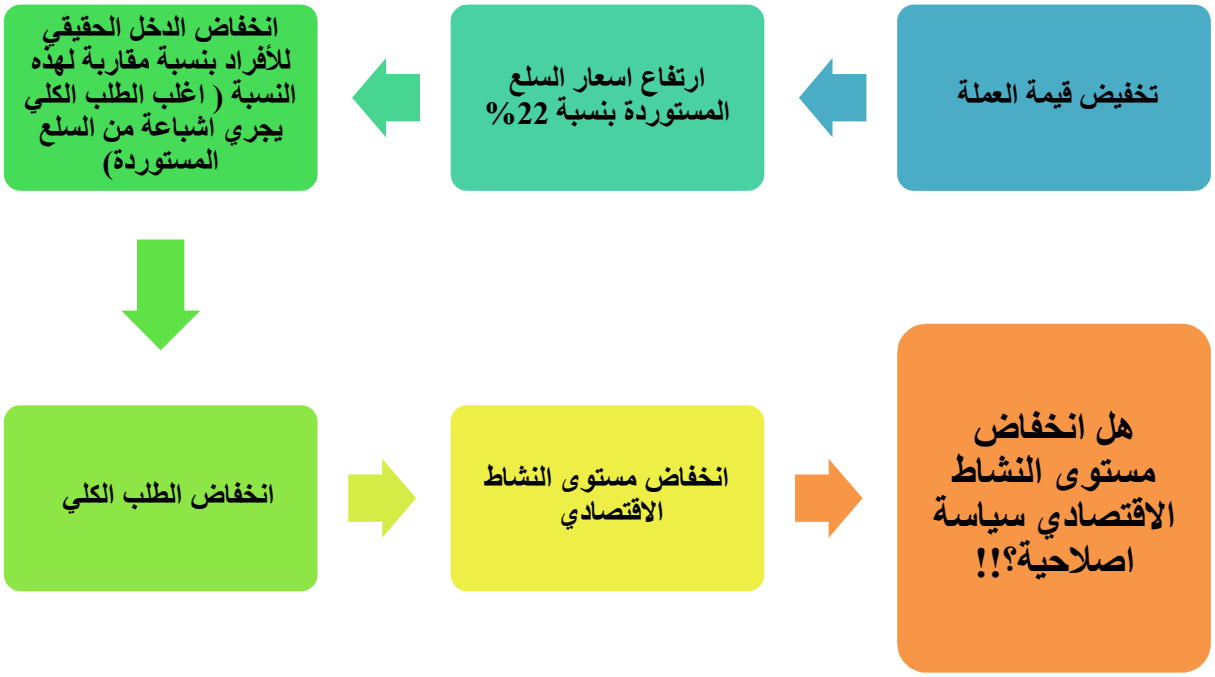

3- تخفيض قيمة العملة سياسة اقتصادية مدروسة الغرض منها معالجة العجز في ميزان المدفوعات ← زيادة الصادرات وتقليص الاستيرادات (تبدو السلع المحلية رخيصة والسلع الاجنبية غالية) ← يتلاشى العجز ويتحقق التوازن ولكن في العراق ماذا لدينا حتى نصدره !

النفط السلعة المهمة الوحيدة في صادراتنا (99% صادرات نفطية) ← يتحدد سعر هذه السلعة في السوق الدولية ولا علاقة لتخفيض قيمة العملة على اسعار النفط لغرض زيادة الصادرات وفي الوقت نفسه الاستيرادات اغلبها سلع ضرورية للمواطن العراقي وارتفاعها يضر بالمواطن العراقي اذن ما فائدة تخفيض قيمة العملة كسياسة اقتصادية هل هذا اصلاح!

4- ان الانفاق الحكومي لا يتمثل فقط في الرواتب وانما في الفصول الاخرى للموازنة (المستلزمات السلعية ، المستلزمات الخدمية ، صيانة الموجودات، شراء الموجودات الثابتة) وهذه في اغلبها سلع مستوردة وهذا سوف يؤدي حتما الى زيادة الانفاق وهذا هو الخطأ الاخر الذي وقعت فيه الحكومة بتخفيضها لقيمة العملة .

5- ان تخفيض قيمة العملة جاء للموائمة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (السوقي) الذي تدعيه هذه السياسة لن تتحقق اي ان الحكومة ستكون ملزمة من خلال البنك المركزي للتدخل لأغراض استقرار سعر الصرف وذلك لان موضوع عرض العملة الاجنبية مرتبط بالصادرات الحكومية وبالتالي فإن طلب المستوردين لا يمكن سده الا من خلال تدخل الحكومة وبيعها للدولار الامريكي وخلاف ذلك فإن سعر الصرف السوقي سيرتفع مجددا وبفارق كبير.

سوق الصرف الاجنبي :

جانب الطلب: المستوردون ، السواح المواطنون ، المستثمرون المواطنون

جانب العرض : المصدرون ، السواح الاجانب، المستثمرون الاجانب

الطلب= العرض (لا توجد مشكلة)

اذا كان الطلب > العرض اي ان المستوردون يطلبون اكثر مما يحققه المصدرون فيجب اللجوء الى البنك المركزي لتغطية الفجوة لان المصدر الرئيسي في العراق هو الحكومة (الصادرات النفطية) وهي مصدر العملة الاجنبية ولذلك يجب عليها بيعها لسد احتياجات الطلب (المستوردون)

وعليه فإن مقاربة تخفيض قيمة العملة لغرض تحقيق التوازن بين السعر الرسمي والسعر الموازي او السوقي غير دقيقة.

ثانيا: السياسة الضريبية :

تعد زيادة الضرائب واحدة من السياسات التي تؤدي الى تقليص العجز في الموازنة الا ان الملاحظ ان زيادة الضرائب على وفق الجدول المعروض في الموازنة لم تؤدي الى الغرض التقشفي المطلوب بل ان الحكومة جراء هذه الزيادة في الايرادات العامة قامت بالانفاق بمقدار اكبر مما حققته هذه الايرادات مما ادى الى :

1- زيادة عجز الموازنة.

2- انخفاض مستويات الدخول النقدية والحقيقية.

3- انخفاض الطلب على السلع والخدمات .

4- انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي.

هل هذه النتائج سياسة اصلاحية ام ماذا؟

*ان سياسة تخفيض العملة وسياسة زيادة الضرائب ادت الى تقليص دخول المواطنين من الموظفين الحكوميين بحدود 40%.

صافي الدخل الشهري بعد الضريبة (الف دينار)	اجمالي الضريبة المستحقة (الف دينار)	نسبة الضريبة الفعلية	اجمالي الدخل الشهري قبل الضريبة (الف دينار)	صافي الدخل الشهري بعد الضريبة (الف دينار)	اجمالي الضريبة المستحقة (الف دينار)	نسبة الضريبة الفعلية	اجمالي الدخل الشهري قبل الضريبة (الف دينار)
2,225	525	19.09%	2,750	250	-	0.00%	250
2,260	540	19.29%	2,800	500	-	0.00%	500
2,295	555	19.47%	2,850	545	5	0.91%	550
2,330	570	19.66%	2,900	590	10	1.67%	600
2,365	585	19.83%	2,950	635	15	2.31%	650
2,400	600	20.00%	3,000	680	20	2.86%	700
2,435	615	20.16%	3,050	725	25	3.33%	750
2,470	630	20.32%	3,100	770	30	3.75%	800
2,505	645	20.48%	3,150	815	35	4.12%	850
2,540	660	20.63%	3,200	860	40	4.44%	900
2,575	675	20.77%	3,250	905	45	4.74%	950
2,610	690	20.91%	3,300	950	50	5.00%	1,000
2,645	705	21.04%	3,350	990	60	5.71%	1,050
2,680	720	21.18%	3,400	1,030	70	6.36%	1,100
2,715	735	21.30%	3,450	1,070	80	6.96%	1,150
2,750	750	21.43%	3,500	1,110	90	7.50%	1,200
2,785	765	21.55%	3,550	1,150	100	8.00%	1,250
2,820	780	21.67%	3,600	1,190	110	8.46%	1,300
2,855	795	21.78%	3,650	1,230	120	8.89%	1,350
2,890	810	21.89%	3,700	1,270	130	9.29%	1,400
2,925	825	22.00%	3,750	1,310	140	9.66%	1,450
2,960	840	22.11%	3,800	1,350	150	10.00%	1,500
2,995	855	22.21%	3,850	1,385	165	10.65%	1,550
3,030	870	22.31%	3,900	1,420	180	11.25%	1,600
3,065	885	22.41%	3,950	1,455	195	11.82%	1,650
3,100	900	22.50%	4,000	1,490	210	12.35%	1,700
3,135	915	22.59%	4,050	1,525	225	12.86%	1,750
3,170	930	22.68%	4,100	1,560	240	13.33%	1,800
3,205	945	22.77%	4,150	1,595	255	13.78%	1,850
3,240	960	22.86%	4,200	1,630	270	14.21%	1,900
3,275	975	22.94%	4,250	1,665	285	14.62%	1,950
3,310	990	23.02%	4,300	1,700	300	15.00%	2,000
3,345	1,005	23.10%	4,350	1,735	315	15.37%	2,050
3,380	1,020	23.18%	4,400	1,770	330	15.71%	2,100
3,415	1,035	23.26%	4,450	1,805	345	16.05%	2,150
3,450	1,050	23.33%	4,500	1,840	360	16.36%	2,200
3,485	1,065	23.41%	4,550	1,875	375	16.67%	2,250
3,520	1,080	23.48%	4,600	1,910	390	16.96%	2,300
3,555	1,095	23.55%	4,650	1,945	405	17.23%	2,350
3,590	1,110	23.62%	4,700	1,980	420	17.50%	2,400
3,625	1,125	23.68%	4,750	2,015	435	17.76%	2,450
3,660	1,140	23.75%	4,800	2,050	450	18.00%	2,500
3,695	1,155	23.81%	4,850	2,085	465	18.24%	2,550
3,730	1,170	23.88%	4,900	2,120	480	18.46%	2,600
3,765	1,185	23.94%	4,950	2,155	495	18.68%	2,650
3,800	1,200	24.00%	5,000	2,190	510	18.89%	2,700

اجمالي الدخل الشهري قبل الضريبة (الف دينار)	نسبة الضريبة الفعلية	اجمالي الضريبة المستحقة (الف دينار)	صافي الدخل الشهري بعد الضريبة (الف دينار)
5,050	24.06%	1,215	3,835
5,100	24.12%	1,230	3,870
5,150	24.17%	1,245	3,905
5,200	24.23%	1,260	3,940
5,250	24.29%	1,275	3,975
5,300	24.34%	1,290	4,010
5,350	24.39%	1,305	4,045
5,400	24.44%	1,320	4,080
5,450	24.50%	1,335	4,115
5,500	24.55%	1,350	4,150
5,550	24.59%	1,365	4,185
5,600	24.64%	1,380	4,220
5,650	24.69%	1,395	4,255
5,700	24.74%	1,410	4,290
5,750	24.78%	1,425	4,325
5,800	24.83%	1,440	4,360
5,850	24.87%	1,455	4,395
5,900	24.92%	1,470	4,430
5,950	24.96%	1,485	4,465
6,000	25.00%	1,500	4,500
6,050	25.04%	1,515	4,535
6,100	25.08%	1,530	4,570
6,150	25.12%	1,545	4,605
6,200	25.16%	1,560	4,640
6,250	25.20%	1,575	4,675
6,300	25.24%	1,590	4,710
6,350	25.28%	1,605	4,745
6,400	25.31%	1,620	4,780
6,450	25.35%	1,635	4,815
6,500	25.38%	1,650	4,850
6,550	25.42%	1,665	4,885
6,600	25.45%	1,680	4,920
6,650	25.49%	1,695	4,955
6,700	25.52%	1,710	4,990
6,750	25.56%	1,725	5,025
6,800	25.59%	1,740	5,060
6,850	25.62%	1,755	5,095
6,900	25.65%	1,770	5,130
6,950	25.68%	1,785	5,165
7,000	25.71%	1,800	5,200
7,050	25.74%	1,815	5,235
7,100	25.77%	1,830	5,270
7,150	25.80%	1,845	5,305
7,200	25.83%	1,860	5,340
7,250	25.86%	1,875	5,375
7,300	25.89%	1,890	5,410
7,350	25.92%	1,905	5,445
7,400	25.95%	1,920	5,480
7,450	25.97%	1,935	5,515
7,500	26.00%	1,950	5,550

اجمالي الدخل الشهري قبل الضريبة (الف دينار)	نسبة الضريبة الفعلية	اجمالي الضريبة المستحقة (الف دينار)	صافي الدخل الشهري بعد الضريبة (الف دينار)
7,550	26.03%	1,965	5,585
7,600	26.05%	1,980	5,620
7,650	26.08%	1,995	5,655
7,700	26.10%	2,010	5,690
7,750	26.13%	2,025	5,725
7,800	26.15%	2,040	5,760
7,850	26.18%	2,055	5,795
7,900	26.20%	2,070	5,830
7,950	26.23%	2,085	5,865
8,000	26.25%	2,100	5,900
8,050	26.27%	2,115	5,935
8,100	26.30%	2,130	5,970
8,150	26.32%	2,145	6,005
8,200	26.34%	2,160	6,040
8,250	26.36%	2,175	6,075
8,300	26.39%	2,190	6,110
8,350	26.41%	2,205	6,145
8,400	26.43%	2,220	6,180
8,450	26.45%	2,235	6,215
8,500	26.47%	2,250	6,250
8,550	26.49%	2,265	6,285
8,600	26.51%	2,280	6,320
8,650	26.53%	2,295	6,355
8,700	26.55%	2,310	6,390
8,750	26.57%	2,325	6,425
8,800	26.59%	2,340	6,460
8,850	26.61%	2,355	6,495
8,900	26.63%	2,370	6,530
8,950	26.65%	2,385	6,565
9,000	26.67%	2,400	6,600
9,050	26.69%	2,415	6,635
9,100	26.70%	2,430	6,670
9,150	26.72%	2,445	6,705
9,200	26.74%	2,460	6,740
9,250	26.76%	2,475	6,775
9,300	26.77%	2,490	6,810
9,350	26.79%	2,505	6,845
9,400	26.81%	2,520	6,880
9,450	26.83%	2,535	6,915
9,500	26.84%	2,550	6,950
9,550	26.86%	2,565	6,985
9,600	26.88%	2,580	7,020
9,650	26.89%	2,595	7,055
9,700	26.91%	2,610	7,090
9,750	26.92%	2,625	7,125
9,800	26.94%	2,640	7,160
9,850	26.95%	2,655	7,195
9,900	26.97%	2,670	7,230
9,950	26.98%	2,685	7,265
10,000	27.00%	2,700	7,300

ثالثاً : انعدام الشفافية والوضوح وراء المبالغة في التخصيصات :

نشرت مؤسسة الشفافية في نيسان عام 2020 تقريراً عن تقيمها لشفافية الموازنات في دول العالم وكانت نتيجة العراق متدنية 9 من 100 نقطة .

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة كأداة بحثية في العالم لأغراض المقارنة المستقلة والقائمة على الحقائق المقبولة دولياً في التقييم وهي :-

الشفافية : وصول الجمهور الى معلومات حول موازنة الحكومة المركزية .

المشاركة : الفرص الرسمية المتاحة للجمهور المشاركة في عملية الموازنة الوطنية .

الرقابة : دور مؤسسات الرقابة على الموازنة كالسلطة التشريعية والتدقيق في عملية الموازنة .

نتائج العراق :

الشفافية : 100/9 نقطة .

المشاركة : 100/0 نقطة .

الرقابة : 100/63 نقطة .

ترتيب العراق دولياً 105 من اجمالي 117 دولة .

مثال على عدم الشفافية :

جاء في ملاحظة اللجنة المالية زيادة تعويضات الموظفين لعام 2021 بمبلغ (10.4) ترليون دينار وبنسبة (24%) عن عام 2019 وذلك بسب زيادة اعداد العاملين لسنة 2021 بمقدار (321944) موظف وهذا التبرير مجانب للحقيقة لان رواتب هؤلاء الموظفين (2.8) ترليون دينار في اعلى الحالات.

رواتب الموظفين الجدد = عدد الموظفين × راتب الدرجة السابعة × 12

321944= × 750000 دينار عراقي × 12 شهراً

2,897,496,000,000= دينار عراقي

(10.4) ترليون – (2.8) ترليون = (7.6) ترليون

مثال اخر حول الايرادات النفطية :

النفط المصدر من المحافظات الوسط والجنوبية تؤول جميعها الى الموازنة :

النفط المصدر من اقليم كردستان فقط (250) الف برميل / يوم تذهب الى التصدير في حين ان الصادرات الكلية بحدود (430) الف برميل يومياً اي بفارق (180)الف برميل يومياً ليس معلوماً اين تذهب ايراداتها في الوقت الذي يعاني موظفو الاقليم من عدم دفع رواتبهم الشهرية .

جـــدول (أ) الايـرادات حسب الاعداد لعام /2021

سيناريو تعديل مجلس الوزراء

الاعداد		العنـــوان	المبلغ الف دينار
1	01	الايرادات النفطية والثروات المعدنية مع صادرات المنتجات النفطية	73,010,925,000
1	02	الضرائب على الدخول والثروات	9,338,509,978
1	03	الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	2,051,631,973
1	04	الرســـــــوم	1,924,984,170
1	05	حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	1,150,000,000
1	07	الايـــرادات التحويليـــة	841,201,078
1	08	ايـــرادات اخـــرى	2,296,080,741
مجمـــــوع الايـــرادات الجاريـــة			90,613,332,940
2	06	الايرادات الرأسمالية	2,546,621,544
مجمـــــوع الايـــــرادات			93,159,954,484

الخلاصة :

ان الزيادة الحاصلة في النفقات و الايرادات لموازنة عام 2021 مقارنة مع السنوات الاخرى هي زيادة ظاهرية تسببت بها اجراءات حكومية اسمتها الحكومة سياسات اقتصادية تمثلت في تخفيض قيمة العملة و ضرائب على رواتب موظفي الدولة بدون اي قانون جديد للضريبة على الدخول وزيادة اقساط المديونية الداخلية والخارجية

مقدار الزيادة = فرق تخفيض العملة + الضرائب على دخول المواطنين + المديونية الداخلية والخارجية

= 13+5,5+14,6=33,1 تريليون دينار

ويمكن الركون ايضا الى مؤشر اخر يبين لنا بان النفقات والايرادات في موازنة عام 2021 زادت زيادة ظاهرية فقط وان المبالغ الحقيقية للموازنة لم تزد كثيرا عن موازنة عام 2019 مقومة بالدولار الامريكي :

موازنة عام 2019 = 108,7 مليار دولار امريكي

موازنة عام 2021 = 113,2 مليار دولار امريكي

مقدار الزيادة = 4,9 مليار دولار امريكي

المؤشرات الرئيسية لموازنة 2021

الاستاذ الدكتور : عدنان فرحان الجوراني

مفاهيم عامة حول الموازنة العامة للدولة

- تعرف الموازنة العامة بأنها تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة ، ويتثمل التقدير في أرقام الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها الدولة، والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة، فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

- أهم أهداف الموازنة العامة للدولة تتركز في الآتي:

- تحقيق التنمية المستدامة من اجل تحقيق الرفاه الاجتماعي.

- تشجيع النشاطات الإنتاجية والحد من الأنشطة غير الإنتاجية.
- تقليل البطالة ورفع إنتاجية العمل الاجتماعي.

- الاستقرار العام للأسعار والحد من التضخم.
- جذب الاستثمارات الخارجية.
- زيادة الدخل القومي.
- دعم الميزان التجاري.
- تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والمالي.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

– ضرورة الانتقال بعملية إعداد الموازنات في الوحدات الحكومية من الموازنة التقليدية (موازنة البنود) إلى موازنة البرامج والأداء وتطبيقها فعلا ، اذ أنها تتمتع بخواص عدة من ابرزها خاصية المرونة، وعملياتها عادة ما تكون مركزة وتسعى إلى تخفيض التكاليف فضلا عن أن تنفيذها يكون اكثر دقة ومن ثم تعد أداة لتقييم الأداء والتخطيط المالي للوحدات الحكومية وكذلك تقويم أداء الإدارات الحكومية.

واقع الاقتصاد العراقي:

أهم مؤشرات الاقتصاد العراقي لعام 2019:

1– المساهمة النسبية المرتفعة للنفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 44%.

2– مساهمة الزراعة تدنت الى 2.6%

3– الصناعة التحويلية الى 1.6%

4– بلغت التخصيصات المالية لوزارة النفط نحو 18.457 ترليون دينار تعادل ما نسبته 14% من حجم النفقات العامة، وفي المقابل ترتفع التخصيصات الاستثمارية لوزارة النفط الى 45% من اجمالي النفقات الاستثمارية.

5– حصة الزراعة بلغت 0.6% من النفقات العامة و 0.1% من النفقات الاستثمارية .

6– الصناعة التحويلية بلغت النسبة 1%من النفقات العامة و0.3% من النفقات الاستثمارية.

7– هيمنة الصادرات النفطية على اجمالي الصادرات والتي وصلت الى نحو 99% .

8– قطاع الصناعة التحويلية لايسهم بأكثر من (6%) من الدخل القومي في حين تضم (37%) من قوة العمل العراقية.

المؤشرات الرئيسية لموازنة 2021

ترليون دينار عراقي

المؤشر	المبلغ
اجمالي الايرادات	93,599,544,484
-الايرادات النفطية	73,010,925,000
-الايرادات غير النفطية	20,149,029,484
اجمالي النفقات	164,206,006,155
النفقات التشغيلية	120,557,692,591
النفقات الراسمالية	27,755,619,729
برامج خاصة + مديونية	15,892,693,835
العجز المخطط	71,046,051,671

تمويل العجز

ت	البند	المبلغ بالمليون دينار	نسبته الى اجمالي العجز
-1	خصم حوالات لدى البنك المركزي العراقي	47,817,033	67.3
-2	الرصيد المدور في حساب وزارة المالية	1,000	1.4
-3	قرض المصارف الحكومية	500	0.7
-4	سندات وطنية	8,500,000	11.9
-5	قرض البنك الدولي	1,750,000	2.4
-6	قرض صندوق النقد الدولي	5,950,000	8.3
-7	قروض مؤسسات دولية اخرى	5,529,018	7.8

النفقات العامة في موازنة 2021 مقارنة
بموازنة 2019 بالترليون دينار

ت	اسم الحساب	تخصيصات 2019	تقديرات 2021	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
1	تعويضات الموظفين	43.4	53.8	10.4	24
2	مستلزمات خدمية	2	2.9	0.837	4
3	مستلزمات سلعية	8	16.7	8.7	111
4	صيانة الموجودات	0.9	0.587	(0.325)	(36)
5	المنح والاعانات	16	18.5	2.4	15
6	الالتزامات والمساهمات	0.341	0.477	0.126	37
7	الرعاية الاجتماعية	17.3	27.5	10.2	59
8	البرامج الخاصة	0.803	1	0.197	19.7
9	النفقات الرأسمالية	33.4	27.7	(5.6)	(17)
10	المديونية	11	14.8	3.8	37
11	المجموع	133	164	31	23.4

م/ اهم الزيادات التي طرأت على مشروع قانون الموازنة لسنة/٢٠٢١

مقارنة بالمصروف الفعلي لعام /٢٠٢٠

اولا

- بلغت الزيادة بالرواتب و المخصصات و مساهمات التقاعد مبلغ (١٢,٩٧٢) ترليون دينار وزعت كالاتي :

المبلغ بالترليون دينار	الملاحظات
٢,٠٠٠	عن كلف العلاوات و ترقيات و مستحقات الموظفين لعامي /٢٠٢٠ و ٢٠٢١
١,٥٧٨	كلف الاجراء اليوميين الذين سيتم تحويلهم الى عقود و محاضرين مجانيين
٠,٩١٣	عن رواتب البيشمركه التي يتم صرفها من قبل الاقليم بدلا من وزارة الدفاع في ضوء تسديد اقساط النفط و الايرادات غير النفطية
٣,٠٤٧	جرى احتساب الرواتب للإقليم لسنة كاملة لعام/٢٠٢١ لكون عام/٢٠٢٠ لم يصرف كامل التخصيص بسبب عدم قيام الاقليم بتحويل كافة ايراداته
٠,٠٠٣	عن كلف استحداث ٢٠٠ درجة وظيفة لمجلس الخدمة الاتحادي
٠,٠٠٣	عن كلف استحداث ٢٠٠ درجة وظيفة لهيئة التصنيع الحربي
٠,١٢٨	عن كلف ٣٠٠٠ درجة من المفسوخة عقودهم ضمن جهاز مكافحة الارهاب
٠,٥٨٦	عن كلف ٣٤٥٠٠ مقاتل ضمن هيئة الحشد الشعبي ليصبح العدد الفعلي ١٦٩٢٠٠ بدلا من ١٣٤٧٠٠
٠,٠٢٧	عن مستحقات الفرقة العباسية ضمن هيئة الحشد الشعبي
٠,٣٨٢	عن كلف المفسوخة عقودهم لهيئة الحشد الشعبي (كلف ٩ اشهر) البالغ عددهم (٣٠٠٠٠)
٠,٦٢٤	عن كلف استحداث دورتين خريجي الاطباء و ذوي المهن الصحية و الصيدلة (٦٨٠٠٠) درجة لوزارة الصحة لخريجي اعوام /٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠١٩-٢٠٢٠
٠,٠٢٠	كلف رواتب تعيين ٧٠ سفير و التامين الصحي و الخدمة الخارجية و المستخدمين المحليين لوزارة الخارجية
٠,١٧٣	عن كلف المفسوخة عقودهم و الشواغر لوزارة الداخلية
٠,٠٢٢	عن كلف استحداث ٣٠٠٠ شرطي لقضاء سنجار لوزارة الداخلية
٠,٠٠٤	عن كلف ٦٣٥ درجة مدنية لوزارة الدفاع
٠,٥٠٨	عن كلف ٣٠٠٠٠ درجة (تطوع) لمدة سنة لوزارة الدفاع
٠,٧٤٢	عن كلف المتبقي من المفسوخة عقودهم لوزارة الدفاع و البالغ عددهم (٤٣٦٨٢) لسنة كاملة
٠,٨٢٨	كلف المفسوخة عقودهم الدفعة الاولى المتبقية
٠,٠٨٤	عن كلف زيادة مخصصات ذوي المهن الصحية حسب قرار مجلس الوزراء (من ٥٠% الى ٨٠%) لكل دوائر الصحة (كلف ٤ اشهر)
١,٣٠٠	عن كلف شواغر لعام/٢٠١٧ و ٢٠١٨ للشواغر التي لم يجري التعيين عليها

سد اليسو تاثيراته الاقتصادية والبيئية في العراق وموقف القانون الدولي منه

سد اليسو واثاره الاقتصادية في العراق

الاستاذ الدكتور سـامي عبـيد التمـيـمي

مشروع GAP

- منذ قيام تركيا في بداية القرن الماضي ، رأت القيادة التركية ضرورة الحاجة للاستفادة من منابع نهري دجلة والفرات في توليد الطاقة الكهربائية والتنمية الزراعية ..
- في سبعينات القرن الماضي بدأ العمل بخطة مشاريع الري وانتاج الطاقة الكهرومائية على دجلة والفرات فيما عرف لاحقا باسم مشروع جنوب شرق الاناضول GAP
- في الثمانينات وسعت الحكومة التركية من خطة المشروع ليتكون من 22 سداً و25 مشروعاً اروائياً و19 محطة لتوليد الطاقة منها 14سداً في حوض الفرات واهما سد اتاتورك ، و 8 سدود في حوض دجلة واهمها سد اليسو .
- من وجهة نظر الحكومات التركية المتعاقبة مشروع GAP عبارة عن مشروع تنمية اجتماعية واقتصادية لتطوير قطاعات الري والطاقة والزراعة ..

الاهداف الاقتصادية لمشروع الـ GAP

- تعتبر تركيا ان مياه نهري دجلة والفرات هي موارد طبيعية لتركيا ، ولذلك من بين اهدافها هو استثمار تلك الموارد ، بهدف عرض مقايضة هذا المورد الحيوي بالنفط العراقي وهذا ما اكد عليه المستشار الاقدم في وزارة الطاقة التركية بمناسبة افتتاح سد كيبان ((ان العراق بلد نفطي غني بالوقود والغاز الطبيعي فيصبح بالامكان اعطاء كمية اكبر من المياه مقابل بيع النفط العراقي لتركيا باسعار مخفضة)).
- تهدف تركيا لتحقيق حلمها الكبير في ان تكون سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط مما يضعها بين الدول العشرة الكبرى المنتجة للغذاء في العالم .
- تهدف تركيا عبر سياستها المائية تحويل اقليم GAP الى منطقة سياحية وخلق فرص عمل تقدر بـ 250 الف فرصة عمل .

اهم السدود التركية المنجزة والمخططة على نهر الفرات ضمن مشروع الـ GAP

السدود المنجزة		السدود المخططة	
اسم السد	السعة التخزينية (كم3)	اسم السد	السعة التخزينية (كم3)
كيبان	16.9	اوزلشة	1.07
قرقايا	5.24	الي املان	
اتاتورك	19.30	ايرك	
بيرة جيك	0.58		
قرقامش	0.04		
المجموع	42.11		

اهم السدود التركية المنجزة والمخططة على نهر دجلة ضمن مشروع الـ GAP

السدود المنجزة		السدود المخططة	
اسم السد	السعة التخزينية (كم3)	اسم السد	السعة التخزينية (كم3)
كيران كزي	1.92	جزرة	0.36
بطمان	1.18	هكاري	
دجلة	0.60	جوكارتو	
ديوه ليجدي	0.20	دوغانلي	
اليسو	10.4		
المجموع	14.3		

سـد اليسـو

- سد اليسو هو سد اصطناعي تركي تضخم اقيم على نهر دجلة بالقرب من قرية اليسو وهو واحد من 22 سد ضمن مشروع جنوب شرق الاناضول GAP يهدف الى توليد الطاقة الكهربائية والتحكم بالفيضانات وتخزين المياه وعند اكتماله سيوفر السد طاقة مقدراها 1200 ميكا واط .
- اجريت دراسة على السد 1954 وفي عام 1997 اضيف الى الخطة الوطنية وفي 5 اغسطس 2006 تم وضع حجر الاساس
- افتتح السد في شباط 2018 وبدأ في ملئ الخزان المائي في 1 حزيران 2018.

تصميم سد اليسو

- سد اليسو يمتد بارتفاع 135م وعرض 1820م
- الارتفاع الطبيعي للسد 525م فوق سطح البحر
- مساحة سطح الخزن 313 م3
- سعة الخزان 10,400,000,000 م3 منها
- 7,460,000,000 مخزون نشط
- 2,950,000,000 مخزون غير نشط

شكل سد اليسو

تمويل المشروع

- تقدر تكلفة سد اليسو 1.7 بليون دولار امريكي
- لجأت الحكومة التركية الى التمويل الخارجي
- الضغط من جماعات البيئة وحقوق الانسان اعاق تمويل المشروع
- في عام 2000 خفضت الحكومة البريطانية مبلغ تمويل السد الى 236 مليون دولار قبل مراسيم الافتتاح
- في حين وافقت وكالات ائتمان الصادرات الالمانية والسويسرية والنمساوية تمويل المشروع بملغ 610 مليون دولار
- وفي عام 2008 علقت شركات اوربية تمويل السد ومنحت تركيا مدة 180 يوم للامتثال لاكثر من 150 معيار دولي .
- وفي عام 2009 وبعد فشل الالتزام بالمعايير الدولية قطعت الشركات الاوربية رسميا تمويل مشروع سد اليسو
- وفي عام 2010 اعلن ان القروض قد منحت وان المشروع سيستمر
- وفي شباط 2018 تم افتتاح مشروع سد اليسو .

تداعيات سد اليسو في العراق

- يكمن الخطر الحقيقي لهذا المشروع بحرمان العراق من حقوقه الطبيعية من المياه ، فبعد البدء بملئ السد في حزيران 2018 تراجع منسوب المياه
- تاريخيا العراق يحصل 30 مليار متر مكعب من مياه الفرات و20 مليار متر مكعب من نهر دجلة ، يضاف اليها مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق ليكون مقدار مياه دجلة 40 مليار متر مكعب ولكن خلال السنوات الاخيرة قلت هذه الكميات بنحو كبير .

الايراد السنوي لنهر دجلة (2016 – 2018)

مليار متر مكعب / سنة

النهر وروافده	2016	2017	2018
دجلة الرئيس	15.37	13.81	8.92
الزاب الكبير	10.55	7.25	6.94
الزاب الصغير	6.75	3.04	3.44
العظيم	1.15	0.81	0.79
ديالى	5.78	2.41	3.31
مجموع دجلة	39.60	27.37	23.4

انخفاض الواردات المائية لنهر دجلة

- تشير العديد من المعلومات في الوقت الحاضر الى انخفاض الواردات المائية لنهر دجلة بنحو 46% اي خفض حصته من 21 مليار متر مكعب الى 9.7 مليار متر مكعب .
- وتزداد المشكلة تعقيدا اذا ما علمنا ان مشكلة المياه ترتبط بالنمو السكاني ، فزيادة النمو السكاني يزيد الطلب على المياه المتوفرة ، ويعد النمو السكاني في العراق من المعدلات المرتفعة نسبيا اذ يصل الى 3% تقريبا .
- كما يرتبط الطلب على المياه طرديا بالنمو الاقتصادي والتوسع التنموي ، فكلما ارتفع دخل الفرد كلما ارتفع الطلب على المياه ، وينعكس ذلك بارتفاع ما يسمى بالبصمة المائية للفرد (مقدار استهلاك الفرد من المياه بشكل مباشر مضافاً اليها المياه الافتراضية (المياه المستخدمة في انتاج مفردات غذاء الفرد) وبالتالي زيادة البصمة المائية على مستوى المجتمع ككل .
- وقد تحسن متوسط دخل الفرد في العراق خصوصا بعد عام 2003 مما يعني زيادة البصمة المائية في العراق .

مؤشرات الازمة المائية في العراق

- تعد قلة وصول المياه الى نهر دجلة وبروز قعر النهر للعيان من ابرز المؤشرات الدالة على تصاعد حدة الازمة
- ارتفاع نسبة الملوحة في شط العرب وتأثر مدينة البصرة بهذه الحالة
- جفت مساحات واسعة من الاهوار التي تعتمد على مياه نهر دجلة وبعض المسطحات المائية
- وفقا لتقرير وزارة الموارد المائية العراقية كان انخفاض منسوب دجلة الاول من نوعه في التاريخ وبات بالإمكان السير داخل النهر ذهابا وايابا .
- ولعل اوضح وابسط دليل هو ان نصيب الفرد العراقي من الموارد المائية ولكافة الاستخدامات قد انخفض من 5282 متر مكعب عام 1990 ليصل الى 2344 متر مكعب عام 2007 ، ورغم ان التقديرات تشير ان هذا الرقم سيكون 2000 متر مكعب ، الا ان معطيات الواقع تشير الى ان هذا الرقم سينخفض عن ذلك . خصوصا اذا ما قورن هذا المتوسط المتدني للفرد العراقي من المياه بمعدل نصيب الفرد من المياه في افريقيا الذي يصل الى 5500 م3 وفي اسيا 3520 م3 وفي العالم 8180 م3 في السنة .
- وتتوقع المؤشرات المائية العالمية وابرزها مؤشر الاجهاد المائي احتمال ان يتحول العراق الى ارض دون انهار بحلول عام 2040 وان لا يصل النهران الى المصب النهائي في البحر . وبحلول عام 2025 ستكون ملامح الجفاف واضحة في عموم العراق .
- وتشير الدرسات التي قامت بها NASA باستخدام القمر الصناعي العلمي GRACE الى ان خزين المياه الجوفية في حوض دجلة والفرات يتناقص بشكل هائل ، مما يجعل سرعة تناقص المخزون فيه يأتي بالدرجة الثانية بعد الهند وعلى مستوى الكرة الارضية .

تداعيات نقص المياه على القطاع الزراعي

- تبلغ مساحة الارض الكلية للعراق 43.3 مليون هكتار
- 27% منها الاراضي الصالحة للزراعة وتمثل 11.6 مليون هكتار تقسم بالشكل التالي
- 4.64 مليون هكتار عالية الخصوبة وبنسبة 40%
- 4.87 مليون هكتار متوسطة الخصوبة وبنسبة 42%
- 2.09 مليون هكتار واطئة الخصوبة وبنسبة 18%

- تعتبر الموارد المائية العامل الرئيس المحدد للانتاج الزراعي ، ولذلك نقص المياه سحرم العراق من ثلث اراضية الصالحة للزراعة .
- تشير بعض الدراسات الى ان نقص كل واحد مليار متر مكعب من المياه يؤدي الى تجميد مساحات زراعية تقدر بـ 625 الف هكتار

الاراضي الزراعية المتضررة في العراق (دونم)

المحاصيل	2016	2017	2018	2019
الحبوب	38,827	37,344	28,542	280,585
الخضروات	2,397	115	472	628
المحاصيل العلفية	313	126	97	24
البقوليات	168	191	–	20
المحاصيل الصناعية	–	56	25	–
المحاصيل الزيتية	–	1	3	121
الدرنيات والابصال	674	8	19	285
البذور	12	112	24	25
المجموع	42,291	37,953	29,182	281,688

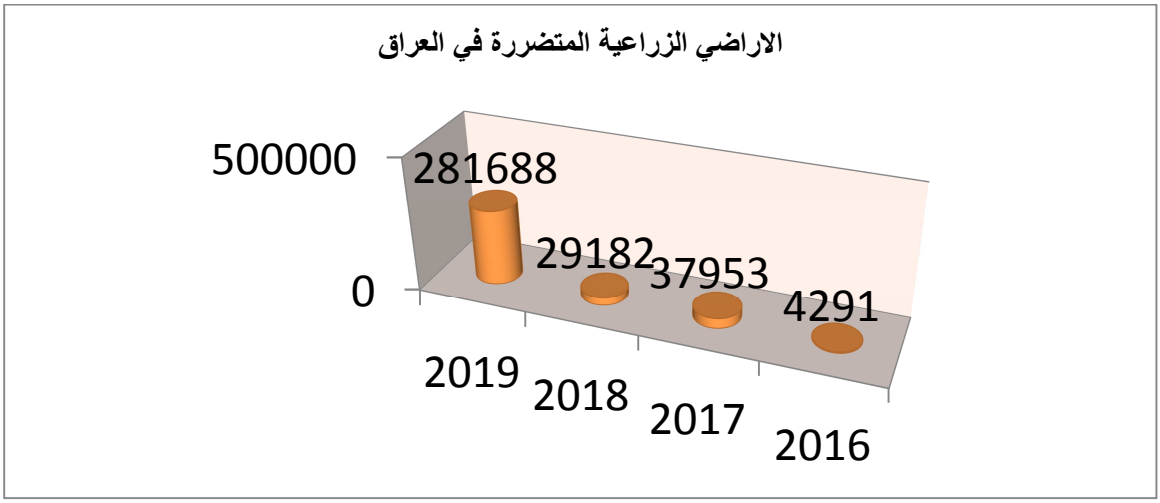

مساهمة القطاع الزراعي في GDP

السنة	مساهمة القطاع الزراعي في GDP
2005	13.7
2006	12.9
2007	9.2
2008	7.5
2009	5.2
2010	8.1
2011	7.7
2012	7.6
2013	6.6
2014	4.1
2015	2.5
2016	2.7
2017	1.9
2018	1.4

تداعيات سد اليسو على اهوار العراق

تبرز اهمية اهوار العراق من خلال الاتي :

- ✓ تراث حضاري مهم للعراق
- ✓ مواقع سياحية واعدة للعراق
- ✓ قطاع مهم لإنتاج الثروة الحيوانية والسمكية في البلاد

الاغمار لمناطق الاهوار لسنة 2018

هور الحويزة – هور القرنة – هور الحمار

المحافظة	المساحة قبل التجفيف	المساحة بعد الانعاش كم 2		
		المستبعد من الاغمار	غير المغمور حاليا	المغمور حاليا
ميسان	3250	965	804	1481
البصرة	2250	1210	509	532
ذي قار	2850	615	1055	1179
المجموع	8350	2790	2368	3192

تداعيات سد اليسو على مستويات المعيشة والقوى العاملة في المناطق الريفية (الزراعية)

- في عام 2019 رصدت المنظمة الدولية للهجرة في العراق 31,314 نازحا من المحافظات الوسطى والجنوبية بسبب شحة المياه .
- اضافة الى نزوح 5300 اسرة من المحافظات الجنوبية ميسان وذي قار والبصرة و 1700 اسرة من المحافظات الوسطى القادسية وواسط والنجف وكربلاء .
- وبحسب التقارير العراقية ان السد تسبب بتشريد نحو 80,000 من 199 قرية .

تداعيات سد اليسو على قطاع الطاقة

- سيؤدي سد اليسو الى انخفاض الطاقة الكهربائية حيث سيؤدي في حال اكتماله الى اغلاق اربع محطات لتوليد الطاقة الكهربائية تنتج 40% من اجمالي الطاقة في العراق .
- والجدول التالي يوضح الانخفاض في توليد الطاقة الكهربائية المقامة على نهر دجلة .

انخفاض توليد الطاقة الكهربائية في نهر دجلة ميكا واط / ساعة

السد	2015	2016	2017	2018
سد دهوك	–	–	–	–
سد الموصل	750	505	236	205
سد دوكان	400	217	87	151
سد العظيم	27	–	–	–
سد دربندخان	240	243	119	164
سد حمرين	50	46	29	38
المجموع	1467	1011	471	558

الحلول والمعالجات

على ضوء الدراسات المستقبلية التأكيد على ثلاث حلول استراتيجية وهي :

- ✓ انشاء قناة تربط دجلة والفرات
- ✓ انشاء سد وناظم شط العرب
- ✓ استثمار بحر النجف كخزين مائي

ونضيف لذلك ، ان مشكلة المياه في العراق ذات ابعاد ثلاث :

- الاول : يرتبط بالتغيرات المناخية
- الثاني : يرتبط بالعلاقات مع دول الجوار
- الثالث : محلي (داخلي) بسبب سوء ادارة الموارد المائية
- وفقا للتقارير الدولية لإنتاج طن واحد من الحبوب نحتاج الى 1000 طن من الماء ، ولكن يرتفع الاستهلاك المائي بشكل كبير في العراق .

الاستهلاك المائي للإنتاج طن واحد من المحاصيل الزراعية في العراق

المحصول	شمال	وسط	جنوب
الحنطة	4915	6020	6635
الشعير	9042	8437	11710
الرز	9676	10377	18247
الذرة الصفراء	5095	6390	5422
زهرة الشمس	6869	9084	12523

وهذا يعكس امرين غاية في الخطورة :

- تدني الغلة بشكل كبير
- الهدر الكبير في الري الحقلي

تشير بعض الدراسات ان كفاءة الري في العراق متدنية لا تتعدى 25% - 35% وبعض التقديرات المتفائلة التي ترفع مستوى الكفاءة الى 40% - 50%

وتقدر نسبة الضائعات بالنقل بحدود 33% والضائعات الحقلية 30% - 40% .

وبالتالي لابد من استخدام الطرق الحديثة كالري بالرش او التنقيط لرفع كفاءة الري في البلاد .

الدينار العراقي من القوة الى الضعف
خيارات حذف الاصفار

الدينار العراقي من القوة الى الضعف خيارات حذف الاصفار

الاستاذ الدكتور يوسف علي عبد الاسدي

تمهيد:

يعد النظام المالي والمصرفي في العراق من اعرق الأنظمة النقدية والمصرفية في البلدان العربية والنامية إذ شهد عام 1890م تأسس او مصرف في المعنى الحديث في العراق هو البنك العثماني ثم افتتح بعد عقدين من الزمن البنك الشرقي فرع في العراق عام 1912م ثم توالت بعده افتتاح العديد من المصارف الاهلية والأجنبية حتى عام 1935م انشأ اول مصرف في العراق وهو مصرف تخصصي (المصرف الزراعي والصناعي). وفي عام 1941م تم تأسيس اول مصرف تجاري حكومي في العراق (مصرف الرافدين).

المرحلة الأولى 1931 م – 1958م

1) تأسيس مجلس العملة العراقي في عام 1931م.
2) صدور القانوني ذي الرقم (44) في عام 1931م.
3) إصدار الدينار العراقي الساري للجنيه الإسترليني ... بفئات مختلفة (ربع دينار – نصف دينار – دينار – خمسة دنانير وعشرة دنانير) وقطع معدنية (فلس – فلسين – أربعة فلوس – عشرة فلوس – عشرين فلس – خمسين فلس – 200 فلس).
4) تأسيس المصرف الوطني العراقي عام 1947م.
5) تكليف الاقتصادي الدنماركي كارو ألفيرسون في عام 1952م اعداد تقرير عن السياسة النقدية.
6) قدم التقرير في عام 1954م وعلى أثرة تم تأسيس البنك المركزي العراقي بموجب القانون ذي العدد (72) لسنة 1956م وأُنيطت له مهمة إصدار الدينار العراقي وبوحدة قياسية (2,48828) في غرام من الذهب الخالص.

المرحلة الثانية 1958م – 2003م

1) الغاء قانون العملة العراقية ذي العدد (44) لسنة 1931م.
2) إصدار قانون جديد ذي العدد (92) لسنة 1959م.
3) إقرار غطاء العملة وإضافة الفضة كأحد مكوناتها.

4) ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي وإلغاء ارتباطه بالجنيه الإسترليني.
5) بلغت قيمة الدينار العراقي (2,28) دولار.
6) ارتفاع قيمة الدينار العراقي امام الدولار في عام 1971م وبلغ الدينار الواحد ما يعادل (3,37) دولار.
7) تم تخفيض الدينار العراقي الى (3,2169) دولار في عام 1973م.
8) صدور قانون البنك المركزي ذي العدد (64) لسنة 1976م وإلغاء القوانين السابقة.
9) تبعية البنك المركزي للحكومة.
10) صدور طبعة جديدة للعملة العراقية المسماة (الطبعة السويسرية) التي تمت طباعتها لدى شركة (دولارو البريطانية) و(أكسبورت السوفيتية) لغاية 1990م.
11) إنخفاض قيمة الدينار العراقي من عام 1982م.
12) الدولار يساوي (4) دنانير في السوق الموازي في عام 1988م.
13) طبع العملة العراقية بالمطابع العراقية إبتداً من عام 1991م.
14) ظهور فئات جديدة لم تكن معروفة سابقاً مثل (50 دينار - 100 دينار - 250 دينار).
15) في عام 2002 صدر فئة جديدة من العملة العراقية بقيمة (10 الاف دينار).

المرحلة الثالثة 2003م – 2020م

1) استبدال العملة العراقية بفئات جديدة هي (250 دينار – 500 دينار – 1000 دينار – 5000 دينار – 10,000 دينار – 25,000 دينار – وآخرها 50,000 دينار)
2) صدور قانون جديد للبنك المركزي ذي العدد (56) لسنة 2004م.
3) عدم تحديد غطاء للعملة العراقية سواء كان غطاء ذهبي او غيره من العملات الأجنبية او السندات والأوراق المالية المحلية والأجنبية).
4) ربط القانون (56) لسنة 2004 بين العملة وبين الموجودات البنك المركزي.
5) السماح بإستخدام العملات الأخرى في العقود المختلفة وحسب المادة (37) من القانون نفسه.
6) رفع رأس المال البنك المركزي الى واحد ترليون دينار عراقي.

المرحلة الرابعة 2021

1) أزمة سياسية واقتصادية وصحية.
2) تخفيض قيمة الدينار العراقي امام الدولار الأمريكي وبنسبة (23%).
3) ارتفاع نسبة الفقر الى (30%) تقريباً.
4) ارتفاع معدلات التضخم بعد ان كانت سالبة في عام 2019 (7%) تقريباً.

إعادة هيكلية العملة رفع الاصفار

1) توفر اقتصاد سياسي وأمني.
2) وجود سياسة اقتصادية واضحة.
3) الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.
4) توفر الاحتياطيات النقدية المناسبة من العملات الأجنبية.
5) تكون المديونية الخارجية بمستويات مقبولة.
6) تحديد آليات ومراحل الانتقال الى العملة الجديدة.
7) إنجاز التشريعات الإدارية والقانونية التي ترتبط بالعملية.
8) ان تكون الإدارة الحكومية قادرة على التأثير بالاتجاهات الرئيسية لارتفاع المستويات العامة للأسعار.

مشروع حذف الاصفار من العملة العراقية : الايجابيات والسلبيات

الاستاذ الدكتور سامي عبيد محمد

حذف الاصفار من العملة هي عملية استبدال العملة القديمة باخري جديدة يقل سعرها عن العملة القديمة بعدد الاصفار التي سيتم حذفها ، فمثلا حذف ثلاث اصفار من العملة العراقية يعني ان دينار واحد من العملة الجديدة يعادل 1000 دينار من العملة القديمة .

ان من اهم الاسباب الموجبة لحذف الاصفار هو استعادة الثقة بالعملة الوطنية بعد ان فقدت قوتها الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار .

تدهور قيمة الدينار العراقي

- في بداية السبعينات من القرن20 ، كان الدينار العراقي يعادل اكثر من 3 دولار امريكي .
- في الوقت الحاضر الدولار الامريكي يعادل اكثر من 1450 دينار عراقي
- خلال المدة (2004 – 2020) باع البنك المركزي 582 مليار دولار
- بلغت الخسائر الناجمة عن الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي بحدود 2.7 مليار دولار .
- وفر قرار خفض العملة الاخير (10 ترليون دينار عراقي) ما يعادل (6.9) مليار دولار امريكي ، مستهدفا بذلك شريحة الموظفين الذين تأثروا كثيرا بهذا القرار وافقدهم نحو 25% من الدخل بسب ارتفاع اسعار السلع والتي تستورد معظمها من الخارج .

- ان البنك المركزي وضع مشروع حذف ثلاث اصفار من العملة العراقية منذ عام 2014 بغية اصلاح نظام المدفوعات الدولية ، وبعد الاطلاع على حوالي 54 تجربة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى العقد الثاني من القرن21 والتي جرت في بلدان العالم المختلفة .

تجارب دولية بحذف الاصفار :

لجأت عدة دول الى شطب اصفار عملتها ، بهدف استعادة بعض الثقة بالعملة الوطنية عبر محاولة امتصاص التضخم المتمثل في غلاء الاسعار وتأكل القيمة الشرائية .

اذا كانت ايران احدث دولة لجأت الى شطب اصفار عملتها لاستعادة الثقة بالعملة الوطنية عبر محاولة امتصاص التضخم وتأكل القيمة الشرائية ، فان عشرات الدول سبقتها الى اجراءات من هذا النوع فاق عددها الـ 70 دولة منذ اواسط القرن العشرين .

تركيا : استبدلت تركيا العملة القديمة بشطب 6 اصفار ابتداءا من عام 2005 بحيث اصبح المليون ليرة يساوي ليرة واحدة ، وطرحت العملة الجدية الخالية من الاصفار باسم " نيو ليرة " ومنحت المواطنين 10 سنوات لاستبدال عملاتهم القديمة بالعملة الجديدة من مقر البنك المركزي .

فنزويلا : في عام 2018 اطلق الرئيس نيكولاس مادورو خطة تعافي الاقتصاد تضمنت اصدار البوليفار السيادي بحذف 5 اصفار من العملة القديمة

البرازيل :تخلصت بين عام 1930 ومطلع القرن20 من 18 صفرا على 6 دفعات وكان ابرزها عام 1993 عندما عانت بشدة من تسارع التضخم لمستوى 2000% وشطبت 3 اصفار

الارجنتين : ادى التدهور الاقتصادي الكبير والمتكرر في الارجنتين الى اتخاذ سلطاتها قرارات بشطب اصفار عملتها 4 مرات

زيمباوي : حذفت هذه الدولة 3 اصفار من عملتها عام 2003 ، وبعد مرور 6 اعوام عادت وقررت حذف 12 صفرا ، مما يعين عمليا ان كل ترليون دولار زيمباوي اصبح يعادل حينها دولارا زيمباوي واحدا .

بوليفيا : تخلصت بوليفا من اصفارها مرتين

يوغسلافيا : شطبت اصفارا من عملتها على 5 دفعات

هولندا : حذفت 4 اصفار من عملتها

اوكرانيا : شطبت اصفار 3 مرات

وكذلك فعلت روسيا وبولندا وكوريا الجنوبية وغانا

اولا : ايجابيات حذف الاصفار من العملة الوطنية

1- تأتي اهمية حذف الاصفار من التسهيلات الكبيرة ولاسيما في التّعاملات المصرفية والحسابية مما يقلل من الأخطاء الحسابية ويسهل التعاملات اليومية للمواطن والتاجر على حد سواء

2- إن حذف الاصفار سيساعد على التخفيف من حدة التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي حيث سيساعد هذا الأجراء على التقليل من الكتلة النقدية في البلد والتي تعتبر حسب رأيهم من أسباب التضخم

3- ان الفئات الكبيرة تسهل عملية تهريب وغسل الاموال لزيادة قيمتها وقلة حجمها ولذلك يسهل تهريبها للخارج ، ولذلك قام البنك المركزي الاوربي بالغاء فئة 500 يورو عام 2019 .

4- أنه كلما قلّ عدد أرقام العملة تعززت قوتها بين العملات في المنظور الاقتصادي، إلا أن ذلك يستلزم تعزيز الاقتصاد المحلي داخل البلاد وتنويع مصادر الموازنة العراقية، بما يتطلبه ذلك من تعزيز الصناعة والزراعة كشرط أولي لهذه الخطوة

ثانيا : سلبيات حذف الاصفار من العملة الوطنية

1- أن هذه العملية تعني سحب فئات العملة الحالية وطباعة أخرى جديدة، ما يتطلب أموالا هائلة لطباعتها بمواصفات فنية ضرورية لحماية العملة من التزوير، فضلا عن أن استبدال العملة سيؤدي إلى زعزعة النظام النقدي بما قد يسبب انهيارات متتالية

2- نشوب النزاعات بين الدائن والمدين

3- صعوبة تقبل المجتمع للتعامل بالعملات الجديدة

4- زيادة الطلب على الاصول الحقيقية مثل العقارات وبالتالي ارتفاع اسعارها

الحل المقترح

- يعتبر حجم التعامل بالنقد كبير جدا في العراق، والغالبية العظمى من التعاملات اليومية تكون نقدا دون التعاملات المصرفية .علما بأن أقل من ٢٥% من العراقيين يملكون حسابات مصرفية، وبعد تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار بنحو 23% زادت قيمة التبادل بنحو ٢٥% لأن أغلب البضائع بالأسواق مستوردة من الخارج وبالدولار.
- يتطلب خطة عملية خمس سنوات أساسها التوجه وبجدية إلى الاعتماد على التعاملات المصرفية الإلكترونية، وتقليل الحاجة إلى النقد لما له من فوائد كبيرة، منها "توفير تكاليف طبع العملة والسيطرة على حركة الأموال والسيطرة على السوق والتقليل من عمليات غسل الأموال ومعرفة الحجم الحقيقي لدخل الفرد والشركات وتوفير الأمان للمتعامل، إضافة إلى الشفافية، وبعد الخمس سنوات يكون السوق والمواطن مستعدين لعملية حذف الأصفار
- تنفيذ حذف الاصفار على دفعتين او ثلاث دفعات

تداعيات تخفيض الدينار العراقي امام الدولار الامريكي الاقتصادية والاجتماعية

التقلبات في سعر الصرف واثارها الاقتصادية و الاجتماعية

الاستاذ المساعد الدكتور شعبان صدام الامارة

يرتبط التغير في سعر صرف العملة الرسمي بالتغيرات الحاصلة في قيمة العملة ارتفاعاً وانخفاضاً اذ ان النظام النقدي العالمي بدءاً من قاعدة الذهب ربط بين قيمة العملة وسعر صرفها مقابل العملات الاخرى فقد حددت قيمة العملة بمحتواها الذهبي و بالتالي تحدد سعر صرفها على اساس هذا المحتوى و اوجد نظام برتن وودز تحديداً جديداً لقيمة العملات وقيمتها عندما ربط قيمة عملات الدول مقابل الدولار الامريكي وربط قيمة الدولار الامريكي بسعر تعادل (35 دولار) للاونسة الواحدة .

وان النظامين السابقين لم يسمحا بحدود تذبذب واسعة لاسعار صرف العملات اذ صدرت في الاول بحدود دخول وخروج الذهب وفي الثاني بحدود 1% ارتفاعاً او انخفاضاً من سعر التعادل مقابل الدولار الامريكي ، اي ان تقلبات اسعار الصرف كانت محدودة جداً .

وقد تغيرت القواعد المعمول بها بعد انهيار نظام برتن وودز عام 1971 ووصولاً الى انهاء العمل به بعد اتفاقية جامايكا عام 1975 و الانتقال باسعار الصرف من اسعار الصرف الثابته الى اسعار الصرف المعومة .

وقد طبقت الدول نظام التعويم باسلوبين :

الاول : التعويم الحر الذي يعني عدم تدخل الدول في تعديل سعر الصرف وترك تحديده الى تأثيرت العرض والطلب على العملة.

الثاني : التعويم المدار والذي يعني ان تتدخل الدول في منع التقلبات في سعر الصرف من ان تتجاوز حدود معينة . وهذه الحالة هي المطبقة حالياً في سوق الصرف العراقي من خلال نافذة العملة .

الاختلاف بين رفع او تخفيض قيمة العملة و ارتفاع او انخفاض سعر الصرف

تشير عملية رفع او تخفيض قيمة العملة الى وجود سياسة اقتصادية مدروسة من قبل الحكومة لغرض تحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية محددة مستندة في هذا التغير الى معيار مرجعي معين (الذهب ، العملات الاجنبية القائدة .... الخ) و بالتالي فهي عملية ارادية تتولد نتيجة لدراسات مستفيضة لها مبرراتها وليست عملية ارتجالية غير مدروسة .

وعندما تتغير قيمة العملة سوف يتغير بالتأكيد سعر الصرف الرسمي لهذه العملة مقابلات العملات الاخرى و بالتالي فأنالتغير في سعر الصرف الرسمي حدث بقرار سياسي حكومي وليس عن طريق التأثيرات المتعلقة بجوانب العرض و الطلب على العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية .

اما الانخفاض او الارتفاع في سعر الصرف فهذا يحدث نتيجة للتقلبات الحاصلة في العوامل المؤثرة على السعر و المرتبطة بجوانب العرض و الطلب على العملة وهو ما يطلق عليه التغير التلقائي في سعر الصرف الذي يربط بين ميزان المدفوعات السوقية وسعر الصرف السوقي وتعمل هذه الالية تلقائياً على النحو الاتي :

(مثال)

معالجة العجز في ميزان المدفوعات .

و بالعكس في حالة الفائض .

وتكون هذه الالية التلقائية فاعلة في حالة المرونات المرتفعة وتوفر شروط مارشال ليرنر وغير فاعلة في حالة المرونة المنخفضة

مبررات تخفيض قيمة العملة اقتصادياً وواقعيتها عرقياً :

1) اذا كانت الدولة تواجه عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها وهذه الحالة غير موجودة اذ ان ميزان المدفوعات العراقي لا يواجه مثل هذه المشكلة منذ عام 2003 ولحد الان وان حدثت فهي لسنوات محددة .

2) رفع القدرة التنافسية للصادرات العراقية وهذه الظاهرة غير موجودة في الاقتصاد العراقي الذي يعاني من عدم تنوع قاعدته الانتاجية و ان السلعة الرئيسه في صادراته الا وهي النفط الخام يحدد سعرها دولياً ولا تأثير لسعر الصرف في زيادة القدرة على المنافسة .

3) زيادة الايرادات العامة للدولة في حالة الدولة الريعية اذ ان الايرادات النفطية سوف ترتفع قيمتها بالعملة الحلية مما يساعد الدولة الدولة في تغطية انفاقها الجاري و الاستثماري ، وهذه الحالة ليست مطلقة لان جانب من الانفاق الجاري يتضمن المديونية الخارجية التي تسدد بالعملة الاجنبية و بالتالي لا فائدة من التغير

4) الحد من مبيعات العملة الاجنبية من خلال نافذة العملة مما يؤدي الى تقليص الاستيرادات ومحاولة زيادة رصيد الدولة من الاحتياطيات الاجنبية ، وقد ثبت خلاف ذلك بعد تخفيض العملة اذ ازداد الطلب على العملة الاجنبية لان اغلب الاستيرادات تمثل سلع ضرورية او مهمه للنشاط الاقتصادي

سعر الصرف وسوق الصرف في العراق :

يتحدد سعر الصرف الرسمي في العراق من قبل البنك المركزي العراقي على وفق الاليات المتبعة دولياً وبالتالي فأن حالة سعر الصرف السائدة في العراق بعد عام 2003 تتمثل بسعر الصرف المعوم المدار الذي يقترب في حقيقته من اسعار الصرف الثابتة ، اذ ان واقع الحال في العراق لا يمكن ان تنطبق عليه حالة التعويم الحر التي تتطلب وجود عدد كبير من المشاركين في جانبي العرض و الطلب في سوق الصرف الاجنبي و بالتالي فأن المفاهيم المتعارف عليها حول التعويم الحر وكذلك التعويم المدار تصبح لا وجود لها في حالة الاقتصاد العراقي لكون البنك المركزي العراقي هو المحتكر الوحيد لعرض النقد الاجنبي و بالتالي فهو المتحكم بتحديد السعر وتقلباته من خلال زيادة المعروض او تقليصه من العملة الاجنبية .

ويبين الجدول التالي سعر الصرف الرسمي وسعر الموازي للمدة (2003-2021) ويلاحظ بأن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي اتجه نحو الصعود لغاية عام 2014 وهو مسألة طبيعية تتفق مع الحالة الاقتصادية اذ ازدادت موارد العراق من الاحتياطيات الاجنبية جراء الارتفاع المستمر في اسعار النفط ولكن نلاحظ ان هذا السعر اخفض بدءاً من عام 2015 و استمر لغاية 2016 بسبب الانخفاض الحاصل في موارد العملة الاجنبية جراء انخفاض اسعار النفط واستقر هذا السعر للسنوات (2016-2020) الا ان الحكومة اتخذت قراراً تصفه في بيان البنك المركزي بأنه جاء بعد دراسة معمقة بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وقد طبق هذا التخفيض ابتداء من 19/12/2020 وهو تغير كبير بلغ بحدود 260 دينار عراقي عن سعر الصرف السابق وبنسبة بلغت 21% في سعر الصرف وكانت لهذا التخفيض تداعيات كثيرة سوف نتطرق لها لاحقاً .

جدول رقم (1) سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
2003	1896	1936
2004	1453	1453
2005	1469	1472
2006	1467	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1185
2011	1170	1196
2012	1166	1233
2013	1166	1232
2014	1166	1214
2015	1187	1247
2016	1190	1248
2017	1190	1225
2018	1190	1223
2019	1190	1221
2020	1190	1227
2021	1450	1470

المصدر : البنك المركزي العراقي

يظهر المخطط سوق الصرف الاجنبي بجانبيه عرض النقد الاجنبي والطلب عليه. ان عرض النقد الاجنبي ينحصر لدى الحكومة العراقية بوصفها المصدر الوحيد للنقد الاجنبي من خلال صادرات النفط وبالتالي فهي المحتكر الوحيد المفروض بحكم الامر الواقع باعتبار ان الحكومة هي المالك الوحيد لهذا المصدر وبناءً على ذلك يصبح البنك المركزي هو المتحكم الوحيد بعرض النقد الاجنبي وبالتالي يحدد الكميات المعروضة منه التي يراها مناسبة اقتصادياً .

الطلب على النقد الاجنبي يمثله عدد كبير من المستوردين و الطلبة الدارسين في الخارج و المرضى للمعالجة في الخارج الذين يحصلون على العملة الاجنبية من المصارف التي تحصل على هذه العملة من البنك المركزي العراقي من خلال نافذة العملة وبالتالي لا يوجد في العراق سوق للصرف الاجنبي منفصل عن البنك المركزي العراقي اذ هو الذي يحدد الثبات او التغيير في سعر الصرف من خلال تحكمه في المبيعات والمشتريات .

اذا كانت المشتريات اكبر من المبيعات يحقق البنك المركزي زيادة في احتياطياته من العملة الاجنبية.

*اذا كانت المبيعات اكبر من المشتريات يحصل نقص في احتياطيات البنك المركزي ويبين الشكل التالي العلاقة بين جانبي العرض والطلب على الصرف الاجنبي والدينار العراقي :

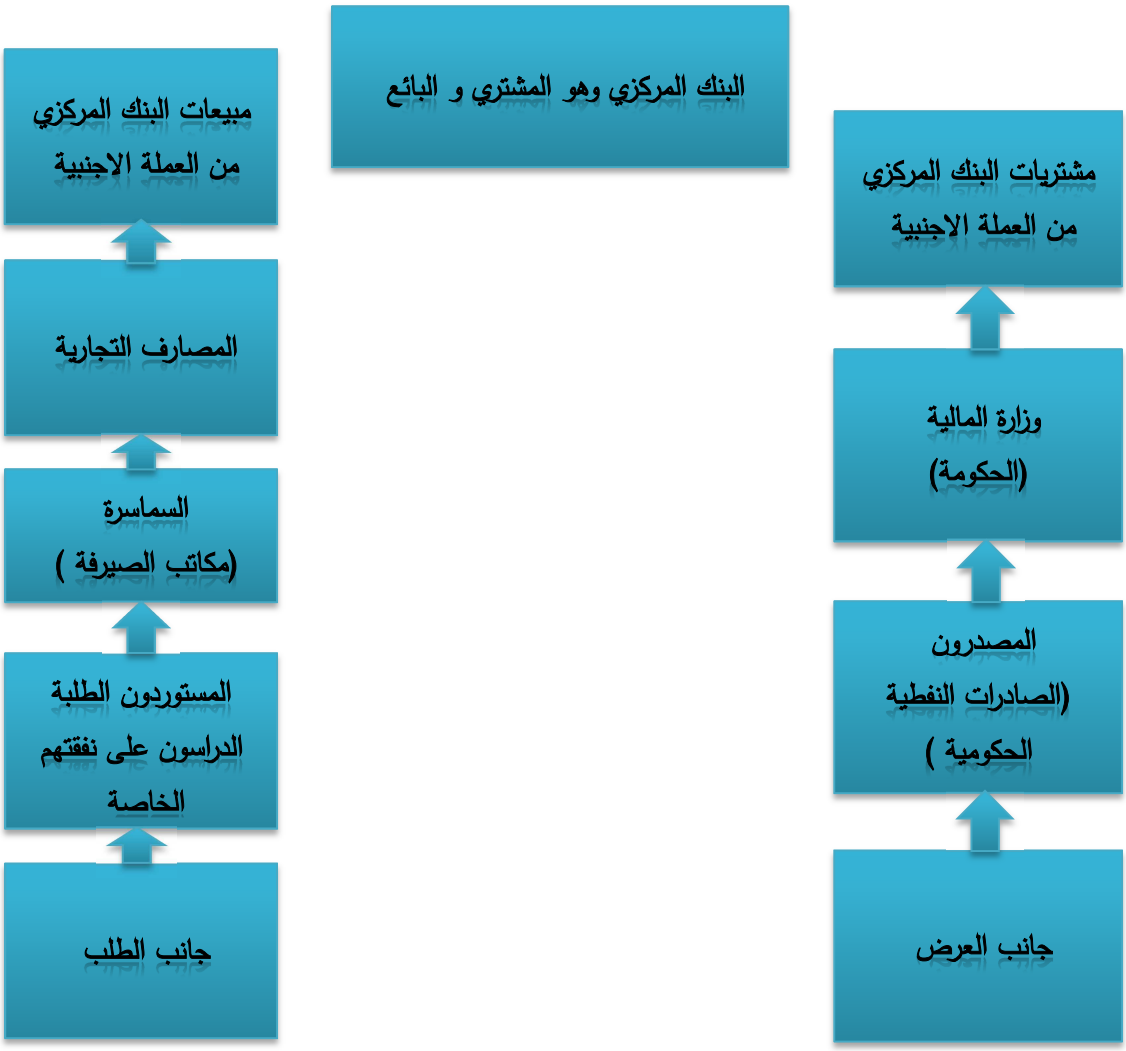

الدورة الاقتصادية للعلاقة بين عرض الدولار و الطلب عليه و ارتباطها بالدينار العراقي

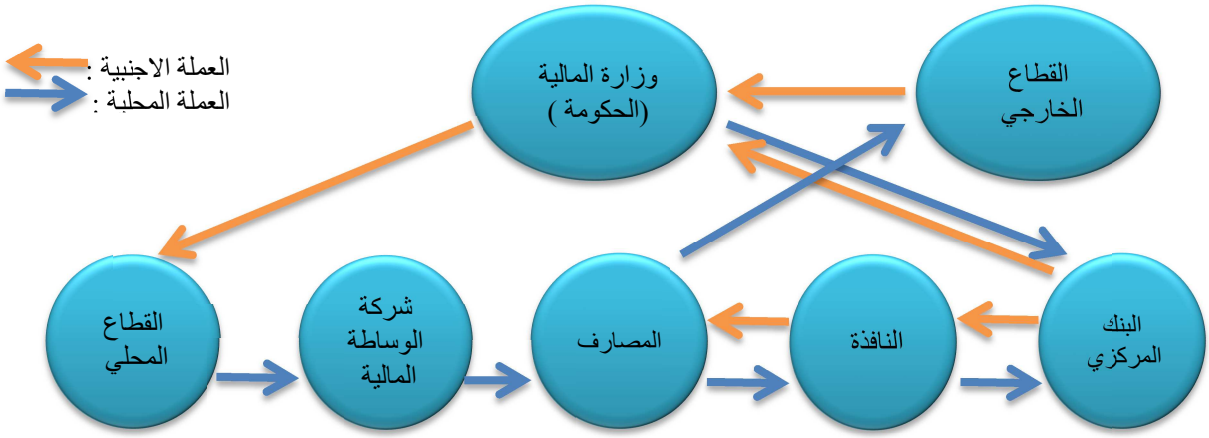

آليات تسعير النفط الخام

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية الإدارة والاقتصاد

برعاية السيد رئيس جامعة البصرة
الأستاذ الدكتور سعد شاهين المحترم
وبأشراف عميد كلية الإدارة والاقتصاد
الأستاذ الدكتور عبد الحسين توفيق المحترم
يقيم قسم الاقتصاد الحلقة النقاشية الثانية للعام الدراسي 2021-2022

آليات تسعير النفط الخام

وذلك يوم الخميس المصادف 11/ 11/ 2021 الساعة التاسعة والنصف صباحا على قاعة المناقشات في الكلية

يدير الحلقة

الاستاذ الدكتور
يحيى حمود حسن

المحاضر

الاستاذ الدكتور
نبيل جعفر عبدالرضا

كيف تسعر سومو النفط الخام العراقي المصدر الى الأسواق العالمية ؟

الاستاذ الدكتور نبيل جعفر عبدالرضا

المقدمة :

يشير سعر النفط الخام الى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الامريكي للبرميل المكون 158.987 لتر معبرا عنه بالوحدة النقدية الامريكية (الدولار) . ويعد سعر النفط أهم سعر يمكن الإشارة إليه لسلعة اقتصادية ، كونه سعر أهم سلع استراتيجية دولية وكونه خاضعاً للتقلبات بصورة دورية ومستمرة بسبب طبيعة السوق النفطية التي تتسم بالديناميكية وبذلك يترتب عليه خطر تقلبات سعر النفط الذي تعاني منه جميع دول العالم سواء كانت على جانب العرض أم الطلب . ان سعر النفط هو حصيلة مجموعة متشابكة ومعقّدة من العوامل ذات الأوزان المختلفة والتأثيرات المتمايزة في الاتجاه، وقد يطغى أحدها أو أكثر في فترة ما على حساب العوامل الأخرى، أو قد ينكمش دوره في فترات أخرى.

قواعد تسعير النفط الخام:

هي مجموعة من الترتيبات والانظمة التي وضعتها الشقيقات السبع لغرض تسعير برميل النفط الخام ، وقد صممت قواعد التسعير هذه بطريقة تخدم مصالح الشركات النفطية الاجنبية ، وفي المقابل تقلل من وطأة المنافسة بين النفوط عالية الكلفة والنفوط منخفضة الكلفة مثل المنافسة بين النفط الامريكي او المكسيكي او الفنزويلي مع نفط الشرق الاوسط وبالذات نفط الخليج العربي. وبمكن تصنيف قواعد تسعير النفط الخام الى مايلي :

1) قاعدة التسعير في نقطة الاساس الوحيدة في خليج المكسيك : تعد الولايات المتحدة من اكبر منتجي ومصدري النفط في العالم لغاية الحرب العالمية الثانية ، ولذلك تأثرت اسعار النفط بشكل كبير بسياساتها ومصالحها ، وتحددت اسعار النفط في تلك الفترة بالاسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الاساس الوحيدة . وقد تمخض هذا النظام عبر اتفاق تم بين ثلاث شركات نفطية كبرى هي : شركة ستاندرد اويل نيوجرسي و شركة رويال داتش وشركة شل . وقد طبق هذا النظام عام 1936 بسعر معلن قدره دولار وتسع سنتات لبرميل النفط الخام الامريكي . إن نظام نقطة الأساس الأحادية

يعني باختصار ان السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك ، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم ، لذلك أصبح لزاماً على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك مضافاً إليه أجور النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك النفط سواءً كان قريباً على خليج المكسيك أم بعيداً عنه ، مثلا سعر النفط العراقي المصدر من ميناء خور العمية الى أي بلد من بلدان العالم يساوي السعر المعلن لبرميل النفط الخام في خليج المكسيك زائدا تكاليف النقل الوهمية من خليج المكسيك الى ميناء الاستيراد . إلا أنه نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ نظام نقطة التسعير الأحادية بخليج المكسيك يضعف ويفقد من أهميته، اذ ظهرت مجموعة من المتغيرات تتمثل في ظهور مناطق انتاج جديدة وحاجة المتحاربين الى مصادر نفط قريبة وقليلة التكاليف وبكميات كبيرة وامتداد نشاطات الشركات النفطية الاجنبية الى الوطن العربي حيث الاحتياطيات النفطية الهائلة وبالذات في منطقة الخليج العربي ، ولذلك وافقت الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي

2) نظام نقطة الاساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك : بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام 1945، اذ انتبهت البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية ،وإمام ضغوطات الحكومة البريطانية على الشركات العالمية ا لتي لم تجد أمامها غير الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثابتة لتسعير النفط، وتم اتخاذ نقطة" عبادان" بإيران في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، ولم يمض وقت طويل حتى طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من الشركات النفطية العالمية بتحديد سعر الأساس انطلاق من " راس تنورة" بالسعودية في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، خدمة لمصالحها بفعل تزايد صادراتها من المنطقة ، ومنذ ذلك الحين أصبح للنفط نقطتين للتسعير .

وبموجب هذا النظام يكون لدينا نقطتين للتسعير واحدة في الخليج العربي والثانية في خليج المكسيك مع وجوب ان يكون السعر المعلن في النقطتين واحدا أي موحدا بين الخليجين ، وتحسب تكاليف النقل من الخليج العربي الى ميناء الاستيراد ومن خليج المكسيك الى ميناء الاستيراد ، حيث حددت أسعار النقطة

الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار النقطة الأساسية السابقة في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشترين لنفوط الشرق الأوسط والخليج العربي أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعاراً معلنة محددة مضافاً إليها أجور شحن وتأمين من أقرب الخليجين إليهم . وقد عززت هذه القاعدة من قدرة النفوط العربية على منافسة النفط الامريكي .

استمر العمل بقواعد التسعير هذه حتى بعد دخول الصناعة النفطية الى نظام المناصفة والتملك الكلي والمشاركة الا في بعض الاستثناءات الخاصة بحركة التأميمات 1969-1972 . وكانت منظمة الاوبك تطلب من الشركات ان تعدل الاسعار ولهذا عقدت ثلاث اتفاقيات عام 1971 . وقد تمكنت الاوبك من تحديد اسعار نفوطها خلال المدة 1973-1986 من خلال التعديلات التي اجرتها من طرف واحد على اسعار النفط ومنها التعديلات الكبيرة عام 1973 ثم تعديلات مؤتمر الدوحة عام 1976 ثم تعديلات 1979-1980 ثم بدأت سلسلة الانخفاضات خلال المدة 1983-1986 على الرغم من تحديد الاوبك لحصص انتاجية معينة لكل دولة منظمة اليها . وعلى العموم اصبحت السوق النفطية العالمية بتغيراتها العديدة هي التي تحدد اسعار النفط الخام ابتداء من عام 1986 ولغاية الآن

تاريخ تسعير النفوط العراقية

المرحلة الأولى: 1930 إلى 1951 :تم فيها اتباع نظام السعر الثابت البالغ 4 اربعة شلنات ذهبية بريطانية للطن الواحد وهو ما يعادل (20 سنتا أمريكيا) في ذلك الوقت وهو ما يعادل أيضا سعر برميل نفط واحد للحكومة العراقية ، اذ أن سعر النفط عام1931عند رأس البئر كان 65 سنتاً للبرميل إنخفض بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية وأصبح سعر برميل النفط في منتصف عام1931 عند رأس البئر في تكساس (السعر العالمي) نحو 15 سنتاً .لقد كانت الحكومات العراقية تتقاضى (200- 300) فلس للطن الواحد من النفط تعادل أربع شلنات في الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية تتقاضى (12) دولارا للطن الواحد من النفط المستخرج . وخلال (16 سنة) وبالتحديد من عام 1934 – بدأ النفط يتدفق إلى البحر المتوسط – حتى عام 1950 لم يستلم العراق سوى (100 مليون) دولار في حين كان صافي ربح الشركات النفطية للمدة نفسها هو (800 مليون) دولار .

المرحلة الثانية : 1952 إلى 1972 :نظام الأسعار المعلنة من قبل الشركات النفطية واتفاقيات مناصفة الأرباح ، اذ عقدت اتفاقية مناصفة الأرباح بين الحكومة العراقية وشركات النفط العاملة في العراق(شركة

نفط العراق ، الموصل ، البصرة)، فعلا في شباط من عام 1952 وقضى هذا الاتفاق بحصول العراق على 50 % من الأرباح قبل اقتطاع الضرائب الواجب دفعها للدولة ، وكانت حصة الحكومة العراقية حوالي 0.9 دولار للبرميل

المرحلة الثالثة : 1973 إلى 1986 :اتباع نظام ادارة الإنتاج والتسعير الرسمي لمنظمة أوبك ، اذ حصل تعديل في ميزان القوى بشكل جذري اذ قررت الدول الاعضاء في المنظمة ومن دون موافقة الشركات العاملة تعديل الاسعار ، أي إن هذه المرحلة شهدت إنتقال قرار التسعير (الذي كان طوال عقود لدى الشركة) من قرار تفاوضي بين الحكومات والشركات العالمية ، وإتخاذ منظمة الأوبك دور التنسيق بالنسبة الى مستوى تلك الأسعار التي أصبحت تعرف منذ ذلك الحين بـ (الأسعار الرسمية) .

المرحلة الرابعة : 1987 لحد الآن ، والتي شهدت ادارة منظمة اوبك للإنتاج فيما يتحدد السعر في السوق النفطية العالمية ، لذلك تبنّت هذه الدول منذ عام 1987 استراتيجية وضع سعر ليس لنوع واحد من النفط بل لمتوسط أسعار عدة نفوط أو ما يعرف بـ (سلة نفط أوبك) تاركة تحديد السعر للسوق. وتبنّي آلية تحديد سقف وحصص إنتاج للوصول الى السعر المستهدف، اما طرق تسعير كل نوع من النفوط فقد ترك لكل دولة إتّباع الطريقة التي تناسبها. وكان لتكيف أوبك مع التغيرات في أوضاع وهيكل سوق النفط العالمية وإتباع دولها نظام الأسعار المرنة التنافسية المرتبطة بأسعار النفط المتداولة في بورصات النفط العالمية تأثير في استعادتها زمام المبادرة وتزايد إنتاجها وقد نجحت أوبك خلال تلك المرحلة في إيجاد أطر للتعاون والتنسيق مع الدول المنتجة الرئيسة غير الاعضاء .

العوامل المؤثرة على توجهات سوق النفط العالمية

1.اتجاهات المعروض النفطي والطلب العالمي على النفط الخام والمشتقات النفطية

أ.اتجاهات حركة الاسعار والفروقات بين النفوط الخفيفة والمتوسطة والثقيلة : اذ تتم دراسة اتجاهات الطلب العالمي نحو النفوط المختلفة شهريا وتحليل انماطها واتجاهاتها في الاسواق الامريكية والاوربية والآسيوية . وتوجهات الطلب على النفوط العراقية المتوسطة الحامضة نظرا لان العرض والطلب هما العاملان المهمان في تحديد اتجاه الفروقات السعرية بين انواع النفط العراقي بإفتراض ثبات العوامل الاخرى .

ب.العرض والطلب على النفط الخام : اذ يتم دراسة اتجاهات الطلب على النفط الخام في الاسواق الرئيسة شهريا وخاصة توجهات الطلب على النفوط الخفيفة او الحامضة .

ت.الطلب على المشتقات النفطية : ان السياسة التسويقية تركز على تصدير النفط العراقي الخام للشركات المالكة للمصافي ، ولذلك من الضروري دراسة التغيرات في الطلب على المنتجات النفطية بأنواعها الثلاث الخفيفة والمتوسطة والثقيلة لانه يعكس التغير في الطلب على النفوط الخام المنتجة .

ث.انتاج اوبك : اذ يشكل انتاج دول اوبك من النفط الخام وصادراتها جزءا مهما من المعروض النفطي في السوق العالمية ولذلك من المهم متابعة معدلات الانتاج والتصدير لدول اوبك ودورها في المحافظة على الموازنة بين العرض والطلب في السوق العالمية .

2.النمو الاقتصادي العالمي : ان التقدم الاقتصادي مرتبط باستعمال الطاقة والتي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي ، عندما ترتفع معدلات النمو الاقتصادي ويتوسع حجم النشاط الاقتصادي سوف ترتفع معدلات الطلب على النفط وترتفع الأسعار ويحصل العكس في حالة انخفاض او تباطؤ النمو الاقتصادي سوف ينخفض الطلب على النفط وتنخفض الأسعار .

3.الخزين النفطي العالمي : ان التغير في مستويات الخزين النفطي في الدول الصناعية وبالذات في الولايات المتحدة الامريكية يؤثر بشكل واضح على معدلات الطلب على النفط الخام والمشتقات النفطية ومن ثم على اسعار النفط . تربط المخزونات بعلاقة طردية مع توقعات أسعار النفط في المستقبل، فإذا كانت التوقعات بأن النفط سيكون أغلى سعرا، تسعى الدول المستوردة إلى بناء مخزونات كبيرة والعكس صحيح. لكن أيضا حين ترتفع مستوى المخزونات بشكل ملحوظ لأطراف السوق، يكون هذا مؤشرا على أن الإنتاج الحالي أكبر بكثير من الاستهلاك، وبالتالي تبدأ أسعار النفط الحالية في الانخفاض إلى مستوى يوازن بين وفرة العرض وبطء الاستهلاك. تحاول بعض الدراسات ان تثبت أن المخزونات النفطية من مؤشرات السوق الدالة على تغيرات أسعار النفط الخام ولهذا السبب حظيت بين العلاقة بين المخزون النفطي وسعر النفط بالبحث الجاد منذ زمن طويل . وقد توصلت احدى الدراسات الى ان الارتباط بين سعر النفط ومجموع المخزونات النفطية في دول OECD هو –0و422 ، وتشير درجة الارتباط الى وجود عوامل أخرى تؤثر في اسعار النفط وهي التي تفسر الجزء الاكبر من تغيراته.

4.سعر صرف الدولار مقابل اليورو : يتم تداول النفط في الاسواق العالمية بالدولار امريكي ولذلك فإن اسعار النفط تتأثر بسعر صرف الدولار ، فعندما يرتفع سعر صرف الدولار مقابل اليورو فإنه يؤدي الى ارتفاع كلفة شراء البرميل الواحد من النفط الخام بشكل عام . يؤثر ارتفاع الدولار الامريكي سلبيا على اغلب أسعار السلع ، اي أن ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكي دلالة على اللا تضخم . فالدولار يؤثر على السلع ومنها النفط التي تؤثر بدورها على السندات التي تؤثر بدورها على اسعار الاسهم . ويمكن ملاحظة تأثير اسعار النفط على أسهم شركات الطاقة والطيران ، إذ يدعم ارتفاع اسعار النفط اسهم شركات الطاقة في حين يخفض ذلك الارتفاع اسهم شركات الطيران . وينعكس ذلك التأثير مع انخفاض أسعار النفط . إن علاقة سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار مع سعر النفط واضحة وعكسية فعندما ترتفع نسبة التبادل التجاري لصالح الولايات المتحدة الأمريكية تسهم في تحسين سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار .ومن زاوية اخرى عندما يرتفع سعر الصرف الاسمي للدولار تجاه العملات الأخرى نتيجة السياسات المالية والنقدية للولايات المتحدة الأمريكية يتحسن سعر الصرف الحقيقي للدولار، بثبات اثر العوامل ألأخرى، ويمكن ايضا شراء برميل النفط بدولارات اقل ولهذا تظهر العلاقة العكسية بينهما ..

5.مؤشر ستاندرد اند بورز 500 : وهو مؤشر يعكس نشاط الشركات الصناعية الامريكية ومن ثم فهو مؤشر يستخدم في تقييم نشاط الاقتصاد العالمي وتحديد الاتجاه العام للطلب على النفط الخام . يتكون هذا المؤشر من كبار 500 شركة أمريكية. ورغم أن مؤشر الداو جونز يعتبر مقياس نموهم لصحة الاقتصاد إلا أن ستاندرد أند بورز يعتبر أكثر موثوقية من غيره. اذ يملي المؤشر عدة شروط على الشركات التي تريد الانضمام إليه مثلا يجب أن تكون القيمة السوقية للشركات أكثر من 5 مليار دولار أمريكي .

6.هوامش التصفية : ويقصد بها ارباح شركات المصافي الناجمة عن تصفية او تكرير البرميل الواحد من النفط الخام . وهو ما يجب ملاحظته وتحليله بالاستناد الى نوع الخام المستخدم في ظل مستوى تعقيد منظومة التصفية ولكل سوق من الاسواق العالمية الثلاث .

7. تؤثّر العوامل الجيوسياسية في أسعار النفط أيضًا من خلال تأثيرها في الإنتاج والمعروض العالمي من النفط الخام ، بسبب الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات في أماكن الإنتاج أو طرق الامدادات والتوزيع أو أماكن الاستهلاك. كما تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول

الرئيسة المستهلكة له، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي بحيث إنّ حدوث أي نوع من حالات عدم الاستقرار السياسي أو الكوارث الطبيعية من شأنه أن يؤثّر في مستويات الأسعار العالمية للنفط صعودًا.

فضلا عن ما سبق ، يُستخدم النفط أحيانًا أداة لتحقيق أهداف وغايات سياسية، تكون في معظم الحالات غير معلنة، وقد تُغلف بغطاء اقتصادي أو اجتماعي. فمثلًا، قد تعمد بعض القوى المؤثّرة في سوق النفط العالمي إلى تغيير مسار الأسعار صعودًا أو هبوطًا بهدف تشكيل ضغوط اقتصادية على دول أخرى، تختلف معها في المواقف السياسية عمومًا، أو فيما يخص قضايا معينة، بحيث يؤدي هذا التغيّر في الأسعار إلى صعوبات اقتصادية في تلك الدول، قد ترغمها على تغيير سياساتها أو تعديلها بالحد الأدنى. وللك من الضروري متابعة التطورات المؤثرة في مناطق العالم المختلفة التي من شأنها التأثير في اسعار النفط الخام والفروقات السعرية بين النفوط المختلفة .

8.ان متابعة حركة اسعار تأجير الناقلات بمختلف انواعها واحجامها مهم لمعرفة تأثير ذلك ايجابيا او سلبيا على اسعار النفط والكميات المطلوبة في الاسواق المختلفة .

العوامل المؤثرة في تسعير النفط العراقي

1- **نفط الاشارة** : ان تسعير نوع معين من النفط الخام بموجب اسعار السوق يتطلب وجود ما يسمى بنفط الاشارة في منطقة استهلاك رئيسة معينة لاستخدامه في اشتقاق السعر النهائي للنفط الخام المصدر لتلك المنطقة خلال فترة ما . واسعار الاشارة المعتمدة قد تكون خام برنت او اسكي او متوسط خام دبي / عمان ، ولا يشترط أن يكون نفط الإشارة مماثلاً من حيث النوعية للنفط الخام المراد تسعيره.

2- فروقات النوعية بين النفط المراد تسعيره ونفط الإشارة من ناحية الكثافة والمحتوى الكبريتي . اذ كلما كانت درجة الكثافة مرتفعة كلما ارتفع السعر وكلما انخفضت درجة الكثافة انخفض سعر النفط اي ان العلاقة بينهما طردية . في حين تكون العلاقة بين المحتوى الكبريتي للنفط وسعر النفط الخام علاقة عكسية اذ كلما انخفضت نسبة الكبريت كلما ارتفع سعر النفط وعندما يرتفع المحتوى الكبريتي للنفط فإن ذلك يؤثر سلبيا على سعر النفط .

3- الموقع الجغرافي : تؤدي تكاليف الشحن دورا رئيسا في تحديد الاسعار إذ غالبا ما تشهد اسعار تأجير الناقلات تغييرات مفاجئة قد تؤثر سلبا او ايجابا في مشتري النفط الخام . ولغرض المحافظة على

استقرار الاسعار لجأ العراق مع بعض الدول المصدرة كالسعودية وايران والكويت الى اسلوب تعويض النقل لمعالجة التذبذبات المفاجئة التي تطرأ على اسعار تأجير الناقلات .

4- التسديد المقدم : يقوم مشترو النفط الخام في السوق الامريكية بتسديد قيمة الشحنة خلال 30 يوما من تاريخ التحميل في حين تستغرق الرحلة 40-45 يوما أي ان المشتري يدفع قيمة الشحنة قبل وصولها الى المصفى .

5- التأمين : ان التأمين هو من مسؤولية المشتري وترتفع كلفة التأمين كلما تردت الاوضاع السياسية والامنية . وتعد منطقة الخليج العربي من اكثر المناطق تأثرا بالاحداث ولهذا ترتفع فيها اسعار التأمين .

6- كلفة الاعتماد : لغرض فتح الاعتماد المستندي او اجراء تعديلات لاحقة عليه . يتحمل المشتري كلفا تحدد اقيامها من قبل المصارف التي يتم التعامل معها وقد تصل قيمتها الى 50 الف دولار وقد طلب المشترون عدة مرات قبول عملية الدفع بالاشعار الورقي إلا ان شركة التسويق العراقية رفضت ذلك لأجل التأكد من ضمان السداد .

7- الفاحص العالمي : يعين المشتري فاحصا محايدا لمتابعة قياس كميات وفحص نوعية النفط الخام في الميناء لحساب المشتري وهو الذي يتحمل التكاليف الكاملة في مينائي التحميل والتفريغ .

8- التفريغ بواسطة المناقلة : يتبع هذا الاسلوب في حالة عدم ملاءمة حجم الناقلة لمواصفات الميناء . ففي الولايات المتحدة مثلا هناك العديد من المراسي الصغيرة الحجم لا تتلاءم مع حجم الناقلات المحملة من ميناء البصرة ،اذ يفضل المشتري استخدام ناقلة كبيرة لنقل النفط لمسافات طويلة إلا انها لا تتمكن من الارساء في الموانئ الصغيرة على السواحل الغربية للولايات المتحدة لذا يتم تأجير ناقلات صغيرة وتجزئة الشحنة وهذا يؤدي الى تكاليف اضافية يتحملها المشتري .

9- تسعيرة النفط السعودي :. نظرا لقدراتها الانتاجية الهائلة وصادراتها الكبيرة ولقرب السعودية من العراق فإن تسعيرتها تعد مؤشرا ومؤثرا مهما على اتجاه الاسعار ومن ثم لا يمكن تجاهله عند تسعير النفط العراقي فالسعودية هي القائد السعري في اوبك وعلى ضوء تسعيرتها للخام العربي الخفيف تتحدد اتجاهات اسعار الخامات في العراق والكويت وايران مما يؤثر على اكثر من ١٢ مليون برميل من الخام المتجه الى آسيا

10- اتجاهات فروق الاسعار بين النفوط الثقيلة والخفيفة لنفس فترة اعداد تسعيرة النفط للخام العراقي المصدر للسوق الاوربية والشرق الاقصى

كيف تصنف أنواع النفط الخام :

يعد تصنيف أنواع النفط التي تنتجها مناطق عديدة حول العالم هاماً لتقدير أسعارها، بجانب كيفية التعامل معها وتكريرها لتعظيم الإستفادة المحققة بغرض الحصول على قيمة مضافة ترفع الربح المحقق. يبقى معيارا الكثافة والمحتوى الكبريتي من أهم تصنيفات أنواع النفوط المختلفة لأنه يعتمد على أساس يمكن توظيفه تجارياً. وفي هذا الصدد يعد معيار API معهد البترول الأمريكي American Petroleum Institute للوزن النوعي أو الكثافة من أشهرها، حيث يشمل التصنيف ثلاث مجموعات رئيسية: خفيفة، متوسطة، وثقيلة. وكلما زادت كثافة النفط فإن هذا يعني زيادة المنتجات عالية القيمة به، وسيكون سعره أعلى .

أن النفوط بكثافة نوعية عند 50 درجة أو أكثر قليلة أو شحيحة، وهناك قاعدة أرستها بعض الدراسات التي أجريت أشارت إلى أنه كلما ارتفعت كثافة النفط، قل تواجد المحتوى الكبريت به أى صار حلواً، لكن تزايد تواجد الكبريت من عدمه بالنفط يختلف من منطقة جغرافية لأخرى. ويبدو من الصعب- أو لا يوجد بالأساس- نفط بدرجة كثافة عالية، وفي ذات الوقت يحتوي على درجة حمضية أو محتوى كبريتي عالي، لكن في المقابل توجد بعض أنواع من النفوط لكن قليلة منخفضة الكثافة، ومنخفضة الكبريت أيضا مثل الإيراني الخفيف، والخام العربي الخفيف.

تصنيفات الخام العراقي المصدر الى الأسواق العالمية

هناك نوعين من النفط الخام المصدر هما :

1.خام البصرة : وهو النفط الخام المنتج من حقول الوسط والجنوب وهو على 3 أنواع هي

أ.خام البصرة الخفيف بدرجة كثافة معيارية قدرها 33 وبمحتوى كبريتي 2.1%

ب.خام البصرة المتوسط بدرجة كثافة معيارية 29 مع محتوى كبريت بنسبة 3٪

ج.خام البصرة الثقيل وبدرجة كثافة 24 وبنسبة كبريت تبلغ 3.4%

2.خام كركوك : وهو ينتج من حقول كركوك الشمالية بدرجة كثافة 37 وبمحتوى كبريتي 2%

يتم تحديد سعر النفط العراقي عن طريق شركة تسويق النفط العراقي (سومو) ، وذلك بإعلان الاسعار الرسمية خلال الأيام العشرة الاولى من الشهر الذي يسبق شهر التسعير على اساس معدلات سعرية مرتبطة بنفوط الاشارة وحسب كل سوق من اسواقها التقليدية ، وهو ما يعطيها ميزات الوضوح في طريقة الاعلان وتوحيد الاسعار امام المشترين قبل شهر التحميل فضلا عن تجنب مشكلات الدخول في مفاوضات مع المشترين كل على انفراد ، وأن هذا الاسلوب يمكن من معرفة السعر الحقيقي للنفوط في اسواق معينة ، لكنه يحتاج الى تنسيق ومتابعة مستمرة مع المشترين والدول المصدرة الاخرى والشركات النفطية الكبرى وملاحظة ردود افعالهم عند الاعلان عن تسعيره عند كل شهر .

الاسواق الرئيسة للنفط العراقي :

1) **السوق الامريكية** : ويضم سوق الولايات المتحدة وكندا والبرازيل . يصدر نفط البصرة الخفيف الى السوق الامريكية بناقلات حمولة 2 مليون برميل ويباع الى شركات تمتلك مصافي تكرير منتشرة في السوق الامريكية . وتستغرق الرحلة من الخليج العربي الى خليج المكسيك 45 يوما ويكون التفريغ عادة بواسطة المناقلة اذ لا يوجد سوى ميناء واحد يستطيع استقبال الناقلات الكبيرة في ولاية لويزيانا على خليج المكسيك لذا يلجأ مشترو النفط الخام الى تفريغه بحمولات 500 ألف برميل لكل مرة عند التفريغ في الموانئ الرئيسة الاخرى .

2) **السوق الاوربية** : وهي من الاسواق التقليدية للنفط الخام العراقي ولا سيما نفط كركوك المصدر من ميناء جيهان التركي الى شركات عالمية مختلفة الجنسيات . ويقوم العراق مثل معظم دول الخليج بتحديد سعر رسمي واحد للسوق الاوربية للحيلولة دون لجوء بعض الشركات المشترية لاختيار السعر الذي يناسبها من جهة ولانها تبيع نفطها على اساس عقود طويلة الاجل وتمنع المتاجرة بنفطها من جهة اخرى . ينقل نفط البصرة من موانئ التصدير على الخليج العربي الى اوربا عبر مسارين هما : رأس الرجاء الصالح حيث تكون الحمولات في العادة 2 مليون برميل او اكثر .وقناة السويس حيث يتم عبور الناقلات الصغيرة . غير ان تصدير نفط البصرة يعد غير مفضل من الناحية الاقتصادية نظرا لارتفاع تكاليف النقل مقارنة بنفط كركوك

3) **السوق الآسيوية (سوق الشرق الاقصى)** : وهو من الاسواق المستقرة سعريا وذات مردود مجز للنفط العراقي (خام البصرة) وتعد الصين والهند واليابان وكوريا وتايلاند اهم الدول المشترية في هذا السوق .فضلا عن بعض الشركات العالمية مثل شركة شل وشركة شيفرون التي تمتلك مصافي في تلك المنطقة . وهذه السوق ذات مردود مجزي بالنسبة للنفط العراقي لقربه الجغرافي من الموانئ العراقية .. ويوجه النفط العراقي المصدر للسوق الآسيوية بعض الصعوبات منها :

أ- المنافسة الشديدة للنفط العراقي من النفوط السعودية والكويتية والايرانية

ب-ارتفاع نسبة الكبريت في نفط البصرة الخفيف ، اذ ان بعض المصافي ومنها معظم مصافي الصين مصممة لتكرير النفوط الخفيفة والقليلة الكبريت .

تعاني الصادرات النفطية العراقية من اختلالات هيكلية واضحة تتمثل في ان 97% منها تتدفق عبر ممر واحد في الجنوب عبر الخليج العربي في حين لا يتدفق من النفط العراقي عبر ميناء جيهان التركي سوى 2.2% والباقي يصدر الى الأردن عن طريق الصهاريج . ويؤدي التركز الكبير في الصادرات النفطية العراقية الى نوع من عدم المرونة في التصدير والى تأثره بالظروف السائدة في منطقة الخليج الساخنة كما انه يتعرض أحيانا الى التوقف بسبب الظروف الجوية ، ومن هنا تظهر أهمية تنويع مصادر تسويق النفط العراقي وخاصة من خلال الخط التركي الذي تبلغ طاقته التصديرية مليون برميل يوميا . ويتمثل الاختلال الثاني في تركز الصادرات النفطية العراقية بدولتين هما الهند والصين اللذان يصدر لهما العراق اكثر من مليوني برميل يوميا تشكل نحو 60% من الصادرات النفطية العراقية ومع انهما من كبار مستوردي النفط في العالم اذ يستوردان نحو 16 مليون برميل يوميا إلا ان تركز الصادرات بهما يعرضها للتأثر بالظروف السائدة فيهما فضلا عن هناك منافسة سعودية كبيرة للنفط العراقي المصدر لهما والتي نجحت في زيادة الصادرات السعودية الى الهند بأكثر من 200 الف برميل يوميا في شهر نيسان الماضي حيث بلغت 1.1 مليون برميل و ضاعفت صادراتها الى الصين الى 2.2 مليون برميل سبب سياسة الإغراق السعودي والخصومات الكبيرة في الأسعار اكبر من تلك التي اجراها العراق ، في حين تدنت صادرات العراق الى الهند بمقدار 230 الف برميل يوميا. وكانت الزيادة في صادرات النفط السعودي إلى الهند في أبريل تساوي مقدار التراجع الذي شهدته المبيعات العراقية للهند تقريبًا . ومع أهمية الهند والصين في استيراد النفط العراقي إلا ان الاستراتيجية التسويقية العراقية ينبغي ان تنوع مصادر الاستيراد وان تهتم

بالدول الأخرى وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية وان تهتم اكثر بالسوق الامريكية والاوربية بغية توسيع وتنويع حصصها التسويقية

أسلوب تنفيذ العقود بين سومو والشركات المشترية للنفط العراقي

1) يبدأ تنفيذ العقد عند تبليغ هيأة شحن النفط الخام والهيأة المالية التجارية بتفاصيل العقد التنفيذية.
2) تقوم شركة التسويق بتحديد وقت تحميل الشحنة.
3) تقوم الشركة المشترية قبل فترة لا تقل عن سبعة أيام من تأريخ قبول الناقلة بفتح اعتماد مستندي غير قابل للنقض.
4) بعد إكمال تحميل الناقلة بالكمية المطلوبة يصدر الميناء وثائق الإبحار.
5) تقوم شركة التسويق بإبلاغ الشركة المشترية بالسعر النهائي للبرميل الواحد من تلك الشحنة وحسب الأسعار الرسمية التي تعلنها شركة تسويق النفط على اساس شهري وباستخدام نفوط الاشارة للاسواق العالمية المعتمدة في تسعيرة النفط العراقي.

أسعار الإشارة المستخدمة في تسعير النفط العراقي

أولا : خام برنت

تستخدم سوق النفط الدولية في لندن خام برنت هو خام الإشارة الأكثر تداولا في تسعير النفط إذ يستخدم في تسعير حوالي ثلثي النفوط المنتجة في العالم وينتج من أربعة حقول هي , (forties) , (brent) (ekofisk) , (oseberg) وهي حقول بحرية يتم النقل منها بواسطة الناقلات مما يسهل النقل لمسافات بعيدة ، أو عندما يكون النقل بالأنابيب غير ممكن أو غير مجد اقتصاديا سواء لأسباب سياسية أم أسباب تتعلق بجيولوجية الأرض ,وهذا ما يجعل خام برنت بعيداً عن معاناة الاختناق بالأنابيب. يكون النفط المنتج من هذه الحقول ملائما للمصافي بسبب حلاوته ودرجة كثافته حسب مقياس معهد النفط الأمريكيAPI إذ يقدر محتواه الكبريتي ب 0.37 % وال API 39 درجة

ثانيا : متوسط خام دبي /عمان

خام دبي : يعرف رسمياً باسم خام الفاتح نسبة إلى محطة الفاتح التي يتم عبرها تحميل نفط دبي هو مزيج نفطي متوسط وحمضي يستخرج من دبي ويعد من المعايير القياسية المستخدمة في تحديد سعر

النفط، خاصة أنه يتميز بسرعة وصوله إلى الأسواق العالمية مقارنة مع باقي المزائج النفطية المستخرجة من الخليج العربي .يستخدم خام دبي أساساً مرجعياً للإمدادات الآسيوية .وفق مقياس الكثافة النوعية حسب معهد النفط الأمريكي (API gravity) فإن لخام دبي قيمة تبلغ 31 درجة، ويبلغ محتواه من الكبريت 2% .

خام عمان : درجة كثافته 31 ومحتواه الكبريتي 1.14%

خام مربان الاماراتي : تم إضافة خام مربان Murban – وهو نفط خام خفيف عالي الكبريت (API 40 و 0.7 ٪ كبريت) يتم إنتاجه على الشاطئ في أبو ظبي لتصبح هذه السلة من ثلاثة نفوط هي :خام دبي وخام عمان وخام مربان

ثالثا : خام اسكي

وهو متوسط قائمة بأسعار متوسط سلة ثلاثة خامات حامضية يومية متوسطة الكبريت لساحل الخليج المكسيكي تمثل متوسط سعر الوزن النوعي لثلاثة أنواع من الخامات مختلطة أو مجتمعة لخام آذار (مارس) وبوسيدون وخام جنوب جرين كانيون . يشكل خام مارس 80% منه ، تبلغ درجة الكثافة 31 ومحتواه الكبريتي 2% .

لقد ازداد إعداد الشركات التي تتعامل بقوائم أسعار اسكي لتسعير النفوط الثقيلة المنتجة من خليج المكسيك، التي تحاكي واقع النفط المتداول من المكسيك وكذلك من السعودية والعراق والكويت وحتى مستقبلاً للنفوط الثقيلة الرملية الكندية. ، وهذه الأنواع تتداول بشكل كبير ومباشر في الأسواق الأمريكية على شكل عقود آنية أو حاضرة ، وتضخ وتنقل في ثلاثة أنواع مختلفة من الأنابيب وتمد أسواق المصافي في لويزيانا وتكساس، وفي الوقت نفسه فإن مرجع ASCI لا يزال يقيم في إطار وعمق أسعار خام غرب تكساس WTI .الذي يتعامل معه ASCI كمعيار أساسي للعقود الآجلة، حيث إن متوسط جميع الصفقات المشمولة في قائمة ASCI تحلل وتقيم بمقارنة خام غرب تكساس WTI .، وعليه فإن مرجع أو مؤشر الـ ASCI هو امتداد لتقييم معيار خام غرب تكساس WTI .لثلاثة خامات ثقيلة من خليج المكسيك للعقود الآجلة.

لقد أدت التذبذبات الحادة بين الخامات عالية الكبريت والتي يجري تداولها في السوق الفورية للتحميل في خليج المكسيك. وبين شحنات الخام الأمريكي الخفيف أو غرب تكساس الوسيط التي يجري تسعيرها في كوشينج باوكلاهوما إلى تذبذبات في طريقة احتساب أسعار الخام المصدرة إلى الولايات المتحدة ، والى الاضرار بأسعار النفوط خاصة المصدرة من دول الشرق الأوسط. وقد بدأت السعودية عام 2009 ثم تبعتها الدول النفطية الاخرى ومنها العراق في تبديل مؤشر نايمكس إلى مؤشر أرجوس (اراجوس مؤسسة اعلامية مستقلة مقرها الرئيس في لندن تمتلك تسعة عشر مكتباً موزعة في كبريات مدن الصناعة و المال تأسست عام 1970 , تشمل انشطتها الرئيسية تقارير لأسواق السلع المختلفة التي تحتوي على تقييم الاسعار و اخبار الاسواق المالية و تحليل اتجاهات الصناعة في مجال الطاقة و غيرها. تتبنى ارجوس حساب اسعار خامات النفط لخليج المكسيك) في تسعير صادراتها النفطية الى الولايات المتحدة . ان استهلاك النفط لم يعد مقتصرا بشكل كبير عند الغرب وأصبح هنالك نمو في الشرق،. والاعتماد على مؤشر أرجوس لتسعير الخام يجعل الواردات المنقولة بحرا الى ساحل الخليج الامريكي أقل عرضة للتأثر بتقلبات الاسعار التي تنتج عن اختناقات اقليمية في كوشينج. كما أن التطور الذي طرأ على التعاملات في التجارة النفطية من دخول المضاربين والاستثمار في النفط قد أثر بشكل كبير في استقراره، ولا سيما أن المضاربين يلجأون إلى بورصة نايمكس لممارسة نشاطهم .

المعادلات السعرية للنفط الخام العراقي :

نموذج معادلة إحتساب سعر النفوط الخام العراقية.

(س) = (م) (متغير) ± (ف) (ثابت لشهر التحميل فقط) ± (ح) (متغير لكل شحنة) ± (ن) (متغير)

إذ أن :

(س) = السعر الصافي للنفط الخام العراقي

(م) = معدل سعر نفط الإشارة او متوسط سعر النفط المرجعي وفقاً لقوائم الأسعار الدولية ، حسب وجهة الشحن

(ف) = الفروقات السعرية الشهرية التي تحددها اللجنة

(ح) = حيد الكثافة (API Gravity) الذي يشير الى تقلبات الكثافة للشحنة الفعلية عن المواصفات التعاقدية = (40 سنت × مقدار الحيد)

(ن) = نسبة من أجور النقل (Freight Rate) والتأمين والمخاطر لإيصاله إلى السوق المعنية (حسب النشرات اليومية العالمية)

المعادلات السعرية للنفوط الخام العراقية (موزعة حسب الأسواق):

1) نفط خام البصرة

أ.السوق الآسيوي: يتم التسعير على وفق المعادلة التالية:

السعر النهائي (دولار/ برميل) = المعدل الشهري لمعدل خامي دبي وعمان (لشهر قبول التحميل) ± الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً ± الفرق السعري لتذبذب الكثافة النوعية (API)

لا تتضمن المعادلة السعرية للنفط العراقي الخام المصدر الى الأسواق الاسيوية على كلفة النقل لأنها داخلة ضمن سعر النفط ، اما كلفة التأمين فيتحملها مشتري النفط الخام

ب.السوق الأوربي: يتم التسعير على وفق المعادلة التالية :

السعر النهائي (دولار/ برميل) = معدل خمس نشرات لسعر خام (Brent Dated) بعد (15) يوم من تاريخ تحميل الناقلة ± الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً ± الفرق السعري لتذبذب الكثافة النوعية (API) ± فرق أجور النقل .

ج- السوق الأمريكي: يتم التسعير على وفق المعادلة التالية:

السعر النهائي (دولار/ برميل) = معدل خمس نشرات لسعر خام (ASCI) بعد (15) يوما من تاريخ تحميل الناقلة ± الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً ± الفرق السعري لتذبذب الكثافة النوعية (API) ± فرق أجور النقل

2.نفط خام كركوك

أ-السوق الأوربي: يتم التسعير على وفق المعادلة التالية:

السعر النهائي (دولار/ برميل) = معدل خمس نشرات لسعر خام (Brent Dated) من تاريخ تحميل الناقلة ± الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً ± الفرق السعري لتذبذب الكثافة النوعية (API)

ملاحظة :

لا يدخل الكبريت ضمن المعادلة السعرية وانما هناك فرق يمنح من خلال العقد حوالي ٤٠ سنت لكل برميل يغطيAPI ويتضمن الكبريت دون الإشارة اليه.و لو تمت الإشارة اليه ويعتبر جزء من المعادلة فان كل وحدة كبربت تتراوح بين دولار الى دولار ونصف على اقل تقدير لان نفوط العراق كلها حامضية مهما اختلفت نسبة API ونسبة الكبريت تزيد عن 2% فان احتسابها سوف يقلل من سعر النفط العراقي المصدر

الاهمية الاقتصادية للملاحة البحرية

في خور عبدالله

الاهمية الاقتصادية للملاحة البحرية في خور عبدالله

د. نجم الدين عبدالله نجم م.عدنان حبيب عروج

الملخص:

تعد المسارات الملاحية البحرية لخور عبدالله في وقتنا الحاضر من أهم المرتكزات الأساسية في الحركة الاقتصادية والتجارية للبلد, فهو رافد لا ينضب من المردودات المادية التي تدر في خزينة الدولة، لأنه يمثل قطاعاً اقتصادياً فعالاً في خدمة التجارة الدولية الخارجية كونه حلقة الوصل مع باقي دول العالم، بل أصبح سفيراً للدول البحرية مع باقي الدول التي تقع على البحار والمحيطات، وهو الناقل للمنتجات الاقتصادية والتجارية المتنوعة الى دول العالم كافة، وهو الشريان المغذي المباشر لسد حاجات البلد من السلع الاقتصادية والتجارية ولذلك فإن (90%) من المسار الملاحي البحري لخور عبدالله تمر من خلاله, فلولاه لعانى المجتمع العراقي من نقص حاد في السلع والبضائع المختلفة.

الكلمات المفتاحية: المسارات الملاحية البحرية، الناقلات للمنتجات الاقتصادية، الحركة الملاحية، خزينة الدولة، الاقتصاد التجاري العراقي

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة الدراسة من عدة تساؤلات يمكن تحديدها بما يأتي:

1. هل تتمتع المسارات البحرية بالكفاءة التشغيلية؟
2. هل هنالك عوامل مؤثرة تحد من المسار الآمن؟
3. هل هنالك تأثير على حركة الملاحة التجارية في المسارات البحرية؟

فرضية البحث:

يتمتع المسار البحري لخور عبدالله بالكفاءة التشغيلية كونه يسهم بشكل فعّال في الحركة التجارية من خلال السفن التي تمر عبره، والتي تؤوم موانئ العراق التجارية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن واقع وأهمية الملاحة البحرية في خور عبدالله من خلال قياس السفن التجارية التي تؤوم موانئنا من خلال المسارات الملاحية (الطريق) الذي يُعد من أهم العناصر المتكونة من الطريق والميناء

والسفينة، وأهميته التجارية والتعرف على أهم الجوانب الإيجابية والسلبية لوضع الحلول المناسبة له ، وذلك انطلاقاً من أهمية المسارات والممرات البحرية، ونسبة مساهمته في الاقتصاد التجاري العراقي.

مبررات البحث:

لقد انطلقت مبررات البحث من خلال أهمية المسارات والممرات الملاحية البحرية، والذي يُعد الركيزة الأساسية في حركة السفن التجارية وما يمثله الان من ثقل في الحركة التجارية للسفن.

حدود البحث:

تمثل حدود منطقة البحث المكانية في مسارات الملاحة البحرية الممتدة من العوامة رقم (1) مقابل خور الصبية بطول (45 ميل) بحري وبعرض (300 – 500 كم) الى عوامة (37) مقابل جزيرة عجام، أما حدودها الزمانية فإنها تمتد من عام 2010 – 2019 مع التركيز على سنة الأساس 2019.

المسارات الملاحية البحرية:

يُعد الطريق من أهم عناصر نظام النقل البحري فبواسطته يتم تجميع ونقل البضائع عبرها، وصولاً الى موانئ العراق التجارية ، ولأهميتها في الحركة التجارية وتعاملاتها وانسيابية وصول البضائع من خلالها وتتبع السفن العامة على الخطوط المنتظمة طرقاً منتظمة ترتبط كثافة حركة السفن على الخطوط البحرية بحجم الحملات المنقولة [1]

وتفضل السفن اتباع طرق ملاحية طويلة مقابل التعامل مع موانئ ذات كفاءة عالية من حيث التجهيزات والخدمات والتسهيلات المقدمة بما يضمن عامل السرعة المتبع في عمليات التفريغ والشحن، حيث يعتمد نمط السفن وتكرار مرورها على هذه الخطوط على عوامل طبيعية وبشرية (السياسية والقانونية) والقنوات والممرات البحرية. يقسم العراق بصورة عملية الى ثلاث مناطق ملاحية بحري هي: مسار البحر الأبيض المتوسط عن طريق موانئ سوريا وتركيا ، ومسار البحر الأحمر عن طريق ميناء العقبة الأردني ، ومسار خور عبدالله ومنه الى الموانئ العراقية الواقعة على الخليج العربي خريطة (1)، حيث بلغت نسبة المسارات المذكورة من حيث حجم البضائع المختلفة المنقولة بواسطة الحاويات نحو (20% – 30% –50%) على التوالي خلال المدة من 2009 – 2019* ، إذ أن مسارات التجارة الدولية العراقية الثلاثة مرتبطة (اتصال) مع ممرات الشرق – الغرب الذي يخدم آسيا وأوربا ، أما الساحل الشرقي للولايات المتحدة في الموانئ المدرجة التي يكمن تلخيص أهم مساراتها (طرقها) البحرية بما يأتي:

أولاً: مسار طرق البحر الأبيض المتوسط:

يُعد هذا المسار من أهم المسارات البحرية، لاحتوائه على سبع خطوط ملاحية دولية نتيجة اطلالة الدول الأوربية على سواحله ، والذي يتصل بميناء مرسين التركي، الذي يبعد (1680 كم) عن الموانئ التجارية العراقية، وميناء اللاذقية السوري الذي يبعد (1480 كم) عن الموانئ التجارية العراقية حيث يتم نقل البضائع من البلدان المختلفة الى الموانئ الرئيسة في البحر الأبيض المتوسط، الذي يصل الشرق بالغرب، ويُعد هذا المسار من أهم مسارات الملاحة البحرية لامتداد أنابيب النفط العراقي والسعودي الى موانئ البحر الأبيض المتوسط ، ومن ثم تصديرها الى الأسواق العالمية [2]حيث يُقدر عدد السفن التي تسلك هذا المسار نحو 220 ألف سفينة تجارية بحمولة اجمالية تبلغ (100) مليون طن سنوياً ونحو 250- 300 ناقلة نفطية يومياً، مشكلة بذلك 20% من مجموع الصادرات والواردات العالمية التي يتم عبرها [3]

ثانياً: مسار البحر الأحمر:

يُعد هذا الطريق من المسارات البحرية المنتظمة الذي يتصل بميناء العقبة الأردني الذي يبعد (1685) كم عن الموانئ التجارية العراقية ، إذ ينقل بضائع الحاويات من خلاله بواسطة السفن المتبعة الخطوط المنتظمة وتعمل ضمن هذا المسار الذي يربط الممرات البحرية الآسيوية بالبحر الأحمر، حيث يقدر عدد السفن التي تسلك هذا المسار نحو 4000 سفينة تجارية التي تؤوم الموانئ المطلة على ضفتيه كميناء جيبوتي المخا اليمني، ارتيريا، جدة السعودية بورت سودان وميناء إيلات فضلاً عن ميناء السويس[4]

خريطة (1) المسارات الملاحية البحرية في خور عبدالله

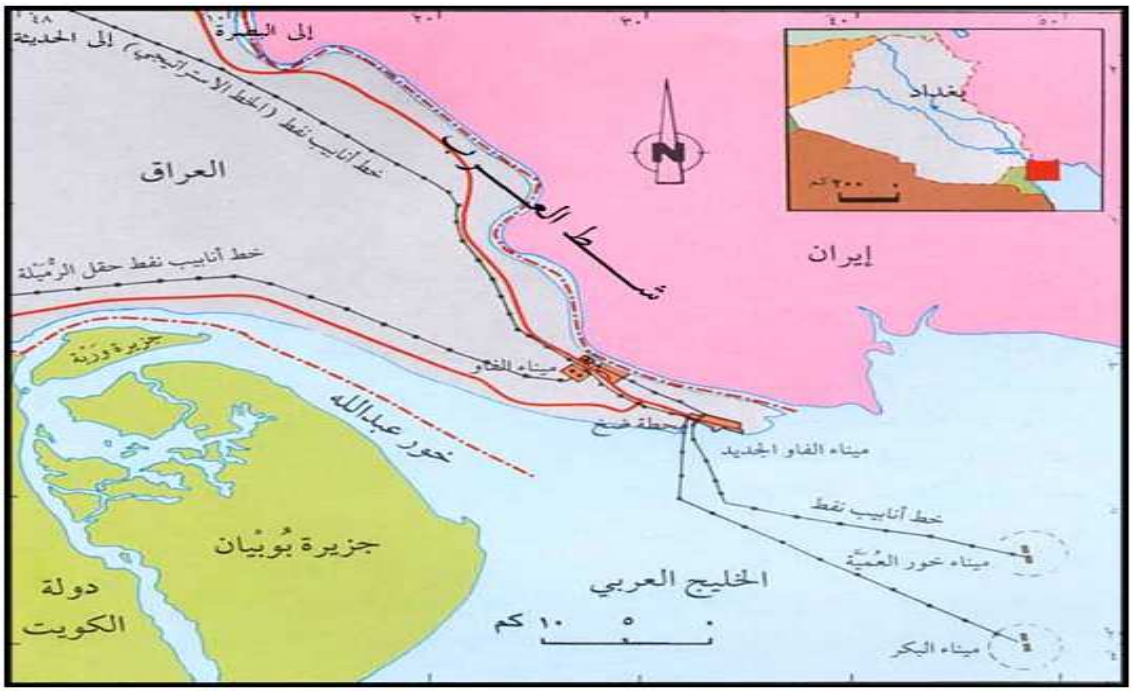

ثالثاً: مسار خور عبدالله:

يبعد هذا المسار (550 كم) عن بغداد، فيتم نقل البضائع باختلاف أنواعها وأحجامها من الموانئ الرئيسة في الخليج العربي كميناء دبي وخور فكان ، التي تخدم الممرات التي تربط آسيا بالخليج العربي وممرات آسيا وأوربا، حيث تم ترميم الممرات والمسارات والقنوات المؤدية الى موانئ العراق التجارية للارتفاع في حجم البضائع والتي تتم مناولتها في الموانئ العراقية. إن البضائع التي يتم نقلها عبر الموانئ في سوريا والأردن والكويت والامارات العربية المتحدة ، ومن ثم نقلها براً الى مخازن العراق التجارية فاستدعت بذلك شركة الموانئ العراقية الى حفر وتعميق المسار بواسطة مشاريع الترميم للموانئ بهدف تفادي نفقات النقل البري المرتفعة والإجراءات المعقدة على الحدود الوطنية من حيث الأهمية الاقتصادية بالإمكان الترويج لهذه المسارات بطريقة متزنة وبشكل جيد من خلال استخدام ميزات معينة في اقتصاد النقل من أجل توسع النقل البحري من والى العراق [6] ومن أهم الخطوط (الطرق) الملاحية المنتظمة التي تسلكها السفن المنتظمة والتي تخدم موانئ الخليج العربي وكما يأتي:

1. آسيا – أوربا (لا تتم زيارة الميناء إلا في طريق العودة من أوربا الى آسيا).
2. آسيا – الخليج العربي – البحر الأحمر – البحر الأبيض المتوسط.
3. آسيا – الخليج العربي – البحر الأحمر.
4. جنوب شرق آسيا – جنوب آسيا – الخليج العربي ، فضلاً عن السفن في الخليج العربي.

ضمن هذه المسارات البحرية (الطرق) فإن السفن من نوع Post – Panamax التي تبلغ طاقتها الاجمالية (5000 طناً) بما يساوي (4000) حاوية ذات سعة (20 قدماً) التي تم تشغيلها ضمن المسارات (1 – 2)، حيث تم استعمال السفن ذات الحجم المتوسط بطاقة (1000 – 3000) طن ، بما يساوي حاوية بسعة (20 قدم) ذات المسارات المتوسطة (3 – 4). إن هذه السفن تبحر بموازاة المسارات (الطرق) ذات المسافات البعيدة تتوقف في بعض الموانئ الإماراتية كميناء جبل علي، وميناء خور فكان، حيث يتم نقل البضائع التي تنقل الى دول أخرى في الخليج العربي بواسطة سفن فرعية أخرى متوسطة وصغيرة الحجم، فضلاً عن وجود موانئ فرعية أخرى في الخليج العربي ن كميناء الشويخ، وميناء الدمام والجبيل السعودي، وميناء البحرين التجاري، وميناء الدوحة القطري التجاري، وميناء بندر الخميني ، والشاهد الرجائي الإيراني. أما في الوقت الحالي يستعمل مساران (طريقان) منفصلان للوصول الى الخليج العربي، ومنه الى الموانئ العراقية عن طريق مسار خور عبدالله الملاحي وهما [7] خريطة رقم(2):

1. مسار نهر شط العرب: يستعمل مسار نهر شط العرب وهو التقاء نهري دجلة والفرات بطول (143 كم) ، ويتكون من ثلاثة مسارات رئيسة:

أ- بطول 36 كم باتجاه مصب النهر بين العوامة رقم (1) الواقعة عند مدخل القناة في الخليج العربي وميناء الفاو.

ب-بطول (80) كم في وسط النهر بين ميناء الفاو وميناء أبي فلوس.

جـ – بطول (27 كم) باتجاه منبع النهر بين ميناء أبي فلوس ، وميناء المعقل فالجزء الذي يبلغ طوله (110 كم) بين مدخل وميناء أبي فلوس الحدود الوطنية مع الجمهورية الإسلامية في إيران.

2. مسار (طريق) خور عبدالله: يحتوي هذا المسار على ثلاثة أجزاء، كقناة خور عبدالله، قناة أم قصر ومنه الى قناة خور الزبير والبالغ طوله الإجمالي (103 كم) الذي ينتهي عد خور الزبير. جدول(1).

القناة الملاحية	المقطع البحري	أبعاد المسارات (كم)		أقل الأعماق (م)	اجمالي السفن التي تسلك مسار خور عبدالله
		الطول	العرض		
خور عبدالله	العوامة رقم (3 – 25) مقابل خور الصبية	60.7	500 – 300	9.0 – 8.2	24564
أم قصر	العوامة رقم (25) ميناء أم قصر الشمالي	25,1	200	10,1 – 7,10	
خور الزبير	ميناء أم قصر – ميناء خور الزبير	17,6	150,200	11,1 – 9,3	

– وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق، قسم الحفر، شعبة المسح والكارتوكرافك البحري، 2019. [8]

– وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق ، قسم السيطرة والتوجيه البحري، شعبة التنوير البحري، 2019.[9]

خريطة (2) المسالك الملاحية البحرية العراقية

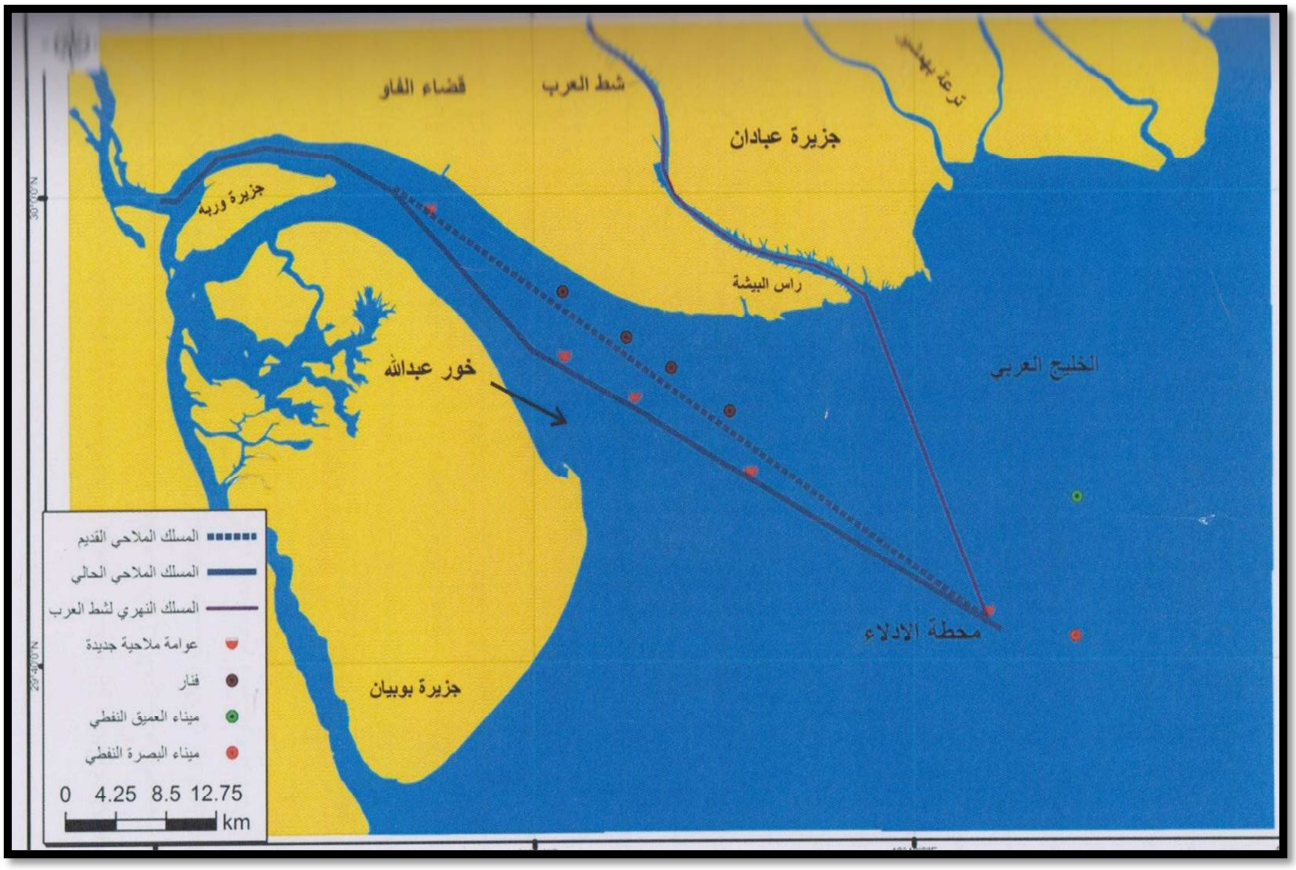

الممر الملاحي لخور عبدالله :

يُعد خور عبدالله من أهم الممرات الملاحية البحرية الذي يربط الخليج العربي بموانئ العراق التجارية، ميناء أم قصر الشمالي، وميناء أم قصر الجنوبي، وميناء خور الزبير بطوا (227499) كم ، حيث يتم تطهير هذا الممر من الرواسب ليسمح بدخول السفن التي تحتفظ بغاطس ما بين (10 – 11 متراً) لسلامة دخولها وتراكيها في الموانئ ، ولضيق الممرات الملاحية سيؤدي تأثيره على طاقات الموانئ وكفاءة أدائها لانخفاض إنتاجية السفن الواصلة الى الموانئ التجارية العراقية كونها لا تسمح بدخول السفن الضخمة لانخفاض غاطسها، حيث يتضح من ذلك بأن الممرات الملاحية العراقية ممرات محلية كونها لا تطل مباشرة على البحر أو الخليج العربي . كما تمتاز بكثرة الانحناءات ما يعمل على بطء حركة السفن القادمة وارتفاع أجور الدلالة البحرية لخطورتها، مما يؤخر من مدة ابحارها في هذه الممرات، وهذا ينعكس بدوره على أحجام السفن وأعدادها الواصلة الى الموانئ التجارية العراقية. وللتقارب فيما بين المسار الملاحي البحري لميناء الكويت قد يؤدي الى التصادم بين السفن القاصدة والمغادرة التي تؤوم الموانئ التجارية العراقية، فضلاً عن غلق القناة وهذا يؤدي الى تأثيرات اقتصادية من خلال الزيادة في تكاليف الإنتاجية للسفن لطول فترة انتظارها ، الذي يعد المدخل (Gate way) الوحيد لقناة أم قصر الشمالي والجنوبي ، وقناة خور الزبير والغاز السائل عند العوامة (3) التي تشير الى الدخول للقناة باتجاه البر التي تكون باللون الأخضر بمسار (course) (300) لغاية العوامة (17) وعندها يتغير المسار بنحو (318) بالاتجاه الأيمن ، ويعود السبب في ذلك الى وجود استدارة لغاية العوامة (23). مما لا ريب فيه فإن المسار الملاحي للميناء الكويتي المقابل للعوامة (16) ، التي تبعد عن الميناء بمسافة (3,704 كم) (2 ميل بحري) ، جدول رقم (2) ، حيث نجد بروز جزر Fasht Qayd مقابل عوامة (1) العراقية باتجاه الغرب بمسافة 4.5 كم (2.5 ميل بحري) تقريباً ، والأخرى تسمى Fasht Ayid مقابل عوامة (9) العراقية باتجاه الغرب، مما يعيق مستقبلاً المسار الملاحي البحري العراقي عند تغيره أو توسيعه بالاتجاه الغربي التي تتصف بأعماقها الكبيرة (المياه الإقليمية الكويتية الصالحة للملاحة) ، حيث لم يأخذ القرار (833) بنظر الاعتبار مسارات خط التالوك في خور عبدالله (النقاط الأعمق في المجرى الملاحي المشترك بين البلدين)، بل اعتمد على تنصيف القناة الى نصفين ضمن التقسيم الحدودي، رغم تشديد اللجنة الأممية منذ العام 1993 على أن ((مدخل خور عبدالله من عرض البحر يقع في مكان بحيث فيه تغير هام في اتجاه الخطوط الساحلية للدولتين))، لكن القرار أغفل هذه الحقيقة، وتجاهل أكثر العوامل الطبيعية المؤثرة سلباً على مياهنا الإقليمية، وهي ظروف التعرية والترسيب التي رسمت وترسم باستمرار النقاط الصالحة للملاحة وفق حركة واتجاه التيارات البحرية وفيزيائية الترسيب للحمولات

الترسيبية التي تميز خور عبدالله وتحتل منه مساحات أوسع كثيراً من المساحات المائية التي تصلح للإبحار وخصوصاً للبواخر ذات الغاطس الكبير.

ويتضح من الشكل رقم (1) أنَّ مشكلة الرواسب هي أكثر ما يعقد المشهد ويجعله خطراً، إذ أن مياه العراق الإقليمية محاصرة بسلسلة هائلة من الرواسب التي تحجّم أعماق ومساحة القنوات الملاحية الصالحة كممرات بحرية للسفن ، وخصوصاً خلال حالة الجَزِر، كما أن هذه الترسبات تغير باستمرار من مواقع النقاط الحدودية ، حيث تزحف القناة الصالحة للإبحار لتقع ضمن أراضي الكويت إذا لم تؤخذ بنظر الاعتبار تلك التغيرات وضرورة معالجتها باستمرار.

الشكل (1) صورة فضائية توضح اتجاه توزيع الرسوبيات البحرية شمال غرب الخليج العربي

المصدر: جميل طارش العلي وحسن خليل حسن وعدي أدريسي محمود ، التغيرات الطوبوغرافية والملاحية لقناة خور عبدالله، مجلة أبحاث البصرة، جـ4 ، العدد 38 ، 2012 ، ص4. [11]

أما من الناحية الواقعية فإن ظروف الترسيب وطبيعة المنطقة تعمل ضد مصلحة العراق في هذه الجزئية. إنَّ حدوث عمليات تعرية وتراجع خط الصفر في الساحل العراقي عند مدخل خورعبدالله بحدود (284 متر) خلال (46) سنة أي بحدود (6.17) متر/ سنة تبعاً لطبيعة تربة الساحل ذات النسجة الناعمة، والسرع العالية لتيارات الجزر، كما تصل عمليات التعرية في الجانب العراقي عند خور شيطانة قبالة جزيرة وربه الكويتية الى (370 متر) أي بمعدل (8.04) متر/ سنة، لأن سرع التيارات أكبر في هذه المنطقة، خريطة (3)

تغير نقاط الأساس للحدود في خور عبدالله (خريطة رقم 3)

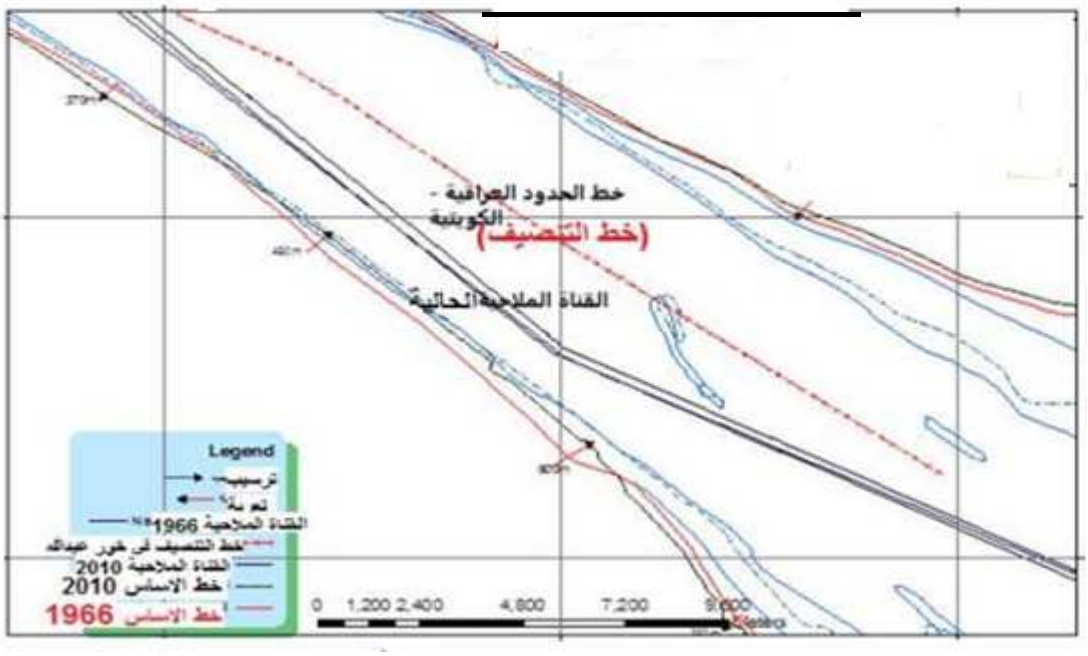

Admiralty Chart in n.1235 2019.(12)

إنَّ حدود القناة الملاحية لخور عبدالله متغيرة باستمرار، إذ أن معدلات الترسيب في الجانب الكويتي أكبر من معدلات التعرية فيه ، وهو ما يضيف مساحات كبيرة وواسعة للكويت في خور عبدالله، لذا لا يمكن الاعتماد على مبدأ التصنيف الحسابي لعرض القناة الذي يبدأ من خط الأساس للدولتين بين (آخر نقطة من اليابسة عند أوطأ منسوب لجزر (Lowest Low Water) ، وللبرهنة على ذلك فقد بينت إحدى الدراسات[13] حصول تغير في خط الحدود الدولية بين العراق والكويت توضحه خريطة (2 ، 3)، وهذا ما أثر أساساً في دخول القناة.

أهمية العوامات الملاحية:

يُعد نصب العوامات الملاحية صور (1) في القناة هو السماح الآمن الى دخول السفن التي تؤوم الموانئ العراقية التجارية بعمق يتراوح ما بين (11.5 – 12.5 متراً) ، وتتطابق هذه المعلومات مع المواصفات العالمية ومتطلبات منظمة الايالة البحرية ، وتشير العوامة الخضراء الى الدخول من الجانب الأيمن ، والحمراء الى الجانب الأيسر، والعكس عند الخروج من القناة.

جدول رقم (2) الاحداثيات الجغرافية للعوامات البحرية

POSITION		No. Marine Blackjack رقم العوامة البحرية	BUOY NO.
LAT (N)	LONG (E)		
29 42 455	048 40 477	2	2
29 42 830	048 40 766	3	3
29 44 0.52	048 37 473	4	4
29 44 390	048 37 760	5	5
29 45 562	048 34 565	6	6
29 45 915	048 34 759	7	7
29 46 900	048 31 250	8	8
29 47 370	048 31 680	9	9
29 48 521	048 28 701	10	10
29 48 895	048 28 457	11	11
29 50 000	048 25 300	12	12
29 50 347	048 25 805	13	13
29 51 543	048 22 691	14	14
29 51 771	048 22 800	15	15
29 52 994	048 20 050	16	16
29 53 190	048 20 177	17	17
.....	.....	.....	.....
29 55 381	048 17 831	19	19
29 57 713	048 14 938	20	20
29 57 783	048 15 473	21	21
29 59 938	048 12 561	22	22
30 00 330	048 12 711	23	23
29 00 644	048 11 083	24	24
30 01 508	048 09 342	24 A مدخل خور الصبية	24
30 01 680	048 09 509	25	25
.....	.....	.....	26
30 01 955	048 07 926	27	27
30 01 920	048 05 480	28	28

30 02 169	048 05 493	29	29
30 01 509	048 03 475	30	30
29 59 852	048 01 134	31	31
29 59 622	048 01 219	32	32
.....	.....	.....	.....
29 59 667	047 59 767	34	34
30 00 275	047 58 030	35	35
30 00 034	047 57 980	36	36
30 00 765	047 57 652	37	37
30 02 350	047 57 334	مدخل نهر أم قصر رقم 1(العوامة الخضراء)	.....
30 02 064	047 57 345	مدخل نهر أم قصر رقم 1(العوامة الحمراء)	.....

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

-وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق ، قسم السيطرة والتوجيه البحري، شعبة التنوير البحري، 2019.

- Admiralty Chart in n.1235 2019.

المقترحات والتوصيات:

1) عقد معاهدات لتنظيم حركة الملاحة البحرية داخل الممرات العراقية وخارجها ، وإعادة النظر بالمعاهدة المرقمة (833) لسنة 1993 ، وفقاً لبروتوكول دولي مع الجانب الكويتي.

2) إنشاء دائرة قانونية دولية تعمل على الدفاع عن الحدود المائية العراقية واسترجاع ما ضاع من البلد عام 1991 (حرب الخليج الثانية) من الحدود البحرية يمكنها أن تفيد البلد في مشاريعه التطويرية البحرية في المستقبل.

3) عدم التنازل عن أي شبر من سواحل العراق البحرية، ولاسيما أن البلد لا يملك واجهة بحرية (ساحل) إلا (58) كم فقط.

4) التنسيق بالاشتراك مع وزارة الدفاع – قيادة القوة البحرية ، والدفاع الساحلي بالتزود بالمخططات والمسوحات التي أجريت منذ عام 1991، وذلك لإعداد اللجان المشتركة.

5) إن اختيار القناة الملاحية تتم وفقاً للعمق (الغاطس) وعند محاولة تغيير المسار الملاحي يكون من الممكن في الجانب العراقي، وهذا يتطلب نفقات كبيرة بهدف إتمام عمليات الحفر لتردي العماق (المياه الإقليمية العراقية غير صالحة للملاحة)، أما على الجانب الآخر الكويتي (المياه الإقليمية الكويتية الصالحة للملاحة) يكون من الممكن أيضاً بعد إجراء الاتفاق من خلال القيام بأعمال الحفر مناصفة خريطة (3).

6) العمل على عدم تطويق الطرق البحرية العراقية من قبل دول الجوار، ولاسيما الطريق الملاحي في خور عبدالله الذي يعد الممر الملاحي الوحيد على الخليج العربي من خلال إجراء الاتفاقيات عن طريق تشكل وإعداد لجان مختصة بالتنسيق مع وزارة النقل ووزارة الخارجية العراقية ووزارة الخارجية الكويتية وإعادة ترسيم الحدود وفق المعايير الدولية وتوثيقها في المنظمة الدولية للملاحة البحرية (IMCO) بما يضمن السلامة البحرية الآمنة.

7) العمل الدائم على حفر القنوات الملاحية في شط العرب وخور عبدالله كونها رئة البلد التجارية مع مختلف دول العالم ، فضلاً عن الإسراع في إكمال أعمال تنفيذ ميناء الفاو الكبير ولاسيما الأرصفة النفطية.

8) العمل الجاد على تطوير القنوات الملاحية في شط العرب من خلال إزالة ورفع جميع الغوارق البحرية التي تُعد عائقاً أمام تدفق السفن التجارية البحرية الى مينائي أبي فلوس والمعقل وتعميق قناة روكا الملاحية.

9) العمل على تعميق مدخل شط العرب الذي يُعد عائقاً أمام دخول السفن التجارية الكبيرة الى الموانئ التجارية المطلة على ضفاف شط العرب (ميناء أبي فلوس وميناء المعقل) حتى بات هذا الموضوع لا حل له.

المصادر:

1) أبو لقمة، عبدالهادي مصطفى والأعور، محمد علي ، الجغرافية البحرية، الطبعة الثانية، دار الجماهيرية، ليبيا، 1999.

2) الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،مجلس التجارة والتنمية ، الاتجاهات الرئيسية في النقل الدولي وآثارها على التنمية الاونتكاد، جنيف، 2018 .

3) الحجاج ، نجم الدين عبدالله نجم، تقييم كفاءة النقل البحري العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة في الجغرافية الاقتصادية لنقل البحري ، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2015.

4) الحمامي ، كاظم فنجان ، نحو استراتيجية تطوير الموانئ العراقية والارتقاء بها، 2006 (alrasheednet.com)، الموقع الإلكتروني.

5) الحمامي، كاظم فنجان، الكويت تخلق الموانئ العراقية، 2011 (basrahcity) الموقع الإلكتروني.

6) خريطة الأدميرالية البريطانية ، رقم 1235 ، مقياس الرسم 1/1000000

7) رسول ، أحمد حبيب، دراسات من جغرافية النقل ، ط2 ، دار النهضة العربية، بيروت ، 2008.

طعماس، يوسف عيسى وحبيب أحمد عبدالعزيز محمد ، جغرافية النقل والتجارة الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، 1989.

8) عبده ، سعيد، أسس جغرافية النقل ، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة ، 1994.

9) العلي، جميل طارش ، حسن خليل محمود، عدي إدريس، دراسة التغيرات الطبوغرافية والملاحية لقناة خور عبدالله، مجلة أبحاث البصرة، العدد 38 ، الجزء 4 ، 2012.

10)المشهداني، علي حسين، المشاكل التي تعاني منها الموانئ العراقية وأثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 7 ، 1995.

11)وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق، قسم الحفر، شعبة المسح والكارتوكرافك البحري، 2019.

12)وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق، قسم السيطرة والتوجيه البحري، شعبة التنوير البحري، 2019.

13) Ministry of Transport (MOT), General Company for ports of Iraq (GCPI); Master Plan Study for Port Sector in the Republic of Iraq Interim Report (1), 2014.

14) Admiralty Chart in n.1235 2019.

تأثير المخدرات على الانسان

الوقاية والمعالجات

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد

تحت شعار

من اجل شباب بعيد عن المخدرات

دعوة

برعاية السيد رئيس جامعة البصرة

الأستاذ الدكتور سعد شاهين المحترم

وبأشراف عميد كلية الإدارة والاقتصاد

الأستاذ الدكتور عبد الحسين توفيق المحترم

يسر كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد دعوتكم لحضور الندوة التثقيفية الموسومة

تأثير المخدرات على الإنسان : المعالجات والوقاية

وذلك يوم الاثنين المصادف ٢٧/ ١٢/ ٢٠٢١ الساعة العاشرة صباحا على قاعة المناقشات في الكلية

يشارك في الندوة :

العميد الركن طلال علي حسين

المقدم فؤاد محسر جاسم

محاور الندوة :

المخدرات في القانون

خطر المخدرات على جسم الانسان

مخدر الكريستال والكبتاجون

المعالجات والوقاية

الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الارهاب في العراق
دراسة تحليلية لفترة احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية

الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الارهاب في العراق

دراسة تحليلية لفترة احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية

ا.د.عدنان فرحان عبدالحسين م.علي طالب شهاب

الآثار الاقتصادية للإرهاب على الاقتصاد العالمي :

شهد العقد الماضي ارتفاعا مستمرا في العمليات الارهابية، فلقد ارتفع عدد الحوادث الإرهابية بما يقرب من 200٪ خلال المدة (2011-2018)، بينما زادت الخسائر الناجمة عن الأنشطة الإرهابية والإصابات الناجمة عن الإرهاب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بنسبة 900٪ منذ عام 2007 (IEP, 2018,58).

أشارت بعض الدراسات الى أن الإرهاب كلف الاقتصاد العالمي ما مقداره (855) مليار دولار خلال المدة (2000-2018)، وقد بلغ الإرهاب العالمي ذروته في عام 2014 مع (33555) حالة وفاة على مستوى العالم وتأثير اقتصادي قدره (111) مليار دولار أمريكي، ومن عام 2011 إلى عام 2014، زادت الوفيات المرتبطة بالإرهاب بنسبة 353٪ ، وارتفعت الحوادث الإرهابية بنسبة 190٪، وتصنف هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة على أنها الحادثة ذات التأثير الاقتصادي الأعلى حيث سجلت خسائرها حوالي 40.6 مليار دولار أمريكي ، تليها مذبحة سنجار في نينوى بالعراق بقيمة 4.3 مليار دولار أمريكي.

شكل (1) التكاليف الاقتصادية للإرهاب خلال المدة (2000-2019) بالمليار دولار

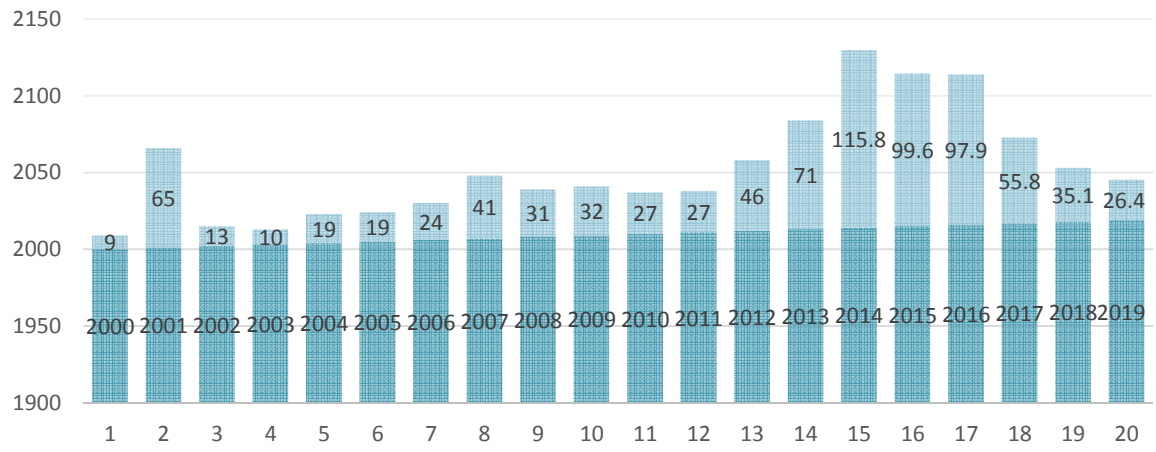

الآثار الاقتصادية لاحتلال داعش لبعض المحافظات العراقية

تشير الاحصاءات الى ان عدد الهجمات الارهابية في العراق ارتفع بشكل كبير بعد ظهور تنظيم داعش في عام 2011 في سوريا، ففي الفترة من (2003-2010) بلغت عدد الحوادث الإرهابية المرتبطة بتنظيم داعش (372) حادثا، وفي الفترة (2011-2013) ارتفعت بشكل كبير الى 711 حادثا إرهابيا، أي أنه في خلال ثلاث سنوات تم تنفيذ عمليات إرهابية بلغت ضعف الحوادث التي تم تنفيذها خلال ثمان سنوات.

- **الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2004-2013) مليون دولار امريكي:**

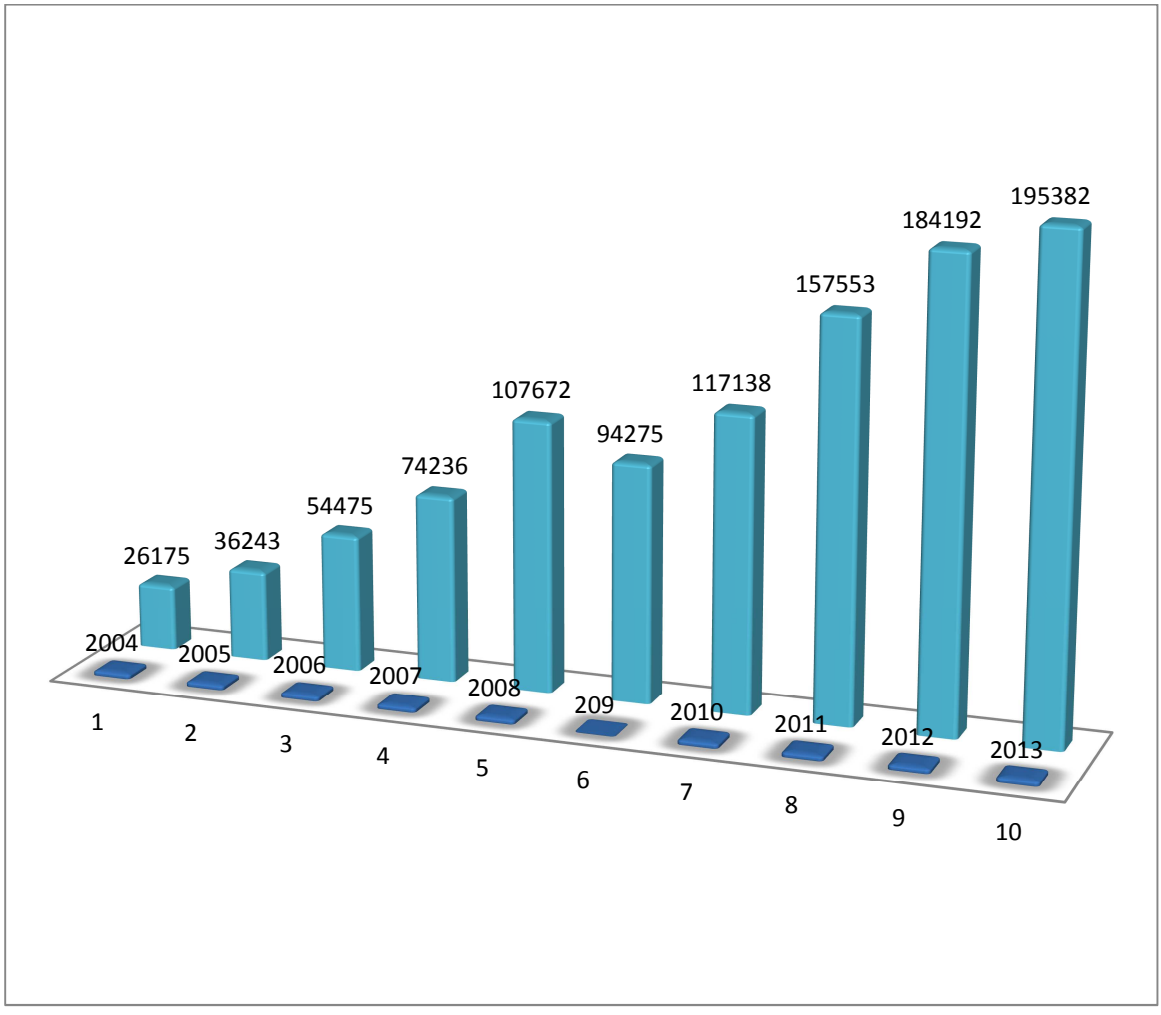

source: World Bank, Data bank World Development Indicators

الآثار الاقتصادية:

1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار الأمريكي)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (%)*
2004	**1391.8**	-
2005	**1849.6**	**32.98**
2006	**2351.8**	**27.15**
2007	**3129.2**	**33.05**
2008	**4521.0**	**44.47**
2009	**3735.1**	**17.37-**
2010	**4502.7**	**20.55**
2011	**5845.6**	**29.82**
2012	**6651.1**	**13.77**
2013	**6925.2**	**4.12**
2014	**6703.1**	**3.20-**
2015	**4974.0**	**25.79-**

2- الانخفاض في المؤشرات المالية الكلية: أ- عجز الميزانية لعام 2014 بلغ (20.2) مليار دولار. ب- انخفضت احتياطيات البنك المركزي من 70 مليار دولار في نهاية عام 2012 إلى حوالي 45 مليار دولار بنهاية 2016. ج- كما انخفض إنتاج النفط من شمال العراق بنسبة 40٪ في عام 2014 مقارنة بعام 2013 والصادرات النفطية من الشمال انخفضت من 0.26 مليون برميل يوميا عام 2013 إلى 0.06 مليون برميل يوميا عام 2014 (البنك المركزي العراقي، 2017).

3- انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرات والتجارة: أ- انخفض معدل الصادرات من 41.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 34.9٪ في عام 2015. ب-

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من 5131 مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى 4781.8 مليون دولار أمريكي في عام 2014، ثم إلى 3316.3 مليون دولار أمريكي في عام 2015.

4- إعادة توجيه الإنفاق العام إلى الدفاع: ارتفع الإنفاق على الأمن القومي من 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 5.4٪ في عام 2015 (World Bank database, 2018).

5- انخفاض المدخرات المحلية:انخفض إجمالي المدخرات المحلية من (717،567.7) مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى (70،629.1) مليون دولار أمريكي في عام 2014 ثم إلى (33،035.7) مليون دولار أمريكي في عام 2015 (World Bank database, 2018).

5- **انخفاض أعداد السواح:** انخفضت أعداد السائحين الذين يزورون العراق (باستثناء إقليم كردستان) بشكل حاد من (904،785) سائح عام 2014 إلى (280،738) سائح عام 2015. وفي إقليم كردستان، انخفض أيضًا عدد السياح بشكل حاد من (1،529،434) سائح عام 2014 إلى (782،251) سائح عام 2015.

الآثار على المستوى القطاعي

1- القطاع الزراعي: خلال الحرب، انخفض العائد الزراعي بنحو (40٪)، فضلا عن أن القطاع الزراعي كان مصدرًا رئيسيًا لدخل التنظيم الإرهابي، وبلغت خسارة العديد من المزارعين في عام 2015 حوالي 200 مليون دولار وخسر قطاع الحبوب على وجه الخصوص ما يقرب من مليون طن سنويًا خلال سنوات الاحتلال(RFSAN, 2016).

2- القطاع المالي: بحسب البنك المركزي العراقي كانت الخسائر المالية التي تكبدها الاقتصاد العراقي على النحو الآتي (البنك المركزي العراقي، 2017؛ IMF، 2017):

أ- قدرت الخسائر المالية بنحو 2 مليار دولار سنويا من بيع 30 ألف برميل يوميا من النفط بأسعار تتراوح بين 25 دولارا و 50 دولارا للبرميل من قبل التنظيم الارهابي.

ب- قدر إجمالي المبلغ الذي حصل عليه التنظيم من البنوك

التي استولت عليها بحوالي 835 مليون دولار

وكما هو مبين في الجدول الآتي:

اسم المصرف	المبلغ بالدينار العراقي	المبلغ بالدولار الأمريكي
البنك المركزي /فرع الموصل	587مليار	84مليون
مصرف الرافدين تسع فروع من مجموع 41فرع	154مليار	2.4مليون
مصرف الرشيد عشر فروع من مجموع 17فرع	87.3مليار	3226
مجموع النقد في الفروع وعددها (121)فرع	839.8مليار	14.3مليون
المجموع	856.6مليار	101مليون

3- بلغت الأموال التي حصل عليها التنظيم الإرهابي من بيع الآثار والذهب ومقتنياته الأثرية والمخطوطات واللوحات أكثر من مليار دولار. إلى جانب ذلك، حصل التنظيم الإرهابي على أكثر من 250 مليون دولار من بيع الأسلحة والمعدات التي صادرها الجيش العراقي وحقق عائدات تقارب 300 مليون دولار من جباية المياه والكهرباء والأجور وبيع منازل وأثاث المواطنين، فضلا عن بيع نحو 500 الف طن من الاسمنت المخزن والايجارات السنوية لبلدية الموصل.

4- قدرت الخسائر الكلية من احتلال داعش حسب تقديرات البنك الدولي ب (45.7) مليار دولار موزعة حسب القطاعات وكما في الشكل الآتي:

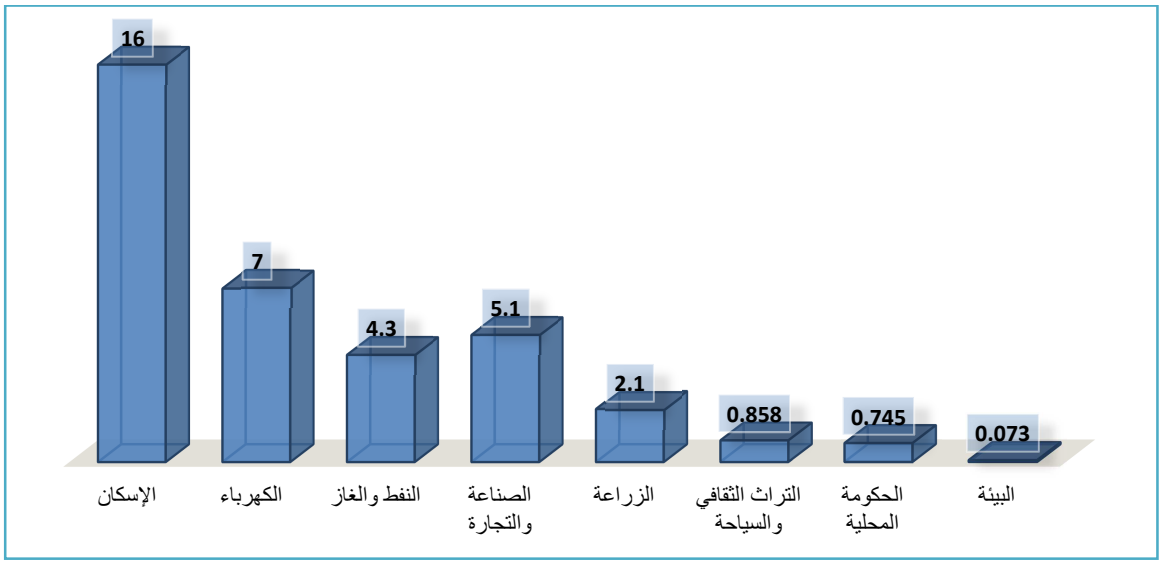

الآثار الاجتماعية

- **الانخفاض في الصحة:** انخفض الإنفاق على الصحة العامة من 6.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001–2013 إلى 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (UNDP, 2016، 226).

- **زيادة معدلات الفقر:** ارتفعت معدلات الفقر بشكل حاد في عام 2014 في جميع أنحاء البلاد من 18٪ قبل الأزمة إلى 22.5٪ وفي المحافظات المتضررة من احتلال داعش، قُدرت معدلات الفقر إلى 41.2٪ في عام 2016، وأدت الحرب إلى تراجع الأصول المادية وأدت إلى توقف النشاط الاقتصادي، مع الحد من فرص الحياة المستدامة (World Bank, 2016).

- انخفضت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية من 100٪ في العام الدراسي 2013–2014 إلى 77.8٪ في 2014–2015، كما ارتفع معدل التسرب من المدارس الابتدائية من 1.8٪ في 2013–2014 إلى 2.3٪ في 2015–2016، وارتفع المتسربون من المدارس الثانوية من 2٪ إلى 2.6٪ في نفس الفترة

- انخفض الإنفاق على الصحة العامة من 6.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001–2013 إلى 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في

- عام 2014 (UNDP, 2016، 226).

- نزح ما يقرب من 4.3 مليون شخص من ديارهم، منهم 1.5 مليون من محافظة نينوى وحدها.

- شهدت المحافظات التي احتلها داعش ارتفاعًا في معدل البطالة من 12.6 في المائة إلى 17.7 في المائة بين عامي 2014 و2017

ما بعد داعش

بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي خلال المدة (2017- 2022)

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021 متوقع	2022 متوقع
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	-2.5	-0.6	4.4	-9.5	2.0	7.3
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	5058	5641	5841	4515	4960	5392
معدل تضخم أسعار المستهلك (%)	0.2	0.4	-0.2	0.9	2.0	2.0
اجمالي الديون الحكومية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	58.9	49.3	44.6	65.7	72.3	78.8
اجمالي الاحتياطيات (مليار دولار)	49.0	64.3	67.6	54.4	47.4	47.4

الاستنتاجات :

1- يعد تسريح الجيش العراقي السابق والقوى الأمنية المرتبطة بالنظام السابق بعد عام 2003، فضلا عن ارتفاع نسب الفقر والبطالة والفساد الاداري من أهم مسببات الإرهاب الاقتصادية في العراق.

2- ارتفعت تكاليف الإرهاب عالميا بشكل كبير بعد ظهور تنظيم داعش واحتلاله لسوريا وبعض المحافظات العراقية.

3- شملت تكاليف دخول تنظيم داعش معظم القطاعات الاقتصادية وسببت خسائر بمليارات الدولارات فضلا عن التكاليف غير المباشرة وتكلفة الفرصة البديلة.

4- هناك تحديات عديدة أمام تنمية الاقتصاد العراقي مستقبلا أهمها الاعتماد على مورد واحد هو القطاع النفطي، فضلا عن أزمة كوفيد 19، والحاجة الى تقليل نسب الفقر والبطالة.

التوصيات

1- القضاء على المسببات الاقتصادية للإرهاب وأهمها الفساد الإداري والفقر والبطالة وهذا يتطلب أولا إرادة سياسية تترجم على الواقع من خلال وضع استراتيجيات وخطط تعمل على ذلك على أن تكون هناك متابعة مستمرة لمدى تنفيذ هذه الاستراتيجيات وتذليل العقبات التي تقف في طريق تنفيذها.

2- العمل على تنويع الاقتصاد العراقي كي لا يكون هناك اعتماد على مورد اقتصادي واحد ويتم ذلك من خلال تطوير القطاعات الرئيسية الأخرى في الاقتصاد مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي وقطاع الخدمات.

3- الارتقاء بالعملية التعليمية وإيجاد مقررات دراسية تؤكد على قيم الحوار والتواصل واحترام الرأي الآخر، وتقبل النقد والتعايش بين مختلف الطوائف والمذاهب، فضلا عن توجيه وسائل الاعلام للاهتمام بهذا التوجه وترسيخ القيم التي من شأنها اعلاء قيم التسامح والتعاون والمسؤولية.

إستعراض التكاليف الإقتصادية لإرهاب داعش في العراق

ا.م.د. احمد صدام عبدالصاحب

المقدمة :

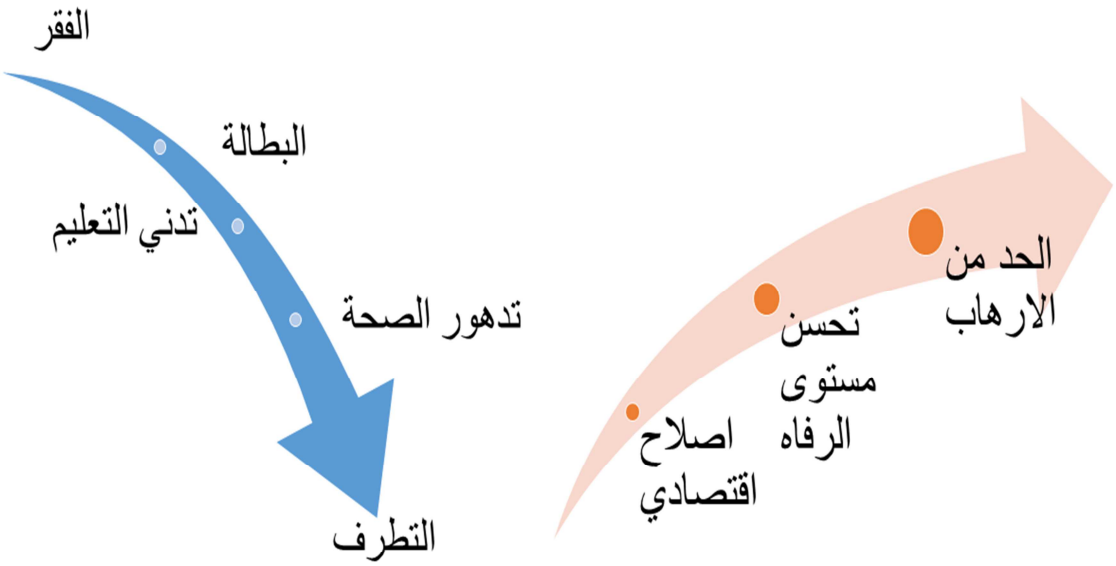

مؤشر سهولة أداء الاعمال في العراق :

يتراوح هذا الموشر ما بين 1 الى 190 وكلما كان أقرب الى الرقم 1 كلما دل على سهولة أداء الاعمال.

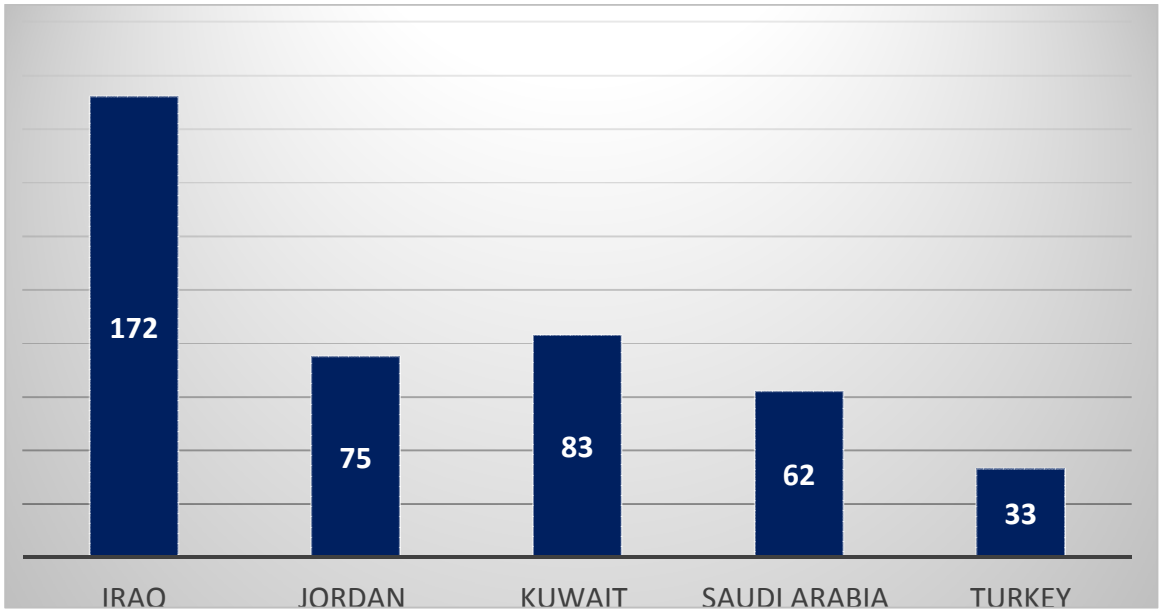

القطاع التعليمي:

عدم وجود تناسق ما بين المخرجات التعليمية وحاجة سوق العمل بالاضافة الى تزايد أعداد الخريجين سنة بعد اخرى وتزايد نسب البطالة فيما بين صفوف الخريجين

عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد سنوياً في العراق بحدود 50 الف خريج

مستوى توظيف خريجي الجامعات يقدر بـ 4% فقط في القطاع العام

القطاع الصحي:

انخفاض عدد الاسرة الموجودة والتي تقدر بـــ 13 سرير لكل عشرة الاف فرد، بينما في دولة اخرى مثل تركيا على سبيل المثال يبلغ عدد الاسرة 28 سرير لكل 10 الاف فرد

عدد الاطباء يبلغ 8 أطباء لكل 10 الاف فرد في العراق وفي تركيا مثلا 18 طبيب لكل 10 الاف فرد

3.5 مليون نازح

أعداد مخيمات النازحين عام 2017 تبلغ 116

انخفاض مستوى القطاع الزراعي بحدود 40% بسبب داعش

50% من الابقار

80 % الاغنام

90% من الدواجن

أثر داعش على مؤشرات اقتصادية مختارة في العراق بالمقارنة مع دول اخرى

البند	العراق	سوريا	لبنان	الاردن	مصر	تركيا
الاثر المباشر على حصة الفرد من الدخل القومي	-16.1	-14.0	-10.6	-1.4	-0.1	-0.5
الناتج المحلي الاجمالي	-12.6	-6.3	-0.1	0.0	0.0	0.0

تدهور مستوى التجارة	-12.7	-7.5	-2.5	-5.7	-8.9	-1.4

الخسائر المادية للقطاعين العام والخاص

الخسائر الحكومية وحدها من مبان وخزائن البنك المركزي والأسلحة التي تركتها القوات العراقية في تلك المحافظات تقدر بـ 36 مليار دولار.

تدمير ما يقارب من 250 ألف منزل، بما يعادل 7.5 مليارات دولار

خسائر في قطاع الكهرباء في المناطق التي سيطر عليها التنظيم الارهابي تقدر بـ 12 مليار دولار.

الوحدات الاقتصادية الحكومية المتضررة من الحرب تقدر بـ 8457 وحدة، لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية الحكومية في قطاعات النفط والكهرباء والتعليم والصحة والنقل والمستشفيات وغيرها.

الخسائر البشرية وتكاليف إعادة الاعمار

18.8 الف قتيل

37 الف جريح

تكلفة إعادة الإعمار في جميع المدن التي شهدتها الحرب تفوق الـ 88 مليار دولار، وأن إعادة إعمار قطاع الإسكان الخاص بحاجة إلى 17.2 مليار دولار.

الخسائرفي شبكات الطرق والصرف الصحي

المحافظة	مليار دينار عراقي
الانبار	106.9
صلاح الدين	35.8
كركوك	5.3
ديالى	4.4
كربلاء	1.2

تكاليف التحرير:

البند	مليار دولار
تكاليف قوات التحالف الدولي	11.7 (معدل يومي 12.7 مليون دولار) للمدة من 2014 -2017
الممتلكات الشخصية	6.5

من موّل داعش ؟

The Iraqi Central Bank took action by establishing a blacklist of 142 exchange offices suspected of allowing IS money throughout territory under its control. According to an investigative report published by the Wall Street Journal, three primary routes are used for such money transfers, two of which are in Turkey and another in Jordan. International organisations are striving to neutralise such sources of financing, which often transfer funds through small-denomination banknotes

الحرب الروسية الاوكرانية وانعكاساتها على الامن الغذائي والطاقة

آثار الحرب الروسيا واوكرانيا على الامن الغذائي العالمي

مع اشارة الى العراق

ا.د.رجاء عبدالله عيسى م.م. رائد عبد فهد

المحور الاول :- مفهوم الامن الغذائي

ابعاد للأمن الغذائي :

التوافر : توافر الأغذية بالكمية والنوعية الكافيتين لتلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد ، من دون أي مواد مضرة ويشكل مقبول في ثقافة معينة ، يتم تأمينها من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات .

الوصول الاقتصادي والاجتماعي والمادي : التمتع بالسبل الشخصية أو الأسرية للحصول على أغذية من أجل نمط غذائي كافي بمستوى يضمن عدم تهديد القدرة على تلبية احتياجات أساسية أخرى أو تقويضها ، وأن يتمكن الجميع من الحصول على أغذية كافية ، بما في ذلك الأفراد أو المجموعات الضعيفة .

الاستخدام : التمتع بنمط غذائي مناسب ومياه نقية وصرف صحي ورعاية صحية ، لتحقيق حالة من الرفاة التغذوي الذي يلبي جميع الاحتياجات الفسيولوجية .

التوافر : توافر الأغذية بالكمية والنوعية الكافيتين لتلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد ، من دون أي مواد مضرة ويشكل مقبول في ثقافة معينة ، يتم تأمينها من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات .

الوصول الاقتصادي والاجتماعي والمادي : التمتع بالسبل الشخصية أو الأسرية للحصول على أغذية من أجل نمط غذائي كافي بمستوى يضمن عدم تهديد القدرة على تلبية احتياجات أساسية أخرى أو تقويضها ، وأن يتمكن الجميع من الحصول على أغذية كافية ، بما في ذلك الأفراد أو المجموعات الضعيفة .

الاستخدام : التمتع بنمط غذائي مناسب ومياه نقية وصرف صحي ورعاية صحية ، لتحقيق حالة من الرفاة التغذوي الذي يلبي جميع الاحتياجات الفسيولوجية .

الدوافع الرئيسية التي تعيق تحقيق الامن الغذائي في العالم

تشكل النزاعات تهديد كبيراً بالأمن الغذائي والتغذية والسبب الرئيسي للأزمات الغذائية العالمية ، ولقد أدت الزيادات الملحوظة في عدد النزاعات ومدى تعقيدها في السنوات الأخيرة إلى تآكل ما تحقق من مكاسب في مجال الأمن الغذائي والتغذية، الأمر الذي دفع العديد من البلدان إلى هاوية المجاعة

تشكل تقلبات المناخ دافعاً رئيسياً كامناً وراء الارتفاع الاخير في مستوى الجوع في العالم واحد الاسباب الرئيسة المؤدية الى ازمة غذائية في العالم وعاملاً مساهماً في مستويات سوء التغذية المقلقة التي شهدتها دول العالم في السنوات الماضية وهي ذات اثر سلبي على ابعاد الامن الغذائي والتغذية .

تؤدي حالة الركود الاقتصادي الى تعطيل العديد من الانشطة الاقتصادية لذلك تعمل على رفع مستويات الجوع وانعدام الامن الغذائي وتعيق مسار التقدم باتجاه القضاء على سوء التغذية بمختلف اشكاله.

يرتبطّ عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال والوزنّ الزائد والسمنة. وثمة عوامل عديدة كامنة وراء كلفة الأغذية المغذية وتتوزع على نطاق النظم الغذائية ككلّ في ثنايا الإنتاج الغذائي وسلاسل الإمدادات الغذائية وبيئات الأغذية، إضافة الى طلب المستهلك والاقتصاد السياسي للأغذية.

إن إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، خلق منافسة بين الغذاء والوقود ويرجع هذا الى سياسات الدول التي تقوم بدعم التوسع في إنتاجه ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند والاتحاد الأوروبي، وهو أثرما على الأمن الغذائي لبعض الدول نتيجة نقص العرض في الأسواق العالمية.

الاسواق العالمية ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الدول العربي

ساعدت الأسواق العالمية البلدان العربية على سدّ الفجوة الإنتاجية الآخذة في الاتساع. فهذه المنطقة التي تضم فقط(5%) من سكان العالم، تستورد أكثر من ثلث اللحوم وأكثر من ربع كمية القمح والحليب في الأسواق العالمية. وتجدر الاشارة ان الواردات من الاغذية كحصة من مجموع العائدات من الصادرات هي اعلى في الدول العربية بالمقارنة مع المتوسطات العالمية ،وهذا يشير الى اختلال الميزان التجاري ، **وينطوي الاعتماد المفرط للدول العربية على الأسواق العالمية في مجال الأمن الغذائي على مخاطر كامنة وقد يَعرضها لصدمات السوق وخاصتاً عند التركيز على عدد قليل مصادر استيراد السلع الاساسية :**

أ- **مخاطر الامدادات :** قد لا تكون مصادر الامداد متاحة للاستيراد في السوق العالمية .

ب-مخاطر الاسعار : عندما ترتفع اسعار السلع الزراعية والغذائية في الاسواق العالمية الى الحد الذي يتجاوز قدرة الدولة المستوردة على تحمل التكاليف .

الاجراءات التي يتوجب على الدول العمل بها للحد من مخاطر الاسواق العالمية

المحور الثاني: الاثار على الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق

اولا: الخصائص اوكرانيا الاقتصادية :

- موقعا الجغرافي :تقع في جنوب شرق اوروبا فهي تعد ممر بين روسيا واسيا واوروبا من جهة وروسيا واسيا وشمال شرق اوروبا وبين البحر الاسود من جهة اخرى.

- بلد زراعي فهي تدى بيت الخبز اذا تبلغ صادراتها من القمح 3.1مليار دولار في عام 2019 واستحوذت مصر على حصة الاسد من تلك الصادرات اذ بلغت 22.2% اي ما قيمته 685مليون دولار.
- موطن للصناعات الثقيلة والعسكرية والتكنولوجية.
- كما انها رائدة في المفاعلات النووية.

اسباب الغزو روسيا الى اوكرانيا

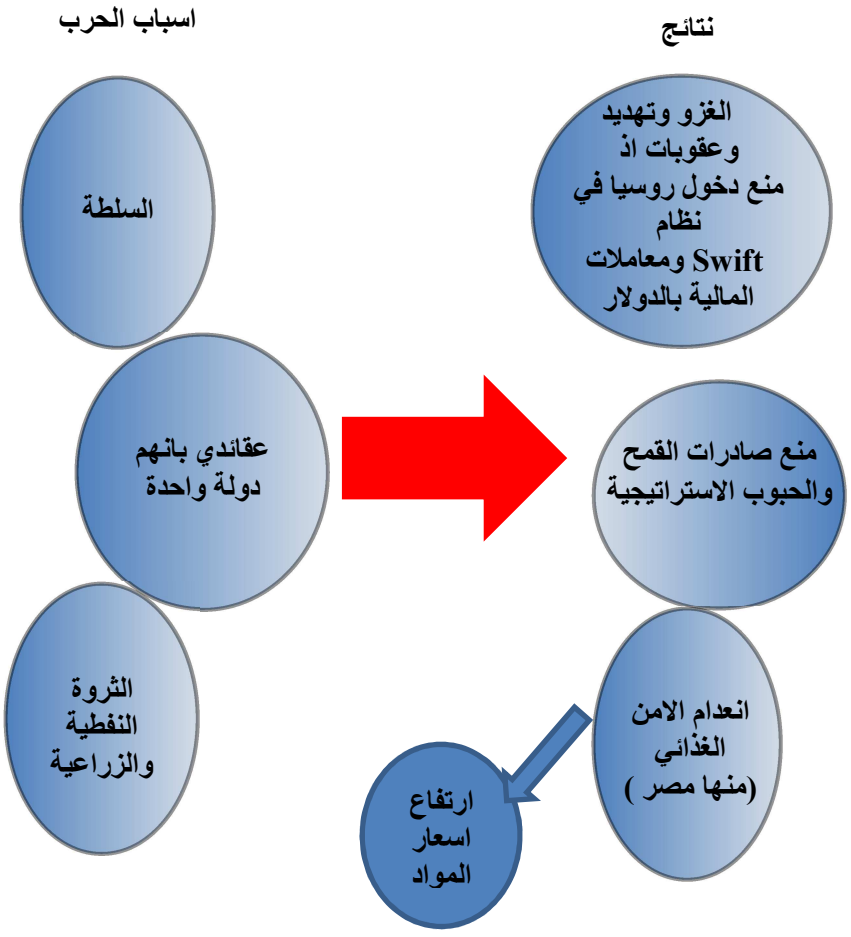

الحبوب الاستراتيجية في التجارة العالمية :

المادة / السنوات	الذرة(مليون طن)		الرز (مليون طن)		القمح(مليون طن)	
	الاستيرادات	صادرات	الاستيرادات	صادرات	الاستيرادات	صادرات
2019	163,41	166,33	44,17	44,16	171,11	168,64
2020	173,68	173,39	45,65	45,47	184,40	183,90
2021	190,64	190,78	51,40	51,44	189,05	189,23
2022 March	187,46	187,53	53,36	53,37	193,97	193,98

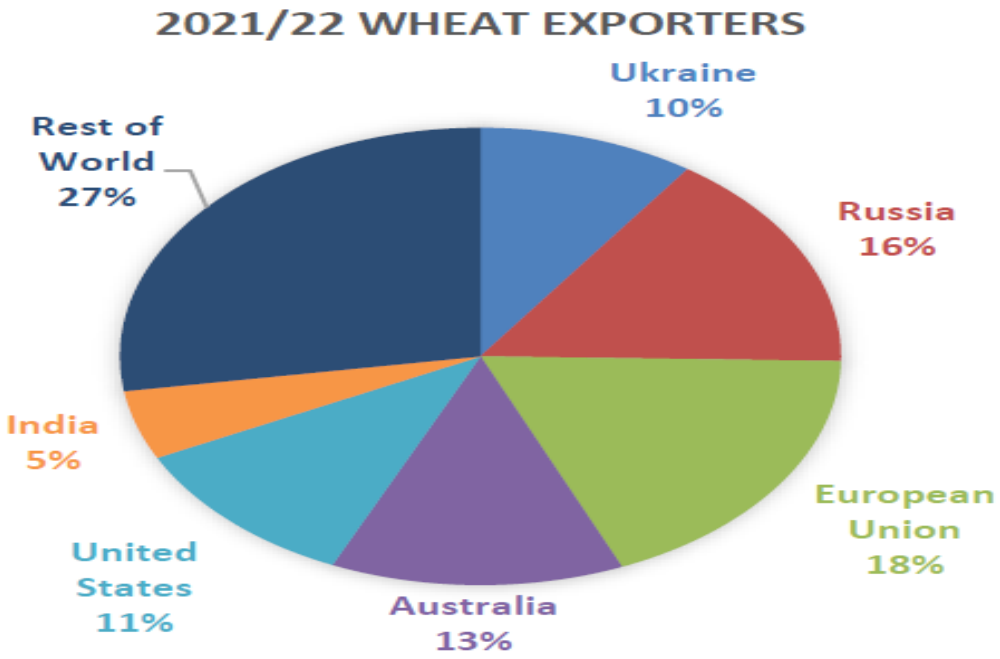

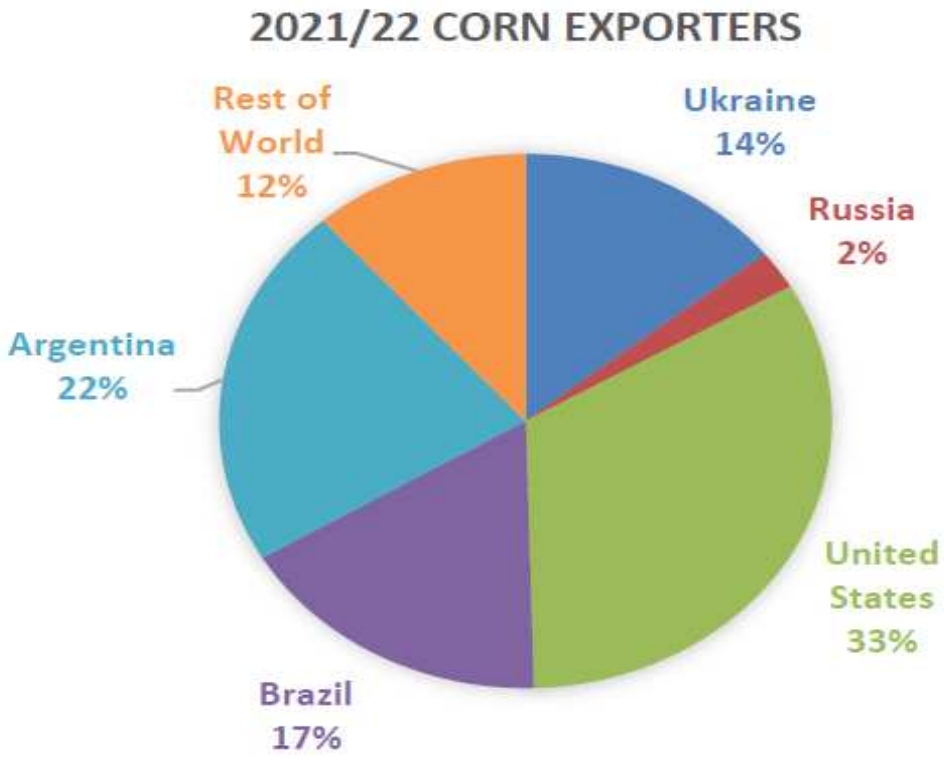
2021/22 CORN EXPORTERS
Rest of World 12%
Ukraine 14%
Russia 2%
Argentina 22%
United States 33%
Brazil 17%

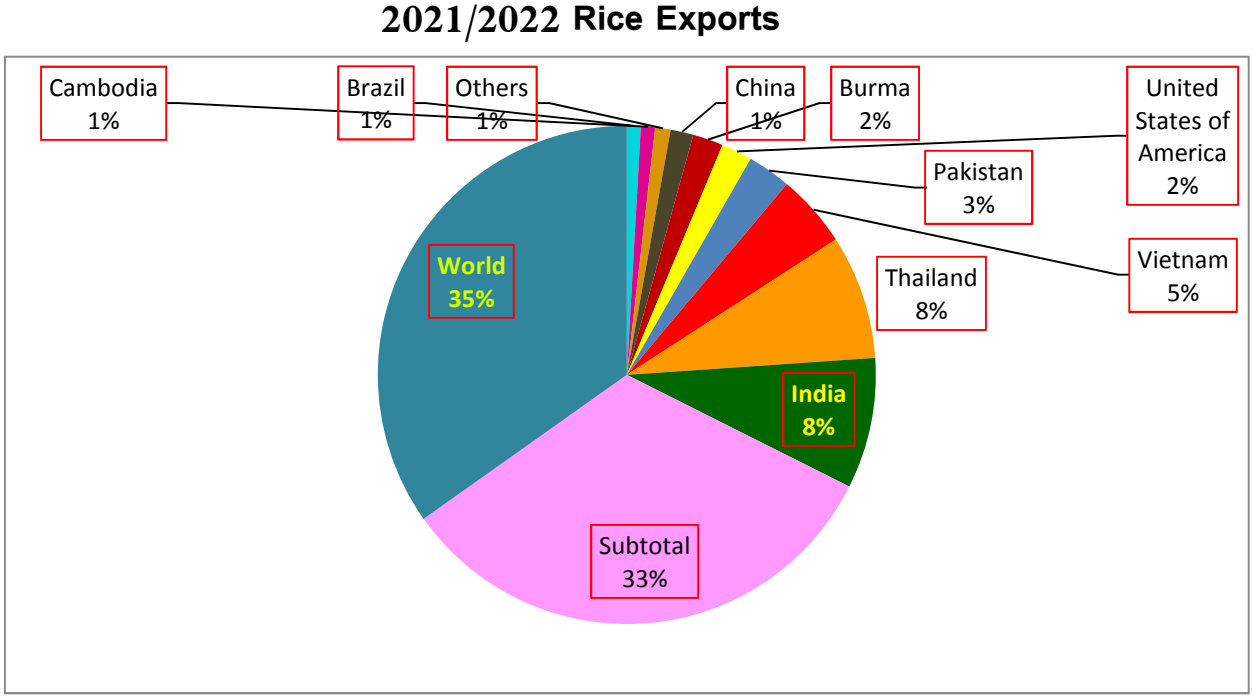
2021/2022 Rice Exports
Cambodia 1%
Brazil 1%
Others 1%
China 1%
Burma 2%
United States of America 2%
Pakistan 3%
Vietnam 5%
Thailand 8%
India 8%
World 35%
Subtotal 33%

اسباب انخفاض صادرات القمح في العالم 2022

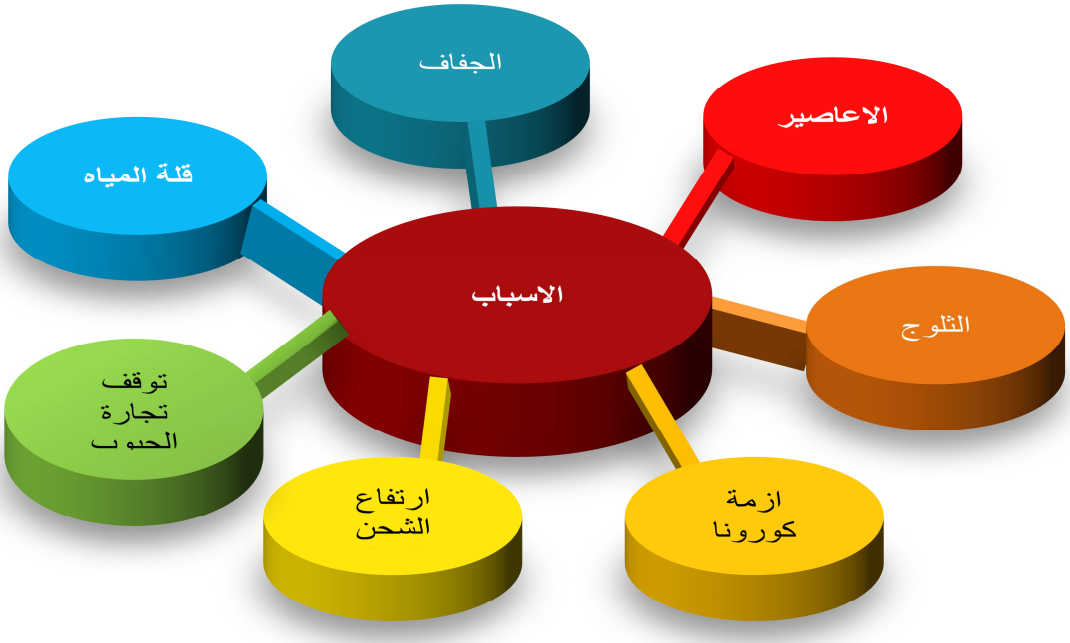

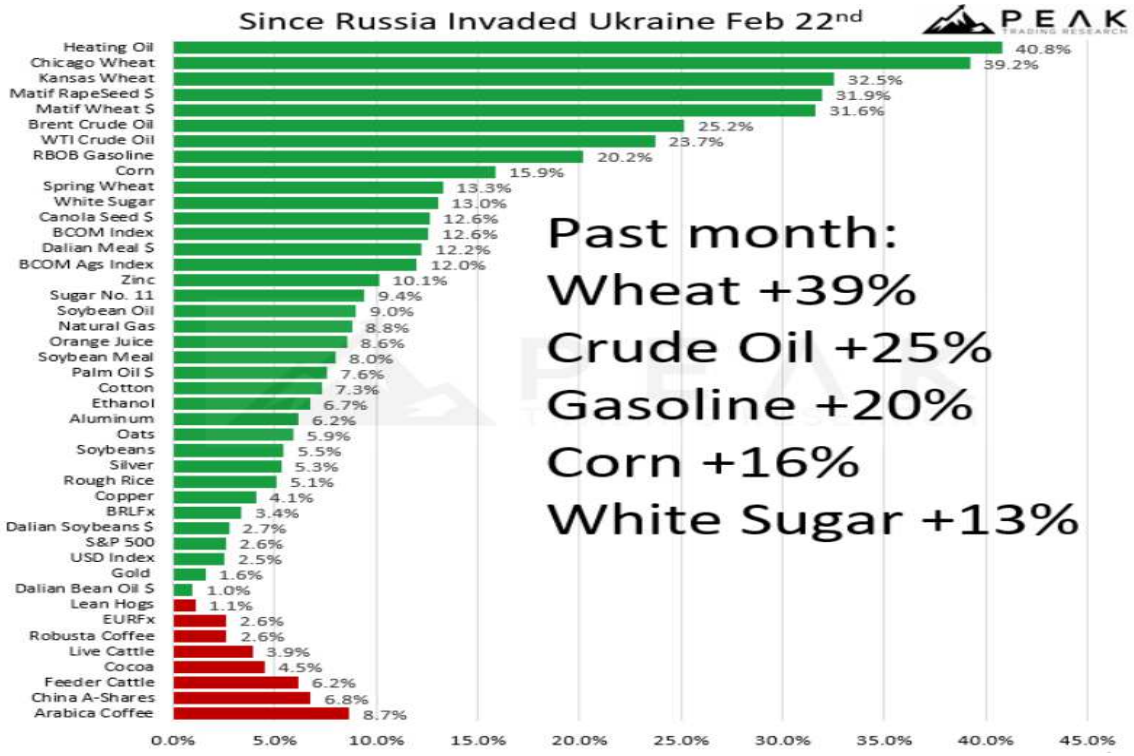

FAO food price index

		Food Price Index [1]	Meat [2]	Dairy [3]	Cereals [4]	Vegetables Oils [5]	Sugar [6]
2004		65.6	67.6	69.8	64.0	69.6	44.3
2005		67.4	71.8	77.2	60.8	64.4	61.2
2006		72.6	70.5	73.1	71.2	70.5	91.4
2007		94.3	76.9	122.4	100.9	107.3	62.4
2008		117.5	90.2	132.3	137.6	141.1	79.2
2009		91.7	81.2	91.4	97.2	94.4	112.2
2010		106.7	91.0	111.9	107.5	122.0	131.7
2011		131.9	105.3	129.9	142.2	156.5	160.9
2012		122.8	105.0	111.7	137.4	138.3	133.3
2013		120.1	106.2	140.9	129.1	119.5	109.5
2014		115.0	112.2	130.2	115.8	110.6	105.2
2015		93.0	96.7	87.1	95.9	89.9	83.2
2016		91.9	91.0	82.6	88.3	99.4	111.6
2017		98.0	97.7	108.0	91.0	101.9	99.1
2018		95.9	94.9	107.3	100.8	87.8	77.4
2019		95.1	100.0	102.8	96.6	83.2	78.6
2020		98.1	95.5	101.8	103.1	99.4	79.5
2021		125.7	107.7	119.1	131.2	164.9	109.3
2021	February	116.6	97.8	113.1	126.1	147.5	100.2
	March	119.2	100.8	117.5	123.9	159.3	96.2
	April	122.1	104.3	119.1	126.2	162.2	100.0
	May	128.1	107.4	121.1	133.7	174.9	106.8
	June	125.3	110.7	119.9	130.3	157.7	107.7
	July	124.6	114.1	116.7	126.3	155.5	109.6
	August	128.0	113.4	116.2	130.4	165.9	120.5
	September	129.2	112.7	118.1	132.8	168.6	121.2
	October	133.2	112.0	121.5	137.1	184.8	119.1
	November	135.3	112.5	126.0	141.4	184.6	120.2
	December	133.7	111.0	129.0	140.5	178.5	116.4
2022	January	135.4	111.5	132.6	140.6	185.9	112.7
	February	140.7	112.8	141.1	144.8	201.7	110.6

حركة الاسعار (الاجلة)

أسم	شهر	أخير	تغيير	فتح	عالي	منخفض
Wheat	May 22	1114-0	-4-2	1119-2	1121-0	1109-0
Corn	May 22	750-4	-2-4	752-2	752-4	749-0
Soybeans	May 22	1698-0	+1-4	1695-4	1699-6	1691-0
Soybean Meal	May 22	476.8	0.00	477.0	478.0	476.1
Soybean Oil	Jan 23	65.94s	+0.77	65.78	66.01	64.94
Oats	Jul 22	672-2s	+3-2	667-0	674-4	658-0
Rough Rice	Mar 22	15.580s	+0.070	15.575	15.600	15.460
Spring Wheat	Mar 23	1058-2s	+15-6	1063-0	1063-0	1049-6
Soybeans (P)	May 22	1696-4s	+5-4	0-0	1696-4	1696-4
Soybean Meal (P)	May 22	476.8s	-4.5	0.0	476.8	476.8
Soybean Oil (P)	May 22	74.54s	+0.83	0.00	74.54	74.54
Rough Rice (P)	Mar 22	14.975s	+0.015	14.975	14.975	14.975

نسب الاكتفاء الذاتي لاهم السع الغذائية في الوطن العربي

السلع الغذائية	2019	2020	نسب التغير
الحبوب	38.2	36.85	3.53-
القمح	39.7	41.6	4.78
الدرنات	92.71	91.38	1.43-
السكر	31.58	31.43	0.47-
البقوليات	40.48	38.42	5.08-
زيوت نباتية	24.8	23.83	3.91-
الخضروات	95.74	94.81	0.97-
الفاكهة	95.84	95.58	0.27-
الاسماك	99.35	99.34	0.01-
البيض	81.51	79.41	2.57-
الالبان	73.25	75.43	2.97
اللحوم الحمراء	76.31	73.77	3.32-
لحوم الدواجن	66.48	65.54	1.41-

انجازات العراق في الاكتفاء الذاتي

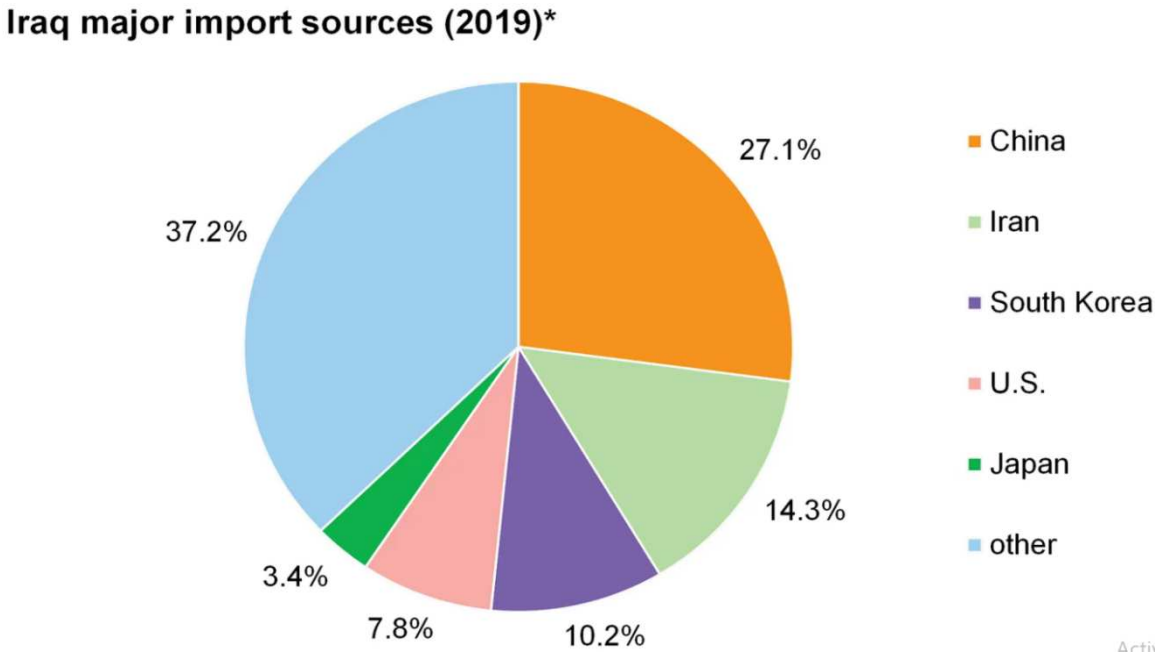

- شهد العام 2019،2021,2022 تحقيق العراق للاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب وخاصة الحنطة والشعير لأول مرة منذ عقود، كما شهد إيقاف استيراد عدد كبير من المحاصيل إضافة إلى إنتاج البيض والدواجن.
- ثلاثة محاصيل حققت الاكتفاء الذاتي وهي التمور والطماطم والبطاطا، حيث استطعنا أن نصدر بعضا من هذه الكميات وفتحنا باب التصدير لهذه السلع، أضافة إلى فتح باب التصدير للبيض ".

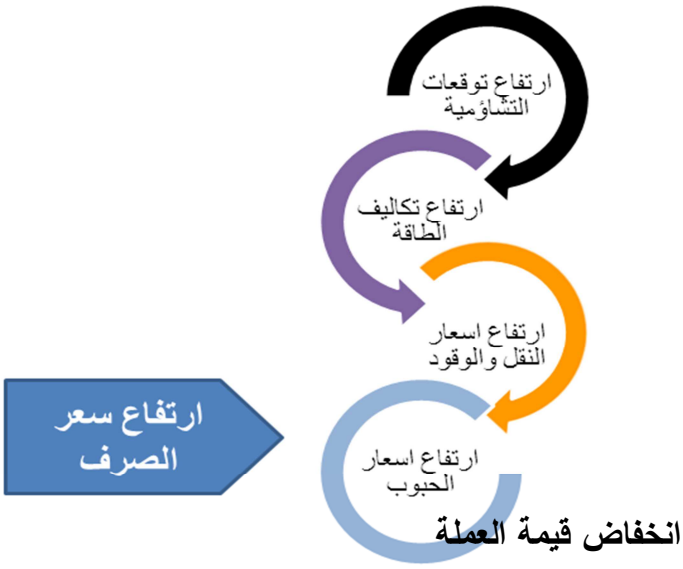

- ارتفع سعر سلة الغذاء القائمة على التحويل النقدي CBT بنسبة8 ٪ على أساس شهري(من 21.900دينار عراقي إلى 23.741 دينار عراقي)وبنسبة % 17 على أساس سنوي(من 20.208دينار عراقي إلى 23.741دينار عراقي)،
- في حين أن سلة إنفاق الحد الأدنى للبقاء(فيما يخص تامين الغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة) (بنسبة9 ٪ على أساس شهري(من 107.966 دينار عراقي إلى 117.178 دينار عراقي)وبنسبة٪ 20على أساس سنوي(من 97.255 دينار عراقي إلى 117.178 دينار عراقي.)

المقترحات:

- ✓ استخدام التقنية الزراعية المتطورة والمناسبة لمواجهة شحة المياه وتذليل معوقات الانتاج الزراعي باستخدام امثل للموارد المتاحة وضمان استمرار استدامة الانتاج الزراعي
- ✓ الاهتمام بتكوين مخزون غذائي لمواجهة احتمالات وقوع ازمات وصدمات تحدث مستقبلا.
- ✓ انشاء جهاز وطني خاص للأمن الغذائي
- ✓ اتباع سياسة تسويقية مع الدول العربية والدول الجوار وخاصة في مجال الاسعار الحماية الجمركية والاعانة.
- ✓ ترشيد الاستهلاك وفرض الرسوم وبعض القيود على السلع الغذائية المستوردة لدعم الانتاج الزراعي المحلي.
- ✓ الاهتمام بتوفير مصادر المياه وتقنين استخدامها وتحقيق التوسع الراسي والافقي في الزراعة
- ✓ تشجيع القطاع الخاص والقضاء على الاحتكار والاستغلال لدى بعض النفوس .

مخاطر الهجرة غير القانونية

قراءة اقتصادية لقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية الادارة والاقتصاد

دعوة

برعاية السيد رئيس جامعة البصرة : الأستاذ الدكتور سعد شاهين المحترم
وبأشراف عميد كلية الإدارة والاقتصاد : الأستاذ الدكتور عبد الحسين توفيق المحترم

يسر كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد
دعوتكم لحضور الندوة العلمية الموسومة

قراءة اقتصادية
لقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية

وذلك يوم الاربعاء المصادف 25/ 5/ 2022 الساعة العاشرة صباحا
على قاعة المناقشات في الكلية

يدير الندوة :

ا.د. سامي عبيد محمد

المشاركون

ا.د. نبيل جعفر عبدالرضا

ا.م.د. احمد صدام عبدالصاحب

قراءة اقتصادية في قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي

ا.د.نبيل جعفر عبدالرضا

اهداف القانون :

أولا : تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الدعم الى الشرائح الفقيرة.

ثانيا : تسديد مستحقات المزارعين للسنوات السابقة ، ودعم شراء محصول الحنطة والشلب بما يحقق الاكتفاء الذاتي .

ثالثا : العمل على تخفيض نسبة الفقر

رابعا : دعم الخزين الغذائي الاستراتيجي بما يؤمن السلة الغذائية

مقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية بالأرقام

المبلغ الكلي = 29 ترليون دينار يوزع على النحو الآتي

أولا : وزارة التجارة = 8.5 ترليون دينار

ثانيا : الزراعة = 1.5 ترليون دينار

ثالثا : تنمية الأقاليم = 10 ترليونات دينار

رابعا : البترودولار = 1 ترليون دينار

خامسا : الكهرباء =5 ترليونات دينار

سادسا : الموارد المائية = 1 ترليون دينار

سابعا : النفط = 1.250 ترليون دينار

ثامنا : دعم المشاريع الصغيرة = 750 مليار دينار

ملاحظات على قانون دعم الامن الغذائي

الملاحظة الأولى : ان تشريع قانون الامن الغذائي يعني اطلاق رصاصة الرحمة على موازنة 2022 ، ومهما قيل عن هذا المشروع فهو في النهاية مكمل او بديل عن موازنة 2022 ولذلك لن تكون هناك موازنة في هذا العام وهي المرة الثالثة خلال ثمان سنوات التي لا يوجد فيها موازنة في العراق بعد عامي 2014 و 2020 .

الملاحظة الثانية : يجب ان يسبق تشريع قانون الامن الغذائي تعديل قانون الإدارة المالية في العراق رقم 6 لسنة 2019 الذي ينص في المادة 13 / أولا على الصرف بنسبة 12/1 من اجمالي المصروفات الفعلية في حالة تأخر إقرار الموازنة الاتحادية ولذلك فإن تشريع قانون الامن الغذائي يتعارض مع قانون الإدارة المالية لانه سيؤدي الى ان يكون الصرف بنسبة اكبر من تلك المحددة في قانون الادارة المالية ، وفي حال عدم تعديل قانون الإدارة المالية سيكون من السهل جدا الطعن به في المحكمة الاتحادية والغاءه.

الملاحظة الثالثة : سبق للبرلمان العراقي السابق ان رفض في موازنة 2021 تغيير نسب الضريبة المفروضة على الموظفين لأنها تتعارض مع قانون ضريبة الدخل لعام 1983 واليوم يعود البرلمان ليشرع قانونا يتعارض مع قانون الإدارة المالية

الملاحظة الرابعة : اذا وافقت المحكمة الاتحادية على الغاء قانون دعم الامن الغذائي ستخسر الأحزاب السياسية التي تبنت هذا المشروع شعبيا ، لان هناك حاجة ملحة لاستثمار بعض من عائدات النفط في توفير مصدات اجتماعية للفئات الهشة التي تعاني حاليا من الارتفاع الكبير في أسعار السلع كما ستزيد النقمة على الحكومة الحالية والأحزاب السياسية لأنها غلبت مصالحها السياسية على هموم الناس وحاجاتهم الملحة ولأنها اضاعت فرصة استثمار العائدات النفطية في بناء الاقتصاد وتنويعه وفي توفير فرص عمل للمواطنين وتحسين الخدمات.

الملاحظة الخامسة : إقليم كردستان سيكون الرابح الأكبر من عدم وجود موازنة لعام 2022 سواء تم تشريع قانون الامن الغذائي ام لم يشرع لأنه في الحالتين سيتجاوز الاثر السلبي لقرار المحكمة الاتحادية الأخير الذي ينص على عدم مشروعية نشاط النفط والغاز في كردستان والزامه بتسليم ملف النفط والغاز الى الحكومة الاتحادية . وسيحصل الإقليم عند عدم وجود الموازنة على 1.2 ترليون دينار وبواقع 200 مليار دينار شهريا ابتداء من شهر تموز القادم استنادا الى آلية الصرف 12/1 ومن دون ان يسلم المركز برميلا واحدا من النفط

الملاحظة السادسة : تخصيص 1.250 ترليون دينار من الموارد لتسديد كلفة انتاج النفط الخام رغم انها تكون مدرجة عادة في جانب النفقات العامة في الموازنات العامة .

الملاحظة السابعة : ان القانون لا يستهدف التنمية اذ انه يمثل في حقيقته صيغة اخرى من صيغ توزيع اموال النفط على انشطة غير انتاجية تكرس احادية الاقتصاد العراقي ولا تسعى الى تنويعه

الملاحظةالثامنة : ان هذا القانون يتناقض مع الورقة البيضاء التي انجزتها وزارة المالية التي تسعى الى ترشيد المالية العامة من خلال عدة إجراءات اشرتها الورقة البيضاء منها :

1) تخفيض فاتورة الأجور والرواتب من 25% من الناتج المحلي الإجمالي الى 12.5% خلال ثلاث سنوات
2) اعادة هيكلة سلم الرواتب العامة من خلال إيقاف عمليات التوظيف والاستبدال الجديدة في القطاع العام
3) تطبيق ضريبة الدخل على مخصصات الموظفين والحوافز والعلاوات وغيرها .
4) تخفيض اجمالي الدعم الحكومي من 13% من الناتج المحلي الإجمالي الى 5% خلال ثلاث سنوات والذي يمتد من أجور الكهرباء والوقود الى الغاء البطاقة التموينية واقتصارها على المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية بعد تنقيدها .
5) اعادة هيكلة الدين العام

<u>ما الذي يمكن فعله اذ لم يمرر قانون الامن الغذائي ؟</u>

استنادا الى ما تقوله وزارة التخطيط بأن نسبة انجاز موازنة 2021 كان 99% وفي ضوء البيانات التي تنشرها وزارة المالية حول الإيرادات والنفقات الفعلية يمكن وضع رؤية استشرافية عن إمكانية استثمار الموارد المالية المتاحة عام 2022 .

البيانات المالية لعام 2021

النفقات التشغيلية مع السلف = 105.206 ترليون دينار

النفقات الاستثمارية مع السلف = 15.178 ترليون دينار

اجمالي النفقات العامة الفعلية مع السلف = 120.384 ترليون دينار

السلف هي نفقات مصروفة ولكن لم يجر تسويتها بعد ولذلك تعد انفاقا فعليا

اجمالي النفقات العامة في موازنة 2021 = 129.993 ترليون دينار

نسبة التنفيذ او الإنجاز = 99%

اجمالي النفقات العامة الفعلية المصروفة فعلا = 128.693 ترليون دينار

حساب الامانات = 128.693 – 120.384 = 8.309 ترليون دينار

حساب الامانات وكما جاء في المادة 3 من قانون الإدارة المالية الرقم 4 لعام 2020 يتضمن نقل جميع المبالغ الممولة من قبل الخزينة العامة للدولة للمشاريع الاستثمارية ومشاريع تنمية الاقاليم ومشاريع البترو

دولار ومشاريع المنافذ الحدودية ومشاريع استراتيجية التخفيف من الفقر للنفقات ومشاريع استقرار المناطق المحررة ومشاريع مستحقات المقاولين بما فيها المبالغ الممولة للنفقات الجارية للمنافذ الحدودية والنفقات الممولة لتشغيل العاطلين والمبالغ الممولة للنفقات الجارية للبترو دولار الى حساب الأمانات لاستكمال انجازها للسنة التي تليها دون ان يؤثر على المبالغ الممولة التي سيتم تمويلها للسنة اللاحقة .

الاستنتاج الرئيس : يستطيع البرلمان العراقي ان ينفق في عام 2022 نحو 128.693 وهو حجم الانفاق الفعلي مع السلف والامانات وعلى أساس نسبة 1/12 ويستطيع أيضا استنادا الى قانون الإدارة المالية الرقم 6 في عام 2019 المادة 12 أولا : إجراء المناقلة بين أبواب وفصول مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية المرسلة من مجلس الوزراء ومن ثم يستطيع البرلمان ان يمارس صلاحيته في مناقلة الأموال من بعض الفقرات غير المهمة كالصيانة والسفر والايفادات وغيرها الى الفقرات المهمة كالبطاقر التموينية وتعزيز الخزين الاستراتيجي للحبوب وشراء الطاقة وغيرها ويستطيع البرلمان أيضا بالتنسيق مع الجهات الحكومية تعديل الأنظمة والتعليمات التي تعيق عمل البرلمان في هذه الجزئية .

ملاحظات حول قانون : «الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية»

ا.م.د. احمد صدام عبدالصاحب

ما المقصود بالأمن الغذائي؟

توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم

بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة.

الأمن الغذائي المطلق

الأمن الغذائي النسبي

أهم متطلبات الأمن الغذائي ؟

- الاستثمار في البنى التحتية للري
- انشاء احتياطيات تخزين استراتيجية من سلعتي القمح والارز.
- زيادة المخزونات الاحتياطية لمجموعة واسعة من المواد الغذائية الاساسية في داخل الدولة
- تطوير الأسواق الغذائية

- زيادة النفقات العامة على البحوث الزراعية

تسمية القانون (الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية)

- التنمية لا يمكن ان تتحقق من خلال دعم طارىء
- التنمية لا يمكن ان تتحقق في المدى القصير بينما مدة نفاذ القانون لسنة واحدة
- خصص القانون 35% فقط لتحقيق الامن الغذائي وتخفيف حدة الفقر من مجموع التخصيصات البالغة 25 تريليون دينار عراقي.
- 8.75 تريليون فقط يتم انفاقها على الامن الغذائي.
- عدد الفقراء 12 مليون .. حصة الفرد 2 مليون لسنة واحدة .. 167 الف شهريا

أهم الملاحظات والمقترحات :

- المادة (2) تمويل الحساب / **الفقرة ثالثا** (القروض): القروض غير مرغوب بها ولا حاجة لفتح الباب لقروض جديدة ويمكن استبدالها بالفروقات المالية المتحققة من ارتفاع أسعار النفط (الفرق بين سعر البرميل في موازنة 2022 والسعر الحقيقي).
- المادة (2) / **الفقرة رابعا** (أية مصادر اخرى): يُفترض ان تحدد او تُلغى حتى لا تفتح الباب لتأويلات اخرى عن مصادر تمويل القانون ماليا.
- المادة (3) (تخصيصات المبالغ) / **الفقرة أولاً** مفردات البطاقة التموينية وشراء محصولي الحنطة والرز وتسديد مستحقات الفلاحين: من الاجدر ان ترفع الى 50% لاهميتها وكونها تعالج المشكلة ضمن المدى القصير.
- تقتضي الضرورة إضافة فقرة ضمن هذا القانون تتمثل في "تحديد هامش الربح للسلع الغذائية المستوردة.

الندوات والحلقات النقاشية

2022-2021